

# ذم الأشاعرة والمتكلمين والفلاسفة


للشيخ أحمد بن الصديق الغماري الحسني


«مجموع من بعض كتبه»

ومعها مقدمة مهمة تتضمن الرد على بعض معظميه ومحبيه


جمع وإعداد وتعليق

د. صادق بن سليم بن صادق

تقديم فضيلة الشيخ العلامة

أبي أويس محمد بن الأمين بوخبزة الحسني






ذم الأشاعرة
والمتكلمين والفلاسفة

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحسنى ، أحمد الصديق الغماري
ذمم الاشاعره والمتكلمين والفلاسفة . / أحمد الصديق الغماري
الحسنى ، صادق سليم صادق . — الرياض ، ١٤٢٧هـ .
١٥٢ ص ، ١٧ × ٢٤سم
ردمك : ٣ - ٨ - ٩٦٦٢ - ٩٩٦٠
١ — الأشعرية أ — صادق ، صادق سليم ( جامع ) ب — العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٤٢٧/٢٦٦

رقم الإيداع : ١٤٢٧/٢٦٦
ردمك : ٣-٨-٩٦٦٢-٩٩٦٠



الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

الناشر



المملكة العربية السعودية - الرياض : ص . ب : ١٠٤٦٤ الرمز البريدي ١١٤٣٣
هاتف وناسوخ ٠١٤٢٨٠٤٠٤
البريد الإلكتروني : E-mail:dar_attawheed.pub.sa@naseej-com

# ذم الأشاعرة والمتكلمين والفلاسفة

للشيخ أحمد بن الصديق الغماري الحسني

«مجموع من بعض كتبه»

ومعها مقدمة مهمة تتضمن الرد على بعض معظميه ومحبيه


جمع وإعداد وتعليق

د. صادق بن سليم بن صادق

تقديم فضيلة الشيخ العلامة

أبي أويس محمد بن الأمين بوخبزة الحسني





بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

## تقديم فضيلة الشيخ

## العلّامة (محمد بن الأمين أبوخبزة الحسني)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

# تقديم

بين يديّ الساعة، كتاب **(ذم الأشاعرة والمتكلمين والفلاسفة)**، تأليف: الأخ بظهر الغيب، الأستاذ الفاضل، الناقد، الخبير، الدكتور: صادق سليم صادق، وقد أرسله إليّ منذ مدّة، وشُغلتُ عنه إلى أن يسّر الله العودة إليه، فقرأته كلّه؛ معُجباً باطّلاعه؛ مستغرباً الاقتصار على آثار الشيخ أبي الفيض أحمد بن الصديق الغماري، واستخراج نقد منهج الأشاعرة والمتكلمين، وأسلافهم الفلاسفة منها. ولعل للمؤلّف ـ وفقه الله ـ هدفاً من وراء ذلك، وإلا فنقدُ مناهج الأشاعرة والماتريديّة، ومِنْ ورائهم: المتكلمين، والفلاسفة؛ معروفٌ متداولٌ في أوضاع الدارسين، والباحثين، وقد وقفتُ على أبحاث قيّمة في ذلك، ورأيت المؤلف الموفَّق، أحاط ـ تقريباً ـ بآراء الشيخ الغماري، وشقيقه عبد الله، ومواقفهما من مذهب الأشعري، وكيف افترقا، ولم يتفقا؛ مع اتحاد المنشأ، والبيئة، والتربية؛ فاتخذ أبو الفيض لنفسه مذهباً خاصاً؛ عُرف به، كسائر مواقفه في السلوك، والأخلاق، والفقه، وأصول الحديث،

وعلم الرجال، والتصوف؛ فكان في المغرب أُمّةً وحده في شذوذه، وآرائه، وسلوكه، ويَعْرِفُ هذا من اتصل به، وخالطه، وسبر أفكاره، وقرأ كتبه؛ فهو في توحيد الأسماء والصفات، ينحو نحو ابن تيمية وتلاميذه، ويُشيد بهم، ويصرّح بأن ما هم عليه؛ من الحق، وأن ما أخطأوا فيه؛ قليلٌ؛ كذرّة بالنسبة لجبل - على حدّ تعبيره في كتاب منه إليّ - ثم هو ينافرهم ويخالفهم، بعناد، وإصرار، في توحيديْ الربوبية، والإلهية، والعبادة، والقصد؛ فتراه يعتقد تصرّف أوليائه في الكون؛ في حياتهم، وبعد مماتهم، وأن لهم ديواناً يُعقد بغار حراء بمكة المكرمة؛ يحضره القُطبُ الذي يُسيّر دفة الكون، ولا يقع شيء من الأشياء إلا بإذنه وإشرافه؛ حتى إن شيخه الكتاني كان يقول: بأنه لا يعتدي قِطٌّ على فأر بمدينة فاس، إلا بإذن المولى إدريس: دفين فاس. وله من هذا بلايا وفضائح؛ ممّا هو طعن صريح في توحيد الربوبية. ولا شك أن الأخ صادقاً على ذُكر من اعتقاده وزعمه؛ أن أولياءه كانوا يُحيون الموتى، وقد سجّل هذا بقلمه في كتابه الموبوء **(البرهان الجلي)** في قصص ممّا عملت أيديهم. وأما توحيد الإلهية والعبادة؛ فقد برّر استغاثة الناس بالشيخ عبدالسلام بن مشيش، وهتافهم باسمه دائماً عند ضريحه، الذي يلجأون إليه، ويطوفون به، وينحرون عنده؛ تقرّباً، وتعبّداً، وحتى ما شاع بين الناس من الحلف باسمه، وقول بعضهم: وحقِّ مولاي عبد السلام، الذي خلق الدنيا والدين! وبعيداً عنه، وكذلك: أضرحة المولى إدريس الأول بمدينة زرهون، وابنه إدريس الثاني؛ باني مدينة فاس: عاصمة العلم والقرويين! وضريح أبي يعزي بقبيلة تادْلة، وأضرحة الرجال السبعة

بمدينة مراكش. والشيخُ أبو الفيض ووالده، وجدّه، ومشايخ القرويين، وأرباب الزوايا، والطُّرق التي تفوق المائة بالمغرب: يرون هذا، ويفرحون له، ويسعون في بقائه، وازدياده؛ لأنه مصدر عيشهم. وقد قال الشيخ في رسالته الضالة ( **إحياء المقبور بأدلة استحباب اتخاذ المساجد والقباب على القبور**) ـ بعد أن حكى بعض ما تقدّم من جهالة العامة، وأشباههم، في غلوهم في الشيخ ابن مشيش ـ ما معناه: أنهم رغم ذلك كلّه، يعتقدون أن الله هو الخالق البارئ المصور؛ وهذا وحده كاف للحكم بإيمانهم. وهكذا برهن الشيخ أنه جاهلٌ بتوحيد العبادة والقصد؛ ولا غرو؛ فإنه كان يُنكر تقسيم التوحيد؛ وعنه بالواسطة، وعن شقيقه عبد الله؛ أخذ السّخّاف: حسن السقاف، ورصيفُه، وعدوُّه في نفس الوقت: محمود سعيد: إنكارَ التقسيم، الذي هو ضروري لمن يقرأ القرآن، ويعي ما ذكره عن الإيمان، والتوحيد، والشرك. ويدخل في هذا الباب، صنيعُ الدّجال: عبد الله الكرفطي، المدعو: التليدي، في رسالة (**الصارم المبيد لما زعمه المبتدع العنيد من الضلالات في شرح كلمة التوحيد**)، التي كتب كثيراً من فصولها، الشيخُ أبو الفيض، وسمَّاها، وطبعها على نفقته؛ بغضاً، وكراهيةً، وعناداً لشقيقه الشيخ: محمد الزمزمي. وهي نقولٌ مشوَّهَة، وأفهامٌ مريضةٌ، من مثل كتاب (**شواهد الحق**) ليوسف النبهاني، و (**الرد المحكم المتين**) لعبد الله، والقصدُ منها: الدعوة إلى الشرك في العبادة، وحث المسلمين على الاستغاثة بالأموات، ودعائهم في النوازل والأزمات؛ فيما لا يقدر عليه إلا الله.

ومن العجيب أن الشيخ عبد الله، كان كشيخه وشقيقه أبي الفيض؛ لا

يعرف توحيد الإلهية؛ بدليل أنه ذكر في رسالته (**إتحاف الأذكياء بجواز التوسل بالأنبياء والأولياء**) صفحة: ١٩، طبع تطوان، ما نصّه: (في هذين الحديثين - يعني حديث: «إن لله ملائكة في الأرض....» وحديث: «إذا أضل أحدكم شيئاً أو أراد عوناً...»، وكلا الحديثين ضعيف -: دلالة على أمريْن: الأول: جواز الاستعانة والاستغاثة بالمخلوق؛ فيما يقدر عليه؛ خلافاً للوهابية الذين يجعلون كلّ استعانة واستغاثة؛ شركاً).

وهذا كذب وبهتانٌ عليهم، ولا يمكن عاقلًا أن ينكر هذا النوع من الاستغاثة؛ لأنه داخل في باب الأسباب. وقد ناظرتُ الشيخ عبد الله في هذا بتطوان، بعد عودته من مصر. والغريب أنه احتج لجواز الاستغاثة مطلقاً بقوله تعالى: (فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه...)، وناقشتُه في هذا الاستدلال؛ فإذا به لا يفرّق بين الاستغاثتين، كما لا يفرّق بين التوسل والاستغاثة، مع وضوح الفرق بينهما! وتراه هنا يقول: (أما ما لا يدخل في قدرة المخلوق؛ فلا يُستعان فيه إلا بالله، ولا يُستغاث إلا به؛ وهذا بإجماع المسلمين).

وبهذا الكلام هدم ما تعب فيه من قبلُ ومن بعدُ؛ ممّا زعمه ردّاً على الوهابية، ومَنْ قبلهم من مشايخ العلم الصحيح، والدين المتين: كابن تيمية، وتلاميذه الأبرار؛ وهو لم يفهم كلامهم. نعم! هو يسرعُ الخطى للإيمان بالخرافات، والانتصار لها، والدعوة إليها، كما تراه في رسالته المشار إليها في صفحة ٣٢، من وصف السيدة نفيسة - دفينة القاهرة - بأنها (خفيرة ديار مصر)؛ أي: حارستها؛ كما يعتقد العامة، وأشباههم

بالمغرب وغيره؛ أن لكل مدينة وقرية: وليّاً يحميها، ويحوطها بعنايته. وهم وإن كانوا يروْن الواقع خلاف هذا: لا ينفكون عن هذه الموبقات؛ بل تأييدهم لهم؛ قولًا، وعملًا؛ كما تراهم بالقرويين، على رميةٍ بحَجَرٍ من الضريح الإدريسي. وبهذا تتحقق غربة الإسلام بين أهله، التي أنذر بها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم. ومع هذا: فإن من أهداف الشيخ عبد الله بعد قدومه إلى المغرب: محاربة الوهابية! وهو ضربٌ في حديدٍ بارد؛ لأنهم في المغرب قِلّة، ولو أُلهم رُشده؛ لجعل من أهدافه: محاربة الزوايا والمتصوّفة؛ الذين أهلكوا الحرث والنسل ـ على حدّ تعبير شقيقه الشيخ الزمزمي ـ.

كما أنني ضحكتُ بملء فيّ حينما سمعتُه يقول عن الأزهريين، أنهم كانوا يلقبونه: (الخُرافي رقم: ١)، وقد صدقوا والله.

هذا ما يتعلق بعبد الله. أما أبو الفيض، فهو كما شرحتُ؛ لا سلفي، ولا خلفي؛ فهو ضد الأشاعرة والماتريدية، وبالتالي: المتكلمين والفلاسفة، ولا يقول بمذهب الجمهور ـ والصواب معهم ـ أن الشيخ أبا الحسن الأشعري، انتهى به المطاف، إلى التوبة وإعلاناها، على منبر جامع البصرة، وأنه على مذهب الإمام المبجل: أحمد بن حنبل، كما سجل بقلمه في كتابه (**مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين**)، وكتابه (**الإبانة عن أصول الديانة**)؛ فإن الشيخ ضرب بهذا عُرض الحائط، وأصرّ على أن الأشعري لم يتب، وأنه ما زال مُصّراً على التأويل، وما معه إلا الصفات السبعة، واعتمد في هذا على رسالة الأشعري (**اللمع في الرد على أهل الأهواء والبدع**)، ولم يلتفت إلى غيرها؛ ومنها: شنَّ الغارةَ

عليه، وسلقه بلسان حادّ، ولم يفرق بينه وبين الأشاعرة الزاعميين أنهم على مذهبه. والعجيب أننا لم نر واحداً من متقدميهم ومتأخريهم، يشير إلى حال أبي الحسن، وتوبته ـ رحمه الله ـ.

ومن فواقر أبي الفيض: أنه أعلن الحرب على السلف والخلف في مسألة المعيّة؛ مُصرّاً على أن تفسيرها بالعلم؛ كما فسّرها الله تعالى في آية العلم؛ وهو قوله تعالى: (أم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم. . . إن الله بكل شيء عليم) فختمها ربنا تعالى بالعلم، كما افتتحها به؛ وهي مُحْكمة؛ فيجب ردّ المتشابه إليها ـ إن كان هناك متشابه ـ فإن أئمة السلف مطبقون على أن معيته تعالى: بالعلم، ولكن أبا الفيض ـ لحاجة في نفسه ـ يُصرّ على أنها بالذات؛ ليتدرج إلى الحلول، ثم إلى وحدة الوجود ـ والعياذ بالله ـ .

وللشيخ هَنّات، وهَنّات، لا يتّسع المجال لتناولها، وقد جمعتُ منها عشرين موبقة، في عشرين فصلًا؛ سمّيتها: (**صحيفة سوابق وجريدة بوائق**)؛ محتجاً لها بأقوال الشيخ؛ ناقلًا عن خطّه في رسائله إليّ التي ناهزن المائة، والتي سطا عليها الدجال عبد الله الكرفطي، المدعو: التليدي، وضمّن أكثر من عشرين من عيونها، كتابَه (**در الغمام الرقيق**)، ولم يستأذني؛ كما هو مقتضى الأمانة العلمية، بَله أن يشكرني عليها؛ وهي ملكي. ومن لم يشكر الناس: لم يشكر الله. وليته اقتصر على هذا؛ بل أشار إليّ في المقدمة، وهددني بما يدخل في الإرهاب الفكري، الصوفي؛ بأنني سألقى جزائي كاملًا! وأنا واثقٌ ـ بفضل الله ـ أنه سيجازيني على هدم الهياكل التي لا أساس لها، والجهاد في سبيل الله؛

بكشف الزيف والباطل، وتعرية الضلال والزندقة وأهلها؛ نصحاً لله، ودينه، والتحذير ممن يقول بإيمان فرعون ـ عدو الله المتربب ـ محادّة لله ورسوله، ويرجح قول من يزعم فناء النار، ويدعو إلى الاستغاثة بالمخلوق، والتّعلق بالأموات، ودعائهم لتفريج الكربات، والمصيبة العظمى: اعتقاد وحدة الوجود، وأن الخلق هو الخالق، وأن ليس إلا ما ترى، وأن من لم يعتقد هذه الوحدة؛ فإن إيمانه مدخول، وأن السماع الصوفي، والرقص اليهودي؛ من شعائر التّصوف، ولم يزل يمارسه، ويدعو إليه إلى وفاته، وما زال إلى الآن في زاوية أبيه بطنجة، وبزاوية ذَنَبِه، ووارث (شَرِّه) التليدي، كل جمعة. والطعن على عدد من الصحابة، واعتقاد كفرهم، ونفاق أغلب الصحابة ـ كما يعتقد مشايخه الروافض ـ. وشرْحُ هذا بأدلته وحججه، في رسالتي المشار إليها (**صحيفة سوابق**)، أعان الله على إكمالها.

وبالمناسبة: أسجّل هنا لله تعالى، وللتاريخ؛ ودفعاً لما أُعيَّرُ به إلى الآن، من أوباش الطريقة، وأنعام الخليقة؛ أنني كنتُ صوفياً، درقاوياً، من تلاميذ الشيخ أبي الفيض، وأنني مدحته بقصائد، ورثيته بعد موته بمرثيتين؛ ألقيت إحداهما على منبر الزاوية بطنجة. وأنا لا أنكر هذا، مع أنني أعترف بفضل الشيخ عليّ، وانتفاعي به، إلا أن الحقيقة التي لا يعرفها هؤلاء، ولا يقبلونها: أنني أسلمتُ لله رب العالمين، وأعلنتُ توبتي غير مرّة من التصوف والزوايا؛ جملةً، وتفصيلًا؛ كما وقع لشيخي: الدكتور الهلالي، وقبله الشيخ محمد النتيفي البيضاوي، وغير هؤلاء، ومن آخرهم: ربيب الزاوية وابنها، وشقيق أبي الفيض، وهو:

الشيخ محمد الزمزمي بن الصديق الغماري ـ رحمه الله ـ .

وقد سبق لي أن أعلنت هذا في رائية نُشرتْ بأول كتاب (**تنبيه القاري إلى فضائح أحمد الغماري**)، لمؤلفه مصطفى أبو سفيان، وهو مطبوع بعنوان (**لدرقاويٍّ تائب**)، والكتاب ما زال قذى في أعين الغماريين، وشجى في حُلوقهم، وسَفوداً في أكبادهم، وأكباد أذنابهم؛ كالكرفطي، وهذا الإمّعة الرقيع، الجهول، الوقح، الذي ألّف بمساعدة شيخه التليدي كتاباً؛ حاول فيه نقضه بالصدر، والجحود، والتوقح. والمهم أنني لم أكن قرأت لأبي الفيض كتابين من كتبه، أحدهما طُبع بعد موته بمصر، وهو المسمّى (**البرهان الجلي**)، والآخر ما زال مخطوطاً، ويُسمّى (**الإقليد في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد**)، وهو ـ والله ـ عبثٌ بكتاب الله، وتفسير له بالرأي الفائل، ولم يقع بيديّ كاملًا إلا بعد موت الشيخ؛ فقرأته، كما قرأت البرهان؛ وبهما: تبيّن لي بما لا يدع مجالًا للشك، أن أبا الفيض: عدوٌّ لله ورسوله؛ فنفضتُ يدي منه، وتبرأتُ من صحبته، وموالاته؛ اقتداءً بخليل الرحمن إبراهيم ـ عليه السلام ـ مع أبيه (فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه)، صدق الله العظيم، والحمد لله رب العالمين.

تطوان في ١٠ شوال عام ١٤٢٧هـ

محمد بن الأمين أبو خُبْزَة الحسني عفا الله عنه

## تمهيد

[illegible]

# بين يديْ الرسالة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله ؛ فلا مضل له ، ومن يضلله ؛ فلا هادي له ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران : ١٠٢] .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء : ١] .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب : ٧٠ـ ٧١] .

أما بعد : فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

وبعد : فهذه رسالة لطيفة في الرد على الأشاعرة والمتكلمين ، جمعتها من كلام صوفيٍّ معاصر ، جليل القدر عند أصحابه ، مقدّمٌ فيهم ، يوافقونه ويوافقهم في كثير من المسائل ، ولا سيما ما ارتبط منها

بالتصوف، وتعظيم الأموات؛ التعظيم الشركي، المنهي عنه، وهو أيضاً يرى وقوع المجاز في القرآن والسنة، مع أنه يستوجه قولَ من لا يراه[1]،

---

(١) انظر «در الغمام الرقيق برسائل السيد أحمد بن الصدّيق» ص(٧٥)، وص(١١٠)، جمع وتنسيق وتخريج: عبد الله التليدي، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.
ولي ملاحظات حول هذه الرسائل؛ فإنه قد تبيّن لي بالمقارنة بينها وبين ما لديّ من أصولٍ خطيّة منها؛ وقوع الحذف والتّصرف في بعضها، والتليدي لم يُشر إلى ذلك في مقدمة الكتاب، ومع هذا: فلم اطّرحْ كل ما في الكتاب؛ بل نقلتُ منه ـ على قلة ما نقلتُ ـ ما رأيتُ أنه يوافق ويطابق أقوال الغماري في كتبه المطبوعة، والمخطوطة، ورسائله الشخصية المخطوطة لديّ، كقدحه في الأشاعرة، وتبديعهم، وثنائه على كتب السلف المصنّفة في الاعتقاد، ونحو ذلك. وأما ما عدا ذلك من رسائل الغماري الأخرى المخطوطة، فأثبتُها من نفس أصولها الخطيّة المصورة عندي.
ثم وقفتُ على ملاحظات أبداها ذلك السقاف، حول هذه الرسائل برمّتها ـ وهو يرمي إلى إبطالها بمرّةٍ ـ في مؤلّفٍ صغير سمّاه «الجواب الدقيق على ما وقع في كتاب در الغمام الرقيق»، وذكر في آخره، في ص(٧٤٢) نصَّ رسالة أرسلها التليدي إليه، جاء فيها قول التليدي: «الحمد لله والصلاة على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه وحزبه، وبعد: فهذا ما كنتُ كتبتُه في الأصل الذي وجهته للطباعة، لكن الناشر تصرّف في بعض الفقرات، فحذف بعضها لظروف خاصة! والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى أقوم طريق، والسلام. وكتب: عبد الله التليدي، والحمد لله رب العالمين».
وكنتُ أريد من السقاف أن يورد نصّ الرسالة كاملةً؛ لكن النصّ الذي ساقه منها، ظاهرهُ أن التصرّف من صنع الناشر، لا من التليدي، وقد هاتفتُه من مدينة الرياض مستوضحاً؛ فأكّد لي أن التّصرف كان من قِبل الناشر لا من قِبله! فالله أعلم.
ومع هذا: فإن الحذف والتصرف المشار إليهما، لم يؤّثرا في مضمون الفكرة أصلًا، ولا ادعّى ما ادّعاه السقاف، وهوّل به، في شأن هذه الرسائل وغيرها، بأن جامعيها إنما أرادوا التقرّب إلى الوهابية، والتّملّق إليهم؛ من أجل دراهم معدودة؛ لأن غرض =

ذلكم هو: الشيخ أحمد بن الصديق الغماري الحسني[1]؛ الذي ذمّ الأشاعرة بصريح اللفظ، وبدّعهم، وضللهم، ونعى عليهم مسلكهم في التأويل، الذي سمّوه زوراً وبهتاناً: تنزيهاً، وما هو في حقيقة الأمر إلا التحريف لظواهر نصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة؛ التي ينبغي فيها: الإقرار مع الإمرار، على حدّ قول القائل:

«نمرّها صريحةً كما أتت ... مع اعتقادنا لما لها اقتضت

من غير تحريف ولا تعطيل ... وغير تكييف ولا تمثيل

بل قولنا قولُ أئمة الهدى ... طوبى لمن بهديهم قد اهتدى»[2]

**والمقصود**: أن بسط هذه المسألة، وبيان مذهب السلف في هذا الباب، يطلب من مظانه، لكن الذي دعاني لإيراد قدح أحمد الغماري في

---

= هذا الخبيث من تشكيكه فيها؛ بجملتها، وتفصيلها، هو: ما رآه فيها، من تصريح الغماري بالقدح في سادته الأشعرية، وإشادته بكتب السلف، التي يعتقد السقاف وغيره، أنها كتب تجسيم، وتشبيه، ووثنية!.

(١) دفين القاهرة، المتوفى يوم الأحد، أول جمادى الآخرة، عام: ١٣٨٠هـ، عن ستين سنة، ترجم لنفسه في كتاب «البحر العميق في مرويات ابن الصديق» وهو مخطوط بخطه في جزءين ـ وعندي صورة من الكتاب، من إهداء المؤلف لتلميذه عبد الله التليدي ـ كما ترجمه تلميذه: عبد الله التليدي بكتاب «الأنيس الرفيق في ترجمة الشيخ أحمد بن الصديق»، ومحمود سعيد في «تشنيف الأسماع»، وابن الحاج السلمي في «إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين»، وترجمه غيرهم.

(٢) هذه الأبيات من منظومة الشيخ حافظ حكمي ـ رحمه الله ـ المسمّاة بـ(سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد)، وله عليها شرح، سمّاه بـ(معارج القبول)، وهذه الأبيات فيه مع شرحها في (١/ ٣١٨ـ٣٣٠).

الأشاعرة ـ مع أنه يرى التفويض في الصفات؛ وينسبه إلى السلف غالطاً في هذه النسبة ـ : هو إلزام من يعظّم الغماري ، ويبجله : بالطعن فيه؛ لكونه لا يرى التأويل، ويستهجنه، ويبطله أشد الإبطال، بل إنه ليصرّح بكفر من زعم أن الأشاعرة من أهل السنة والجماعة ـ كما سيأتيك خبره ـ مع أن أهل الحق الذين تنبزونهم بالوهابية، لم يغلو هذا الغلو، ولم يكفّروا الأشاعرة !.

**فالحاصل**: أن محبي الغماري، يطعنون على من يجري مجرى السلف في هذا الباب، ويرمونه بالتجسيم، والتشبيه، وينصرون مذاهب المتكلمين، وعلى رأس هؤلاء: شقيق أحمد بن الصديق، وتلميذه: عبدالله بن الصديق؛ الذي هو شديد الإعجاب بأخيه، ومن المبالغين بالثناء عليه، فهو يقول عنه ـ لما عدّد الذين ترجموا له؛ يعني: نفسه ـ: «ومنهم أخي الأكبر، الحافظ، السيد أحمد الصديق. . . »[1].

وذكره أيضاً من ضمن شيوخه، وقال عنه: «أخي أبو الفيض: السيد أحمد بن الصديق، العلّامة، الحافظ، كان يعرف الحديث معرفة جيدة، وصنّف فيه التصانيف العديدة. . . »[2].

ويقول عنه أيضاً: « . . . ولو تيسّر له من الكتب، ما تيسر للحافظ ابن حجر، أو السخاوي؛ ما كان يقل عنهما»[3].

---

(١) «سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق» ص (٣). وهي ترجمة كتبها لنفسه.

(٢) «المصدر السابق»، ص (٥٥).

(٣) المصدر السابق ، ص(٤٨).

وعبد الله بن الصديق هذا، ممن حطوا على شيخ الإسلام: أبي إسماعيل الهروي؛ لأنه نحى منحى السلف في باب الصفات؛ كما في كتابه (**الأربعين في دلائل التوحيد**)؛ فشغّب عليه الغماري بردّ أطلق عليه (**فتح المعين بنقد كتاب الأربعين**)؛ رماه فيه بالتجسيم وبالتشبيه، وبتُهم أخرى غيرها[١]؛ فتراه مثلًا، لما ساق شيئاً من الآيات القرآنية، التي وردت فيها إضافة صفة اليد لله تعالى؛ يقول مقرراً عقيدة المعطلة: «. . . فلو أخذنا بهذه الآيات، أثبتنا له يداً، ويدين، وأيدياً؛ وهذا باطل؛ فلم يبق إلا أن يكون التعبير باليد مؤولًا بما يقتضيه أسلوب الكلام؛ فتارةً يؤوّل بالقُدرة، وتارة بالنعمة، وتارةً بالعناية، وهكذا؛ ولا بدّ من التأويل، وإن زعم غلاة المثبتة أنه تجهّمٌ، وبالله التوفيق»[٢].

فما هو القول في شقيقك أحمد؛ وهو يسمّي تأويل اليد بالقوّة ونحوها (كذباً سخيفاً، بل كذباً على الله)، ويقول عن الأشعرية الذين تأوّلوا هذه الصفة بأنه (لا أظلم منهم)، إلى غير ذلك من النقول التي سأثبتها في هذا الكتاب، فهل هو عندك من غلاة المُثبتة، وهل أنت عنده من أهل الكذب السخيف؛ الكاذبين على الله، ومن الطائفة التي عناهم بقوله: (لا أظلم منهم)؟!

---

(١) الكتاب طُبع سابقاً، وأعيد طبعه بتحقيق وتعليق حسن السّقاف، بدار الإمام النووي، بعمان. وبين يديّ الطبعة الثانية، عام ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م. و قد زادت هذه التعليقاتُ الكتابَ، كما يقال: (ضغثاً على إبالة).

(٢) فتح المعين بتعليق السقاف، ص(٤١).

**والمقصود**: أن عبد الله بن الصديق؛ سار في كتابه هذا، سير سلفه الأشاعرة، المحرّفة. وقد ردّ عليه فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور: علي ابن محمد بن ناصر الفقيهي، بكتاب (**الفتح المبين بالردّ على نقد عبد الله ابن محمد الصديق الغماري لكتاب الأربعين**)، وهو مطبوع.

فإذا كان الطعن متوجهاً إلى شيخ الإسلام: الهروي؛ لأجل ما ذكر؛ فيلزمه الطعن في شقيقه وشيخه: أحمد بن الصديق؛ لأنه ممن يعيبون ما ينصره الناقد! والناقد على علم بمذهب أخيه في هذا الباب، فلماذا يكيل بمكيالين، ويزن بميزانين؟!.

بل إن عبد الله بن الصديق، قد اتهم الإمام أبا سعيد الدارمي، بالغلو في الإثبات، واتهم الشيخ محمد حامد الفقي، بالتشبيه؛ لقيامه بطبع ردّ الإمام أبي سعيد الدارمي، على بشر المرّيسي المبتدع، وحكى قصة سعيه الحثيث، هو والشيخ عبد المجيد اللّبان، لمنع تداول الكتاب المذكور؛ باعتباره يشكّل خطراً على عقائد العامة، وذكر قصة كتابته، هو وغيره من علماء الأزهر، مقالات في مجلة (نور الإسلام) لبيان ما اشتمل عليه الكتاب، من تشبيه صريح ـ على حدّ زعمهم ـ[1].

فيقال له: فما القول إذاً في شقيقك (**الحافظ، العلّامة**) وهو ممن ينصح بمطالعة الرد المذكور؟ هل هو عندك أيضاً غالٍ في الإثبات، ويدعو إلى تشويه عقائد العوام، ويروّج للتشبيه الصريح؟.

إن كنت منصفاً؛ تعتقد ما تقول؛ فلا مناص لك من الاعتراف

---

(١) انظر: «سبيل التوفيق» ص(٣٦ـ٣٩).

بانحراف أخيك أو تخطئته، لا لأنه يقول بالتفويض؛ فأنتم تصححون القول به، وبالتأويل، بل لأنه يبطل تأويلاتكم، ويرميكم بالانحراف عن الجادة، ويضلل من تقلدونهم من أئمة التعطيل، إلخ كلامه الذي سنسجله في هذه الأوراق. فالحاصل أنك لم تهاجم أخاك، أو تشر إلي خطئه ولو في مؤلف واحد من تآليفك. وهذا من تلاعب الهوى بك، وإلّا لأنكرت عليه كما أنكرت على الإمام الهروي وغيره؛ خاصةً: وأن أخاك الأكبر يثني على كتبٍ هي عندك تروّج للتجسيم، والتشبيه، ويحثّ على مطالعتها، والاستفادة منها.

بل إنّ أخاك الأكبر ـ الذي هو عندك **(الحافظ، العلامة)** ـ: لم يكن راضياً عن سعيك أنت وإخوانك المعطّلة؛ لمنع تداول كتاب الدارمي؛ فكتب إليك يلومك على مسايرتك لمن تسميهم بـ**(طائفة المُنَزِّهين)**، وفيهم أمثال الكوثري!! وعتب عليك، وسمّاهم **(أشعرية، مبتدعة)**. وهذا نصّ كلامه نسوقه للقراء من كتاب له مخطوط؛ قال فيه: «... لما طُبِعَ كتاب ردّ الدارمي: عثمان بن سعيد، على بشر المريسي العنيد؛ أقام الأزهريون ضجةً على طابعه؛ لما فيه من أحاديث الصفات، والقول بموجبها، وطعنوا في بعض الأحاديث المخرّجة فيها؛ منها: حديث الأوعال، إلا أنهم لم يعرفوا وجه الرد، فتعلّقوا بالشقيق السيد عبد الله، فلما بلغني ذلك؛ كتبتُ ألومُه على الطعن في الأحاديث؛ موافقة لهوى الأشعرية المبتدعة...». ثم ذكر اعتذار أخيه، وما كتبه إليه لإثبات ما يحتويه الكتاب من تجسيم ـ كما يدّعي ـ ومثّل لذلك بحديث

الأوعال[١]، وذكر وجوه استضعافه له؛ ملخّصةً، ثم قال أحمد الغماري ردّاً على تضعيف أخيه للحديث الآنف: «. . . وليس الأمر كما قال، بل الحديث صحيح إن شاء الله، وسنفرد لبيان ذلك جزءً مخصوصاً، إن أعان الله على ذلك، ووفقنا له»[٢].

فالغماري الأكبر، يرى الطعن في أحاديث كتاب الدارمي، عموماً، فيه موافقة لهوى الأشعرية، الذين صرّح بتبديعهم؛ لأنهم يردونه، ولا يقبلونه، بل ويوصي بقراءته.

ومن المعجبين بالغماري الأكبر؛ أخوه: عبد العزيز، الذي يقول في تقريظه لكتاب أخيه أحمد (**الإفضال والمنّة في رؤية النساء لله في الجنة**)، ما يلي: «. . . فقد وقفتُ على ما كتبه شيخ العصر، وإمامه، ومفخرته،

(١) انظر تفصيل الكلام على ضعف هذا الحديث، في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٣/ ٣٩٨-٤٠٢)، برقم (١٢٤٧).
**تنبيه**: ذكر عبد الله الغماري، في حاشية ص (١٧٤) من كتابه «بدع التفاسير» - المطبوع، بمكتبة القاهرة في مصر، الطبعة الأولى، سنة: ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، أن الذي نقل حديث الأوعال كنموذج لإثبات احتواء كتاب الدارمي على التشبيه، وقدمه للجنة في الأزهر، لمنع تداوله: هو الشيخ عبد المجيد اللبان، وزعم الغماري أنه قد فات اللبان نماذج أصرح في التشبيه والتجسيم، موجودة في كتاب الدارمي !.

(٢) «جؤنة العطار» (٣/ ١٩٤). ولا يقتضي التسليم بضعف حديث (الأوعال) عند من ضعّفه؛ إسقاط كتاب الردعلى المريسي؛ لكن غرض هؤلاء المبتدعة ليس هو إسقاط كتاب الردّ وحده، بل إسقاط كل ما يخالف مشربهم القائم على التعطيل، والتحريف، والتّجهم، وإظهار الغيرة على عقائد العامة، من أن ينالها التشويه، حين تُنشَرُ كتبٌ كهذه؛ كان أستاذهم الأكبر يحضّ على قراءتها، والاستفادة منها !!

المجتهد، الحافظ، الناقد، محيي السنّة، أبو الفيض والنور، شقيقي، سيدي، أحمد بن محمد بن الصديق الغماري»(١).

ويبالغ في إطرائه، فيقول: «. . . ولكن المؤلف. . . لسيلان ذهنه، وقوة حفظه، وحدّة فهمه، وفقاهة نفسه التي بلغت به إلى درجة الأئمة المجتهدين. . .»(٢).

وهناك صوفي آخر؛ من أخصّ تلاميذ عبد الله بن الصديق، وهو من أهل الشطط والانحراف، وله جهودٌ في مناكفة عقيدة السلف؛ لا يُشكر عليها، وقد ألّف غيرُ واحدٍ من إخواننا في كشف عواره، وتجلية حاله؛ وقصته معروفة، لا حاجة لنا في الإطالة بسردها(٣) ـ ذلكم هو المدعو: محمود سعيد ممدوح القاهري؛ الذي يقول في كتاب «**فتح العزيز في أسانيد السيد عبد العزيز**» ـ والذي جمعه في طرق وأسانيد بعض مشايخ عبد العزيز الغماري؛ شقيق الأولَيْن ـ معدداً شيوخ عبد العزيز: «فمن أجلّهم: شقيقه العلّامة، الحافظ، السيد: أحمد بن محمد بن الصدّيق الغُماري الحسني.

وُلد سنة: ١٣٢٠هـ، وأخذ عن علماء المغرب ومصر، . . . وبرع في

---

(١) «الإفضال والمنّة»، ص (٣٦).

(٢) المصدر السابق، ص (٣٦).

(٣) انظر لكشف بعض أحواله، ما ذكره عنه العلامة الألباني في مقدمة «آداب الزفاف» ص(٥١ ـ ٥٢)، طبعة المكتبة الإسلامية بعمّان، الأردن، سنة: ١٤٠٩هـ، وذلك في رسالة أرسلها المذكور إلى الألباني، أشار فيها أنه تخرّج على كتب الألباني، بل كان من المدافعين عنه؛ حتى نُسب إليه بسبب ذلك! فسبحان مقلب القلوب!

علوم الحديث، وصنّف التصانيف النافعة، . . . منها: **(المداوي لعلل المناوي)** . . . وغير ذلك؛ مما يشهد بمبلغه العالي . . »[(١)].

كما أن محموداً هذا، ترجم لأحمد بن الصديق، وأثنى عليه جداً، في كتابه «**تشنيف الأسماع بذكر شيوخ الإجازة والسماع**»[(٢)]، فقال عنه: «. . . الإمام، الحافظ، المحدث، الناقد، نادرة العصر، وفريد الدهر . . . ». وقال عنه أيضا في الكتاب نفسه: «. . . لم يأت بعد الحافظ السخاوي، والسيوطي، مثله في معرفة فنون الحديث»[(٣)].

ومحمود سعيد، على مشرب شيخه عبد الله بن الصديق في التحريف، المسمّى تأويلًا، بل هو يصف يوسف الدجوي، بـ«. . . فيلسوف الإسلام، وعلامة الأزهر؛ قامع المبتدعين . . . » كما في كتابه: «**الشذا الفواح في أخبار سيدي الشيخ عبد الفتاح**»[(٤)]، مع أن الدجوي كان من أشهر علماء الأزهر، الذين تولوا كبر التشنيع على الشيخ محمد ابن عبدالوهاب، وأجلب عليه وعلى عقيدته السلفية، بخيله ورجله، ومن أراد التحقق من ذلك؛ فليطالع المقالات التي كان يردّ بها على من سمّاهم بالوهابيين، كما في مجلة **(نور الإسلام)** في مسائل العلو الإلهي، والصفات، والتوسل، والاستغاثة، وغيرها من القضايا .

ومحمود أيضاً؛ ممن يمتدحون الكوثري الزائغ، ويمجدونه؛ إذ نعته

---

(١) ص(٧).

(٢) ص(٧١)، نشر: دار الشباب للطباعة، القاهرة . الطبعة الأولى، سنة: ١٩٨٤م.

(٣) ص(٧٨).

(٤) ص(٥).

في «تشنيفه»[١] بـ«العلّامة، المؤرخ، الناقد...»[٢]!!.

بل إن هذا الرجل ـ أعني: محموداً ـ يقول في سياق الرد على ابن القيم: «والمعطلة في نظره؛ هم جمهور أهل السنة من الأشاعرة، والماتريدية؛ وهم أئمة الدين في أصوله والتفسير، والحديث، والفقه، وسائر علوم الدين.

وعلومهم وكتبهم عمدة للسابق واللاحق؛ فإذا وجدته يجعلهم أشد كفراً من المشركين؛ فلا بدّ أن يكون لأهل السنة موقف من هذا التكفير. ولا كرامة، ولا نعمة عين لهذا المكفّر المتعدي على سادتنا، أئمة الدين، أحسن الله إليهم»[٣].

ومن العجيب أنه، يحطّ على الإمام: أبي سعيد الدارمي، صاحب **(النقض على المريسي)**، و **(الرد على الجهمية)**، ويقول ـ كما في الكتاب السابق[٤] ـ: «وكم أحدثت قراءة كتب الدارمي فتناً».

يقول هذا؛ انتصاراً للكوثري الحانق على عقيدة السلف، الذي رمى

---

(١) ص(٢٠٥).

(٢) الكتاب السابق، ص(٢٨٤).

(٣) «الشذا الفواح» ص(٢٢١) قلت: هذا تهويل بالأباطيل! وكَذَبَ والله؛ فإن الإمام ابن القيم لا يكفّر المخالف في هذا الباب بإطلاق، بل بتفصيل ضمّنه نونيته؛ في فصل في الردّ على المعطلة، وبيان انقسامهم إلى أهل جهل، وتفريط، وبدع، وكفران، وقد ذكر ـ رحمه الله ـ أنهم هم المجترءون على تكفير أهل الحق، لا كما ادّعى هذا الملبّس، فانظر النونية لابن القيّم بشرح الهرّاس: (٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤٦).

(٤) ص(٢٢٣).

الإمام أبا سعيد بالتجسيم، والكفر، ورمى كتابه بالوثنية، وأقذع فيه القول جداً، كما في «مقالاته»[١]. مع أن أحمد الغماري، مدح كتاب الإمام الدارمي، وأشاد به، كما سيأتي، فهل يصبح الغماري في نظر محمود سعيد، من المجسّمة، ومن الدعاة إلى الفتن؟ وهل يستطيع أن يجرؤ محمود سعيد على التبري من قول أحمد الغماري؟ وهل ينقلب ما ذكره في حقه من مدح إلى قدح؛ وقد أضجع القول في من يعدّهم محمود سعيد سادات الدين، من الأشعرية، والماتريدية؟!

وأشير إلى أن هناك مفتون آخر: وهو المدعو: حسن بن علي السقاف ـ ذلك الـ(**خسّاف**) الـ(**متهور**) كما نعته بذلك أحد الرادّين عليه ـ: يصف أحمد الغماري بأنه من الجهابذة، وينعته بالحفظ، وسعة الاطلاع، كما في كتابه الأبتر: «**تناقضات الألباني الواضحات**»[٢].

والسقاف ـ كما هو معلوم عنه ـ صوفي؛ أشعري؛ متكالب على التعطيل، يوصي ببعض شروح (**جوهرة التوحيد**)، وقد حدثني قبل سنوات، لمّا هاتفته من مدينة الرياض ـ حرسها الله ـ بأن له شرحاً على (**جوهرة التوحيد**) سمّاه: «**عقد الزبرجد النضيد في شرح جوهرة التوحيد**»، لم يكمل، وأشار إليه في تعليقه على كتاب: «**دفع شبه التشبيه**»[٣] لابن الجوزي.

(١) ص(٣٦١ـ٣٩٠).
(٢) ص(٣١)، حاشية رقم (١)، وص(١٩٣).
(٣) انظر ص(٧٩).

وتعليقاته على الكتاب السابق ؛ لمن أقوى الأدلة على توغله في التعطيل، فهو إذ يوصي بقراءة وتدارس كتب المتكلمين، ومقالات الكوثري، وتعليقاته على كتاب **(السيف الصقيل)** : يذم في الوقت نفسه كتب أئمة الاعتقاد، ويحذّر من مطالعتها، ككتاب **(السنة)** لابن الإمام أحمد، و(السنة) للخلال، واللالكائي، وكتب ابن منده، وابن خزيمة، وكتب أبي سعيد الدارمي، وغيرها[١].

فالرجل على طريقة شيخه عبد الله بن الصديق ؛ مقتفٍ لمسلكه الضال، ولا يكاد يحيد عنه، وله تعليق على كتاب شيخه هذا في نقده على الهروي، المسمّى «**فتح المعين**»، وهو مطبوعٌ كما سبق ذكره، وقد أشار إليه أيضاً فيما سمّاه تعليقاً على كتاب: «**دفع شبه التشبيه**» لابن الجوزي[٢]، الذي أراد به الانتصار على الحنابلة، الذين هم المُشبّهة بزعمه، وقد شحنه بالتعطيل، والانحراف عن سواء السبيل، ولكن هل نسي أم تناسى أنه لابن الجوزي، الذي نعته في طرّة الكتاب بـ**(الإمام، الحافظ)** لكنه عند شيخ شيوخك أحمد الغماري، ليس بحافظ، ولا إمام. واقرأ ـ إن شئت ـ ما يقوله عنه.

قال الغماري: «وأنا أرى أنه أولى من داود الظاهري بقول من قال فيه ظلماً : (إن داود رجل جاهل، نُسب إلى علم) ؛ فإن هذه المقالة منطبقة على ابن الجوزي تمام الانطباق، وإنما هو رجل وُفّق لكثرة المطالعة،

---

(١) انظر تعليقاته على كتاب «دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي، ص(٧٥ ـ ٧٦).
(٢) انظر الكتاب السابق، ص (١٤٦).

وأُعين على كثرة النقل والكتابة؛ فدخل بذلك في زمرة الحفّاظ، وهو منهم بعيد»[١].

ويقول: «وابن الجوزي غير معتَمَد في نقله، ولا فهمه؛ فإنه يتصرّف في النقول فلا يحسنها، ويأتي من أجل ذلك بالطامات»[٢].

وقال في الرد على ابن الجوزي إنكارَه على أبي حامد الغزالي: «. . . فهذه هي الإشارة التي يستدل بها الصوفية رضي الله عنهم على مقاصد الشريعة ولبّها وروحها وخلاصتها، كما يفعل ذلك كثيراً حجة الإسلام الغزالي في الإحياء، فيبالغ في الحط عليه ابن الجوزي المغفل، المخدوع، في تلبيس إبليس، ويقلده من هو أعمى القلب مثله؛ احتقاراً لعلوم الصوفية»[٣].

وقال: «قال ابن الجوزي في الكتاب الذي زينه له إبليس، ولبسّ عليه به عليه؛ لفرط جهله بنفسه، ورِضَاهُ عنها، وسماه تلبيس إبليس. . .» إلى أن قال الغماري: «وهذا هو الحامل له على تأليف الكتاب وتخصيص ثلاثة أرباعه للطعن في الصوفية وذم جميع ما هم عليه من الأقوال والأفعال، بجهل فاضح، وعناد مخزي، وتناقض مضحك؛ لأن تعظيم الصوفية أكل قلبه، وفتتّ كبده؛ فظنّ أنه سيقتص منهم،

---

(١) «درء الضعف عن حديث من عشق فعف»، ص(٧٢)، تأليف: أحمد بن الصديق الغماري، تحقيق: إياد أحمد الغوج، نشر: دار الإمام الترمذي، ودار المصطفى، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٦هـ-١٩٩٦هـ.

(٢) المصدر السابق، ص(٦٨).

(٣) «جؤنة العطار» (٢/ ٢٤١).

ويحط من قدرهم بجهله وتلاعبه بالنصوص ، وعناده للحق . . . »[١] .

ويقول في رسالة أرسلها إلي الشيخ محمد بو خبزة ـ مصورتها عندي ـ ذكر فيها لفيفاً من أهل العلم، ثم أردف بقوله : « . . . إلا ابن الجوزي ؛ فترجمته سوداء، وسخة، قذرة، كأفكاره، ومن عجيب شأنه، أنه لما نُفي إلى البصرة خمس سنين، كان يحن إلى ولده يوسف، وكان إذا قرأ القرآن أعرض عن تلاوة سورة يوسف ؛ لئلا يحزن على ولده، واستمر على هذا خمس سنين، كما حكاه هو عن نفسه في المنتظم . والمقصود أن ابن الجوزي عندنا مطّرَحٌ، لا قيمة لأقواله، ولا لأفكاره، ومن قرأ كتبه، ولا سيما تاريخه المنتظم ؛ خرج منها بأنه رجل جّاهلٌ، نُسب إلى العلم، ومغفل أيضاً، وقد قال الناس فيه : إنه أخذ العلم من بطون الكتب ولم يأخذه من أفواه الرجال ؛ فلذلك كان بليداً ، مغفلًا، لا يفهم، وإنما هو كثرة الجمع والاطلاع، بدون تحقيق» .

فالغماري شديد القول في ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ غليظُهُ، ولا يعتد بأفكاره، ولا يعوّل عليها ؛ لأنه في نظره : **(جاهلٌ)**، و**(أشبه بالعوام)**، إلى غيرها من الألفاظ التي نعته بها . وعلى هذا : فأنتَ، حقّقتَ كتاباً، هو في حكم سيدك أحمد ؛ لشخصٍ مطعون فيه ؛ لا عبرة بأفكاره **(السوداء)**، **(الوسخة )** ، **(القذرة )** **(جاهلٌ)**، **(مغفل)**، **(متناقض)**، **(متلاعب بالنصوص)**، **(صاحب طوام)**، **(مبغضٌ لساداتك الصوفية)**، **(محتقر لعلومهم)** !

---

(١) المصدر السابق : (٢/ ١٨٣) .

فهل يكون ابن الجوزي مطّرحاً عندك أيضاً؛ ولا تعويل على أفكاره، ومن ثمّ؛ فلا تعويل على تعليقاتك على كتابه (**دفع شبه التشبيه**)، أم أنّ شيخ شيوخك، خاض في عرض ابن الجوزي بالباطل، وجانب الحق في شأنه، وتجنّى عليه، وقسى ؟!

لكن لعلّك احتذيت (**بمجدد توحيدكم**) الكوثري؛ لأنه وافق هواك، وسبق إلى تحقيق الكتاب[١]، وزاد الطين بلةً حواشيه التي ملأها بأوشاب الزيغ، وشدّة الإقدام على تجريح الأعلام؛ متذرعاً في ذلك بالكذب والبهت؛ كما هو دأبه في تآليفه؛ بما ترى حسم مادته، وكفّ بائقته، في كتاب (**التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**) لذهبي العصر الإمام المعلمي ـ رحمه الله ـ. بل سأكحّلُ عينيك ـ قريباً إن شاء الله ـ بنقولٍ عن (**سيدك، الحافظ**) تكشف حال هذا الكوثري، الذي تحذو حذوه في التجهّم، وردّ نصوص الصفات؛ بحجة التنزيه!

واستمع أخي القارئ إلى هذا السقاف، وهو يتباكي على إمامه الكوثري في كتابه: «**التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد**»[٢]، قائلًا: «.. وهل من العدل أن يُطعن في مثل الغزالي سابقاً، ثم يُطعن الآن بأجلاء كالكوثري، بمجلدات تؤلف، وتحقيقات تصفصف، ورسائل تُزخرف؛ بأنه المجرم الأثيم المعنّف، دون أن تتحرك عاطفة، أو يُخط

(١) الكتاب حققه الكوثري، وصدّر له محمد أبو زهرة، وقدّم له، د. جمعة الخولي، ونشرته: المكتبة التوفيقية، بالقاهرة.

(٢) ص(٢٨).

قلم ، أو يُردّ عن عرض عالم العالم العَلم؟!!! مع كونه حامل راية التنزيه الصميم، الذي جدّلت كلماته كل مجسم أليم، . . . » .

ويتغالى فيه إلى حد قّوله عنه ـ كما في مقدمته لكتاب ابن الجوزي الآنف[١] ـ : «الذي نقوله وندين الله تعالى به؛ أن الإمام المحدّث محمد زاهد الكوثري ـ عليه الرحمة والرضوان ـ : هو مجدد التوحيد في القرن الماضي . . . » .

لقد رميت أنت الإمام الدارمي بالتجسيم، وأطلت لسانك عليه، وقلت في رسالتك الآنفة[٢] : «أبو سعيد هذا ، هو : عثمان بن سعيد الدارمي، المجسّم المشهور، صاحب كتاب الرد على بشر المريسي المبتدع، فكما قالوا : مبتدع ردّ على مبتدع ، . . . وأبو سعيد الدارمي المجسّم هذا : لم يخرّج له أحد من أصحاب الكتب الستة، مع كونه متقدماً[٣] ، من السلف الطالح ، وقد كان ابن تيمية يحض على قراءة كتبه، ويقول : إنها تحوي لبّ التوحيد، ويشيد بها . . . » .

فما تقول في سيدك أحمد الغماري الذي أثنى على ردّ الدارمي ؛ هل هو عندك : مبتدعٌ يثني على مبتدع ، أم أن لمدحه محامل ، وتأويلات أخرى ،

---

(١) ص(٨٠) .

(٢) كما في ص(٢٥)، حاشية رقم(٢٧) .

(٣) وإذا لم يُخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة ، فكان ماذا ؟ فكم من الثقات لم يرو لهم أحد من الستة ، كما يعرف هذا المشتغلون بالحديث وطلبه . ولكن غرض هذا المتلاعب إيهام أن الأئمة أعرضوا عنه لبدعته، وقارن هذا الإيهام بما أورده الذهبي في ترجمة الإمام أبي سعيد الدارمي، من كتاب «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٦) .

كتلك الصفات التي تجرأتم على تحريفها باسم: التنزيه والتقديس!!.

وماذا تقول أيضاً في سيدك الغماري؛ وهو يوصي بقراءة كتاب «**اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**»، لابن القيم ـ رحمه الله ـ وكتاب: «**اختصار الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**»، وأصله لابن القيم، والمختصر لابن الموصلي؟ وأنت تُدرج مؤلفات الإمام ابن القيم، في كتب التجسيم التي تحذّر من مطالعتها، كما في تعليقاتك الجوفاء على «**دفع شبه التشبيه**» لابن الجوزي[1]؟!

بل سيأتيك من كلام سيدك الغماري أنه ينصح كذلك، بقراءة كتاب «**التوحيد**» للإمام ابن خزيمة، وأنت ممن سوّد بعض حواشي كتاب ابن الجوزي، في التحذير من **كتاب التوحيد** هذا، وتؤكّد ـ تقليداً منك للرازي، ثم للكوثري ـ بأنه كتاب الشرك، لا كتاب التوحيد! كما في تعليقاتك على المصنف المذكور[2]، حيث قلت هنالك: «... وكتاب (**التوحيد**) لابن خزيمة، يسميه الفخر الرازي في تفسيره (١٤/ ٢٧/ ١٥١) بكتاب (**الشرك**) لما أتى به فيه من مستشنعات، ولله في خلقه شؤون. وقد طَبع كتاب ابن خزيمة هذا الحشويةُ كرّات ومرّات، ووزعوه مجاناً؛ ليروّجوا به عقائدهم الفاسدة!!».

ويقول ـ في تعليقه على كتاب ابن الجوزي[3]، نقلاً عن الكوثري

---

(١) انظر ص(٧٥).

(٢) ص(١١٤).

(٣) كما في ص(١٧٣).

ـ عن تأليف ابن خزيمة هذا ـ: «. . . ومن جملة مخازيه فيه ؛ استدلاله على إثبات الرِّجل له تعالى بقوله سبحانه: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، وهذا غاية في السقوط، وأسقط منه ؛ من يسعى في إذاعة كتابه هذا».

فسيدك أحمد الغماري ـ على هذا ـ يحثّ على قراءة كتاب فاسد؛ يروّج للشرك والعقائد الفاسدة، بل هو ساقط في حسابك، وحساب متبوعك الكوثري؛ لأنه يغري بقراءة مصنَّف ابن خزيمة في التوحيد!! فهل تستطيع أن تجاهر بهذه الحقيقة، إن كنت تعتقد ما تقول، وتوالي وتعادي على أساس من ذلك؟!

ومن المعظمين جداً لذلك الغماري؛ أبو غدة الحنفي ـ بل الكوثري ـ وهو من جملة شيوخه، وقد نشر له رسالة في استحباب رفع اليدين عند الدعاء بعد الصلوات المكتوبات، ضمن مجموعة في ثلاث رسائل، ولمّا سمّى رسالة شيخه تلك، قال: «. . . لشيخنا، العلّامة، المحدّث، الناقد، الحافظ، أحمد بن محمد بن الصدّيق الغُماري، المغربي . . .»[1].

وقال في تعليقاته على كتاب **«الأجوبة الفاضلة»**[2] للّكنوي: «وقال

---

(١) «ثلاثة رسائل في استحباب الدعاء ورفع اليدين فيه بعد الصلوات المكتوبة»، ص(١١). وهذه الرسائل، لمحمد هاشم التّتوي السندي، وأحمد بن الصديق الغماري، ومحمد بن عبد الرحمن الأهدل، اعتنى بها: أبو الفتاح أبو غدة، ونشرتها: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

(٢) ص(٧٨ ـ ٧٩).

شيخنا المحدّث، المفيد، الحافظ، أبو الفيض: أحمد بن الصديق الغماري ـ رحمه الله ـ . . . » .

وذكره في تعليق آخر له على الكتاب نفسه، قائلًا[١]: « . . . هذا: وقد صحح ، وحسّن شيخنا العلامة، المحدّث الكبير أبو الفيض: أحمد ابن الصديق الغماري ـ رحمه الله تعالى ـ . . . » .

وكل من سبقوا؛ أصحاب شنع وبدع، تتلظى قلوبهم بالحنق الشديد على أهل الحديث السلفيين، ومن نظر في تصانيفهم؛ تحقق مما أقول، وأنهم على سنن أهل التعطيل، الذين يسلطون طاغوت التأويل، على ما ورد في الأحاديث والآيات من أخبار الصفات، ومن أعرقهم في ذلك مذهباً، وأغرقهم في هذا الضلال: الكوثري، الذي لا يكاد ينقطع إعجابهم به، حتى عدّوه شيخ الإسلام، ومجدد التوحيد في هذا العصر! بل بلغ من إعجاب أحدهم به؛ أن سمّى ولده الكبير بـ(**زاهد**) على اسم شيخه الكوثري.

لكن ماذا يقول أحمد الغماري عن مجدد توحيدكم في هذا القرن! في رسالة أرسلها إلى صهره محمد الأمين بو خبزة، بتاريخ التاسع من صفر عام ١٣٧٢هـ، جاء فيها قوله: «وأما الشيخ زاهد الكوثري، فإنه حقاً عدو السنة والسلف الصالح والأئمة إلا الحنفية ومن وافقهم؛ لفرط تعصبه للحنفية، وللجنسية التركية أيضاً، حتى إنه متّهم بالشعوبية، مع أنه عالم فاضل مطلع واسع الاطلاع والدراية مع المشاركة في كثير من

---

(١) ص(١٥٦).

الفنون، ولكن فرط تعصبه أوصله إلى درجة المقت، بل درجة الجنون، حتى إنه طعن في مالك والشافعي وأحمد وعبد الرحمن بن مهدي والبخاري وهذه الطبقة، بل وتكلم في أنس وأبي هريرة وبعض الصحابة.
و قد كنت شرعت في الرد عليه وسميته (**بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري**) فكتبت في مقدمة الكتاب؛ وهي في تناقضاته؛ فبلغت نحو خمسة عشر كراساً فأزيد، ثم توقفت لكون الرجل يدعي لنا بالمحبة والصداقة، ولنا معه مجالس طويلة، والحقّ أولى منه، إلا أن سيدي عبد الله طلب مني أن أتأخر عن إكمال الكتاب فتأخرتُ عنه، ولا بد إن شاء الله من إكماله».

ويقول في مكتوب له آخر أرسله إليه وهو في المعتقل بـ(**آزمور**)، عن الكوثري: «. . . والكوثري **خبيث، مجرم**، لم يكن له دأب إلا الطعن ـ بمثل ذلك الباطل ـ على أهل السنة، **قبّحه الله**. . . ولو تم كتاب (**بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري**)؛ لرأيت العجب العجاب، وقد كتبتُ من سبع إلى ثمان كراسات في مقدمته خاصة التي كانت رد الكوثري على الكوثري نفسه؛ أي: فلانٌ في (ص) كذا فلانٌ ضعيف، وفي (ص) كذا فلان عينه ثقة، وهكذا، قبل أن نشرع في تفنيد **تلاعباته**.
ويكفيك طعنه في أنس بن مالك بأنه خرف، ولم يبق يدر ما يقول، وأن أبا هريرة متهم بالكذب، وهكذا. ثم إنه طعن في مالك واتهمه بأمور قبيحة منها: إباحة وطء الأدبار، وفي الشافعي، وأحمد بن حنبل، وابن المبارك، وابن مهدي، والبخاري، وسائر أئمة السلف تقريباً، إلا من كان مسالماً لأبي حنيفة إمامه. . .».

وفي مكتوب آخر أرسله إليه، يقول واصفاً الكوثري: «. . . والكوثري حنفيٌّ **متعصب**، **خبيث**، **مبتدعٌ**، **ضال**، **يبغض العرب**، **وأهل الحديث**، والشافعية، وخصوصا الحافظ، ثم السيوطي؛ فهو الذي كان يشيع تلك القبائح عن الحافظ، وكل ما قاله ابن تاويت، فهو كلام الكوثري حرفاً بحرف، ليس لابن تاويت في ذلك كلمة واحدة . وأنا فما كان الكوثري يجترئ أن يذكر ذلك أمامي، ولكنه ذكر ذلك حرفياً للأخ عبد العزيز ، ومنه سمعته حرفياً. . . ».

وقال في مكتوب أرسله إليه أيضاً سنة ١٣٧٦هـ، بشأن ما كتبه الكوثري عن كتاب التوحيد لابن خزيمة: «. . . وكتاب التوحيد لابن خزيمة ـ إن كنت تريد المجلد الكبير المسند ـ: فهو من أنفس كتب الإسلام، وإن كنت تريد الصغير، فإني في شك من ثبوته لابن خزيمة، وماكتبه الكوثري قرأته، وقبّح الله الكوثري؛ فإنه خبيث، مبتدع، كذّابٌ، فاجر. . . ».

ويقول في رسالة أرسلها إليه في التاسع والعشرين من شهر صفر عام ١٣٨٠هـ، يبيّن فيها حال أحد متعصبة الأشعرية المعطلة: المدعو سلامة العزامي القضاعي: «. . . أما سلامة العزامي فكان علامة محققاً، وكان ضرير البصر، فقيهاً شافعياً . . . إلا أنه كان متعصباً للتقليد للأشعرية، عدواً للسنة وأهلها، خبيثاً في ذلك، له مؤلفات مطبوعة أحدها في مسألة طلاق الثلاث، والثاني في الصفات، وقد طبع هذا أيضاً في مقدمة الأسماء والصفات للبيهقي، وهذا هو وجه الرابطة بينه وبين الكوثري، شيخ المتعصبة على السنة وأهلها. . . ».

ويقول تعقيباً على طعن الكوثري في محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، لما قال الكوثري في (نُكته) ص (٤٩) : « . . . لأن الراوي عن ابن أبي المَغْراء ، هو محمد بن عثمان ؛ وهو ابن أبي شيبة المُجسّم ، المتّهم بالكذب ، فكيف يكون الحديث جيداً ؟! .

لكن ابن عبد الهادي صاحب ( التنقيح ) يتغاضى عنه ؛ لاشتراكهما في العقيدة» .

فتعقبه الغماري قائلًا : «أيْ : عقيدة الإسلام! والسلف الصالح ؛ من قبول ما جاء عن الله ورسوله ﷺ ، دون ردٍّ ، ولا تأويل ، مع التفويض ؛ يُسَمِّي هذا المجرمُ صاحبَها مجسّماً ، ويضعّف خبره من أجلها ، وهو حافظٌ كبير . . . »(١) .

وقال في ردّه على الكوثري اتهامه الصحابي الجليل أنس بن مالك بالخرف ؛ لروايته ما يخالف مذهب أبي حنيفة : « . . . فقبّحك الله ما أوقحك! وأقلّ حياءك وخوفك من الله! وما أفحش لسانك ! وأخبث جنانك ! وأجرأ قلمك على انتهاك حرمات الله ! وتبّاً لمذهب هذا من قواعده وأصوله ، إن صحّ ما افتريته عليه . . . »(٢) .

ويقول عن الكوثري ومن هم على شاكلته من متعصبة الأحناف :

---

(١) بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري أو رد الكوثري على الكوثري ، ص (٣١١) ، تأليف : أحمد بن محمد بن الصديق الغماري ، تحقيق وتخريج : علي حسن عبد الحميد الأثري ، نشر : دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الثانية ، سنة : ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

(٢) المصدر السابق ، ص (٥٥) .

«فأنتم قومٌ لا دين لكم في الحقيقة إلا رأي أبي حنيفة وقوله؛ فهو ربكم المعبود، ونبيكم المرسَل.

وأقسم بالله ـ باراً غير حانث ـ إنْ بعثَ الله نبيه ﷺ مرة أخرى فخاطبكم شفاهاً أن أبا حنيفة مخطئٌ؛ لكفرتم به، ولرددتم رسالته عليه، كما تردّون الآن شريعته وسنته بهذا التلاعب المخزي! نسأل الله السلامة»[١].

ويقول متعقباً إياه في بعض المواضع طعنه في ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «فانظر إلى هذا المجرم القليل الدين، كيف يستهين بصاحب رسول الله ﷺ، وابن عمه... كل ذلك من أجل أبي حنيفة حتى لا يَسْقُطَ له قولٌ، ولا يُرَدَّ له رأي؛ ولهذا قلنا: إنه على استعداد تام لأن يكفر بالنبي ﷺ، إذا شافهه بخطأ أبي حنيفة»[٢].

ويقول عنه متعقباً إياه في بعض المواضع: «**فهذا أقسى**[٣] **ما يكون في الوقاحة، والإجرام، وقلة الحياء، وقلة الدين، وصفاقة الوجه، وثلامة العِرض، وانخرام المروءة، والاستهزاء بالدين، والسخرية بشريعة سيد المرسلين**، وهذا ـ والله ـ أكبر دليل على **فراغ قلب صاحب هذه المقالة من الإيمان، وأنه شيطان بُعِثَ ليتلاعب بدين الإسلام**، وهو أوضح برهان على صدق ما قلناه مراراً من أنه على استعداد للكفر بالنبي

(١) المصدر السابق، ص (٥٩).

(٢) المصدر السابق، ص (٦٣).

(٣) كذا في المطبوع، ولعل الصواب «أقصى».

ﷺ، وردّ قوله لو شافهه بخطأ أبي حنيفة[١].

ولك أن تعلم أن أحمد الغماري له قصيدة في الردّ على الكوثري، حول كلامه على صفات الله تعالى هذا نصّها:

قال الغماري بعد أن ساق لنفسه أمثلة لبعض منظوماته وأشعاره: «ومنه أن الحافظ أبا العباس بن حِجّي أنشد لأبي عبد الله محمد بن محمد ابن عبد الكريم الموصلي قوله:

إن كان إثبات الصفات جميعها ... من غير كيف موجباً لوْمي

وأصير تيمياً بذلك عندكم ... فالمسلمون جميعهمُ تيمي

فعارضه زاهد الكوثري في تعليقاته على ذيول تذكرة الحفاظ بقوله:

إن كان تنزيه الإله تجهماً ... فالمؤمنون جميعهم جهمي

جل الإله عن الحوادث أن تحـ ... ـل به وعن جهة وعن كم

بخلاف زعم زعيمكم سفهاً ... فإن تابعتموه فكلكم تيمي[٢]

فعارضه هو بقوله[٣]:

كلا كذبت فليس من تنزيهنا ... رد لقول الله بالرأي الذمي

فالمؤمنون مضوا على تنزيهه ... عن كل تشبيه وتعطيل رمي

لكنكم من جهلكم وضلالكم ... غاب الصواب ورشدكم عنكم عمي

---

(١) «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري»، ص (١٢٤ ـ ١٢٥).

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي، ص(٢٥٢)، تأليف: الحافظ أبي المحاسن محمد بن علي، بتعليق الكوثري، نشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) أنبه القارئ إلى أن أحمد الغماري يتكلم في هذا الكتاب الذي وضعه في ترجمته لنفسه، بضمير الغائب.

فالله جل علاه عن تنزيهكم بهواكمُ عن بدعة وتجهم
والحق ما قال الرسول وما أتى عن ربنا وسواه قول المجرم
لو لم يقم تشبيهه في ذهنكم ما رمتمُ تعطيل وصف المنعم
كذّبتمُ خبر الإله ورُسْله بغواية منكم ورأي مظلم
وزعمتم سفهاً بأن عقولكم تقضي على خبر الرسول المكرم
ما هكذا التوحيد في إيماننا كلا ولا التأويل دين المسلم
آمنت بالله العظيم كما أتى وتركت تأويل الصفات لمن عمي
ونبذتُ للجهمي بدعة رأيه علناً وما باليت لوم اللوّم
وتركت للتيمي خبث مقاله وأخذت بالدين الحنيف القيّم»[1]

---

(١) البحر يالعميق في مرويات ابن الصديق (١/ ٥٩ ـ ٦٠)، ووردت هذه القصيدة أيضاً في كتاب «جؤنة العطار في طرف الفوائد ونوادر الأخبار»: (٢/ ٦٢) للمؤلف نفسه. والكتاب مخطوط، ولديّ صورة منه. وأما قوله: «وتركت للتيمي خبثَ مقاله» فإن شيخ الإسلام ابن تيميه قوله في باب الصفات، كقول تلميذه ابن القيم، وابن القيِّم إنما تلقّاه عنه، بل يرى شيخكم الكوثري ألّا فرق بينهما أصلًا؛ لا في الأصول، ولا في الفروع، ولهذا تراه يقول في حاشيته على كتاب «السيف الصقيل»، ص (١٩٢): «ويجد القارئ في كتابنا هذا؛ الردّ على ابن تيمية، كما يجد فيه الردّ على ابن القيم؛ باعتبار أن الثاني؛ إنما يرددّ صدى الأول في أبحاثه كلها، دون أن تكون له شخصية خاصة، بل هو ظل الأول في كل آرائه، وجميع أهوائه. . . ». ويقول الكوثري في ص (٣٢) من كتابه «صفعات البرهان» المطبوع بمطبعة الترقي، بدمشق، سنة: ١٣٤٨هـ، ما يلي: «ابن قيم الجوزية، لم يكن غير شيخه في المعنى، بل هما قماش واحد؛ ذاك ظهارته، وهذا بطانته؛ ذلك يسوّد، وهذا يبيّض. عملُه جُلُّهُ: تزويق بضائع شيخه؛ بحيث تروج؛ يقلده في كل شيء، وليس له رأي خاص قطعاً؛ =

فليس السلفيون فقط هم الذين يقدحون في الكوثري، كما قلتَ: (**بمجلدات تؤلّف، وتحقيقات تصفصف، ورسائل تُزخرف، بأنه المجرم الأثيم المعنّف**) بل سيدك (**المحدّث، الحافظ، الشريف**) وصف (**مجدد توحيدك**) بل (**مجدد توحيدكم في القرن الماضي**)!! بالإجرام، والجنون، وبأنه: (**مبتدع**)، و(**ضال**)، و(**كذّاب**)، و(**فاجر**)، و(**خبيث**)، ووصفه كذلك بالوقاحة، وصفاقة الوجه، وثلامة العِرض، وانخرام المروءة، وعداء السنة، وقلة الدين، والاستهزاء به، وأنه شيطانٌ بُعِثَ ليتلاعب بدين الإسلام. فهل يستحق هذا منك أن تؤلف كتاباً على غرار الكتاب الذي ألفته في شتائم الألباني، كما تدّعي، وتسميه (**قاموس شتائم أحمد الغماري وألفاظه المنكرة التي يطلقها في حق علماء الأمة وفضلائهم وغيرهم**)!! فبالله! ماذا بقي بعد هذا، لمجددكم من (**مؤهلات**) التجديد، بعد هذه الأوصاف التي نحّلها له سيدكم الغماري، وماذا أبقى له منها؟! فهل يصح أن يكون ـ بعدها ـ من الذين يُبعثون على رأس كل قرن ليجددوا الإسلام، أم أنه (**شيطانٌ بُعث ليتلاعب بدين**

= على سعة علمه». فعلى هذا: فما هي مقالات ابن تيمية الخبيثة في الصفات، التي خالف فيها ابن القيم شيخه فيها؟ اللهم إلا إن كان يقصد بمقالات ابن تيمية التي وصفها بالخبث، هي: كلامه على الصوفية، وعلى ابن عربي الاتّحادي، الوجودي، الزنديق؛ الذي هو عند أحمد الغماري من أكابر أولياء الله تعالى، ومن أفاضل العارفين، بل إن هذا الغماري يرمي شيخ الإسلام ابن تيمية ـ زوراً، وبهتاناً ـ بمعاداة أهل البيت، وعلى رأسهم علي بن أبي طالب، وفاطمة ـ رضي الله عنهما ـ، كما في العديد من رسائله ومصنفاته الكبار والصغار، فالله حسيبه.

**الإسلام**) كما قال الغماري؟![1].

وبعد كتابتي لما سبق؛ وقفتُ على كتاب يسمّى (**إمداد الفتّاح بأسانيد ومرويات الشيخ عبد الفتاح**)[2]؛ في مقدمته مجموعة تقاريظ، منها تقريظ بقلم: محمد محمد عوامة الحلبي، جاء فيه قوله: «قد يَعْجَبُ من يسمع أن شيخنا[3]، صحب وتتلمذ بمصر على الكوثري، وأحمد شاكر ـ رحمهما الله ـ مع ما بينهما من اختلاف في المشرب العلمي، بل بينهما من

---

(١) أشار محمود سعيد في «تشنيفه» إلى أنه وقف على بعض كتاب الغماري (بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري) مخطوطاً. ومع هذا: فلم ينقل عنه شيئاً مما هنالك، بل اكتفي بالنقل عن بعض من ردّ على الكوثري، كما في «تشنيفه»، من ص(٢٠٩) إلى ص (٢١٦)، وعاب عليه الرادُّ تهجمه على الأئمة الثلاثة، وبعض علماء السلف، بدافع العصبية المذهبية، وكأن الذي الحامل له على هذا التعدّي عليهم، هو مجرد مخالفتهم لأبي حنيفة في الفروع الفقهية. ولكن محمود سعيد؛ لم يذكر بجانب هذا ما هو أولى بالمؤاخذة من مجرد التعصب المذهبي الفقهي؛ وهو طعنه في الكتب المصنّفة في بيان اعتقاد السلف، ورميهم بالتجسيم، والوثنية، وتبديعهم، وغير ذلك، فلم يسق هذا الدعي أهم الحقائق، كما قال في «تشنيفه» ص (٢١٦) ـ بعد أن نقل نقد من انتقد على الكوثري تعصبه المذهبي ـ: «وما ذكرته ليس جناية واختلاقاً على الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ. وإنّ مقامه محفوظ، وعلمه معروف، واطلاعه غير منكور، ولكن ماذا أفعل أمام الحقائق». فليست هذه الحقائق هي أشد ما في الباب، ولكنك لم ترها حقائق؛ لأنك على مشربه العقدي الضال. وكان بودنا أن تنقل للقارئ شيئاً من ألفاظ حافظكم، ونادرة عصركم، وسيوطي زمانه: أحمد الغماري، في الكوثري، ودع عنك كلام مخالفيه؛ ممن تسمونهم: (مشبهة)، و(مجسّمة) !!.

(٢) الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، نشر: مكتبة الإمام الشافعي بالرياض.

(٣) يعني: شيخه عبد الفتاح أبا غدة.

الرد العلمي ما لا يخفى، بل قد أخذ شيخنا عن الشيخ أحمد الصديق الغماري، لما زرا حلب سنة ١٣٧٧ . والشيخ الغماري هو صاحب الكتاب الذي طُبع قريباً، واستُغِلّ للردّ على الكوثري، بل للافتراء عليه!»[(١)] .

ثم جاء في الحاشية تعليقٌ يعرّف بكتاب ردّ الغماري على الكوثري، هذا نصّه، قال المعلّق : «باسم (**بيان تلبيس المفتري في الرد على الكوثري** ) مع أن الغماري رجع عنه، ولم يتم تأليفه، وتصالح مع الكوثري، وصار يثني عليه؛ ويقول عنه : العلّامة، المحدّث، المحقق؛ كما أخبرني بهذا أكبر تلامذة الغماري : فضيلة الشيخ عبد الله التليدي ـ حفظه الله ـ»[(٢)] .

ولستُ بصدد الردّ على هذه التلبيسات جميعها، لكنني أتساءل : كيف يكون هذا الكتاب قد أُلّف للافتراء على الكوثري، وهو من تصنيف أحمد الغماري نفسه ؟! فهل تدري ما تقول يا هذا ؟! إنّ لازم قولك أن يكون الغماري هو صاحب هذه الافتراءات، لا محالة؛ لأنه هو صاحب ذلك الكتاب، فالنتيجة إذن : أن الغماري هو المفتري، وليس محمد زاهد الكوثري، أليس كذلك يا معاشر العقلاء؟! وأنصح القارئ بمطالعة الردّ المذكور؛ ليعرف هل في الأمر افتراء، كما يزعمون، أم أنها حقائق تدمغ في رأس ذلك الضال، وتعرّي أباطيله، وتكشف تناقضاته للناس .

أمّا عن التعليق الوارد في الحاشية؛ ففيه عجائب وأكاذيب؛ منها :

---

(١) «إمداد الفتاح»، ص (١٢٥) .

(٢) المصدر السابق، ص (١٢٥) .

الغلط في تسمية كتاب الرد على الكوثري، فقد سمّاه (**بيان تلبيس المفتري في الرد على الكوثري**)، وهذا العنوان فيه غموض، و قد لا يتضح المقصود منه؛ فيظن من لا علم عنده بالحقائق، أنه كتابٌ دفاعيٌّ عن الكوثري، في ردّ تلبيساتٍ وافتراءاتٍ أُلصقت به، أو على الأقل: قد لا يتّضح له مضمون الكتاب؛ بناءً على هذا العنوان المُبهم، فهل هذا التحريف لا سم الكتاب متعمّد؛ حتى يُصرف القارئ عن إدراك مضمونه؟ مع أنّ التسمية الحقيقيّة للكتاب؛ تبيّن بياناً قاطعاً للشك، أن المقصود بالمفتري، والملبّس، هو : محمد زاهد الكوثريّ نفسه؛ فقد سمّاه مؤلّفه : (**بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري** )، وهذه التسمية قد أثْبتُّها لك قريباً، من رسائل الغماري نفسه؛ فلا فرق ـ إذن ـ في هذا العنوان؛ بين البدل، والمُبدَل منه؛ فالمفتري حتماً؛ هو : محمد زاهد الكوثري .

وأمّا ما أشار إليه صاحبُ التعليق، من تراجع الغماري عن نقده للكوثري، وأنه صار يّثني عليه، ويصفه بالعلم، والتحقيق، وتصَالَحَ معه؛ بناءً على إخبار عبد الله التليدي له بهذا؛ فقد طال تعجبي من ذلك؛ لأنّي أعلم من قبل، أن الغماري يقرّ ويعترف بعلم الكوثري، وتفننه، واطلاعه الواسع، ولكنه في الوقت نفسه، يصفه بالكذب، والخيانة، والإجرام، والابتداع، والضلال، وغيرها من الأوصاف التي قد لا تجد لبعضها رديفاً في كتب (**الجرح والتعديل**)، وهذا ما حرّره بيده في رسائله المتأخرّة إلى صهره، وأكبر تلميذ له، فضيلة الشيخ محمد الأمين بو خبزة التطواني ـ متّع الله به ـ كما ترى تواريخها، فيما سقته لك قبلُ، وقد خاطبه

الغماري في بعض رسائله بقوله : «سيادة الشريف، الأمجد، الأستاذ، النابغة، الأرشد، سيدي محمد الأمين بو خبزة»، وفي بعضها : «سيادة الشريف، الجليل، التقي، النقي، النبيل ، العلامة، السنّي، المحمدي»، وفي بعضها : «سيادة الشريف، الأجل، العلامة، المطلع، الواعية، نابغة تطوان. . . ».

فَلِمَا أعلمُه من منزلة فضيلة الشيخ ـ حفظه الله ـ عند أحمد الغماري، وقربه الشديد منه: فقد خابرته من مدينة الرياض، ظهر يوم الخميس، الثالث من شهر الله المحرّم، عام: ١٤٢٧هـ، فسألت فضيلته أسئلةً منها: «هل تراجع أحمد الغماري عن نقده للكوثري، كما قال ذلك محمد عوامة الحلبي؛ لأنه ذكر أن عبد الله التليدي أخبره بنبأ هذا التّراجع؟».

فنفى ذلك بشدّةٍ، وقال لي فضيلته: «ما حصلش»، ثم ذكر لي ـ حفظه الله ـ أن مما يكذّب هذا: ما ورد في الرسائل التي كان يرسلها الغماري إليه، من ذمٍّ للكوثري، وقدحٍ فيه .

وممّا يزيدني ثقةً بما أخبرني به فضيلته، ما ورد في رسالةٍ للغماري إليه، في التاسع من صفر عام: ١٣٧٢هـ، وفيها طلبُ : عبد الله الغماري، من أخيه أحمد، التوقف عن الرد على الكوثري؛ فكان أن تأخّر أحمدُ عن الردّ؛ تحت ذلك الإلحاح، ثم عزم على المواصلة، وسبق لي نقل هذا، ولكني أجدني مضطراً إلى إعادة قوله: «. . . ثم توقفتُ؛ لكون الرجل يدّعي لنا بالمحبة والصداقة، ولنا معه مجالس طويلة، والحق أولى منه، إلّا أن سيدي عبد الله طلب مني أن أتأخر عن إكمال الكتاب؛ فتأخّرتُ عنه. ولابُدَّ ـ إن شاء الله ـ من إكماله».

وممّا يدلّ على أن الغماري لم يكن حسن الرأي في الكوثري؛ النصُّ الذي سبق لي إيراده، من رسالةٍ للغماري إلى محمد بو خبزة، في التاسع والعشرين من صفر عام: ١٣٨٠هـ، أي قبل وفاته بنحو ثلاثة أشهر؛ جاء فيها قوله عن الكوثري «. . . **شيخ المتعصّبة على السّنة وأهلها**».

فما لبّس به محمد عوامة الحلبي، جديرٌ بأن لا يلتفت إليه؛ فالرجل معروف بعدائه لأهل الحق، وتعصّبه عليهم. فلا نقف معه بأكثر من هذا.

وأما أهل السنة السلفيّون، فلا يرتضون أحمد الغماري ـ مع علمه في الحديث ـ لانحرافه عن جادة الصواب، في كثير من المسائل الاعتقادية، وليس المقام يحتمل البسط، ولكن لا بأس بعرض شيء من ذلك.

يقول عنه فضيلة الشيخ: محمد بن الأمين بو خبزة: «إن الشيخ أحمد ابن الصديق؛ أستاذي وصهري، وقد خالطته مدة، وقد كان نسيج وحده ـ رحمه الله ـ في علمه وأخلاقه، وسلوكه بالمغرب؛ فهو حافظ مطلع، ذو باع طويل في علوم الحديث، وهو سلفي العقيدة والاتّباع، ومحاربة التقليد والتّمذهب، خلفي[1] في بعض ذلك، متصوف؛ غارق في وحدة الوجود، شاذلي، درقاوي ـ شيخ طريقة متميّزة بمدينة طنجة ـ وهو في

---

(١) أخبرني فضيلة الشيخ بو خبزة في المكالمة التي أشرت إليها سابقاً، بأن أحمد الغماري كان مفوّضاً، فلعلّ مراد الشيخ بقوله: «سلفي العقيدة والاتّباع» ما سيأتي من نقول عنه، في مدحه لكتب السلف، واعتزائه إليهم، وردّه على المتكلمين وعلى رأسهم: الأشعرية، ومنابذته للتأويل الكلامي. أما وصف الشيخ له بالخلفية؛ فهو لتبنيه مذهب التفويض الضال، وإن حاول الغماري التّبري من الانتساب للخلفية، وصرّح بأنه عدوهم اللدود، كما سيأتي في ردّه على الألباني

نفس الوقت؛ متشيّع؛ يقف على عتبة الرفض؛ فكان في أحواله وغرابة سلوكه: يشبه الطوفي الحنبلي القائل:

حنبلي رافضي أشعري إنها والله إحدى الكبر»[(١)].

وقال عنه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -: «. . . التقيت به منذ بضعة أشهر[(٢)] في المكتبة الظاهرية، وظهر لي من

---

(١) «فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب» (١/ ٥ - ٦)، لأحمد بن الصديق الغماري، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية. وكلام أبي خبزة هذا؛ هو نصّ رسالة بعثها إلى الشيخ حمدي السلفي، بتاريخ: ٩ رجب، عام: ١٤٠٣هـ، من تطوان بالمغرب. وقد ذكرها بنصّها الشيخ حمدي في مقدمة الكتاب الآنف. لكن السقاف استشاط غضباً، لمّا وقف على هذه الترجمة، فقال - وهو يعني الشيخ حمدي السلفي -: «وقد أساء هذا المقلد غاية الإساءة في ترجمة الحافظ أحمد الغماري في مقدمة تعليقاته على (فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب) فاتهمه وبهته بما هو بريء منه» [انظر تعليقه على رسالة شيخه عبد الله الغماري «إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي»، ص(١١)، تعليق رقم (٢)]. قلت: والأولى أن يوجِّهَ هذا الاتهام والبهت المزعوم، لتلميذه وصهره أبي خبزة؛ لأن الشيخ حمدي إنما ساق كلام أبي خبزة، وهو من أعرف الناس بالغماري؛ فهو صهره وتلميذه. فما ذنب حمدي السلفي، إن كان الحق يغضب أمثال السقاف الخلفي ؟! وكيف ما كان الأمر؛ فما قيل في أحمد الغماري؛ حق لا مرية فيه، رضي بذلك من رضي، وسخط من سخط.

(٢) كان هذا اللقاء قديماً، وقبل هلاك الغماري - المتوفى عام: ١٣٨٠هـ - بنحو سنة، وذلك في قدمة الغماري الأخيرة إلى بلاد الشام؛ حيث التقى فيها الألبانيَّ. كما أشار إلي ذلك الغماري نفسه في إحدى رسائله إلى تلميذه: محمد الأمين بو خبزة في ٢٩ صفر، سنة: ١٣٨٠هـ، ولديّ صورة منها، وقد أثبتَ بعض ما في هذه الرسالة، =

الحديث الذي جرى بيني وبينه؛ أنه على معرفة بعلوم الحديث، وأنه يدعو للاجتهاد، ويحارب التقليد محاربة لا هوادة فيها، وله في ذلك بعض المؤلفات، كما قال لي. ولكن الجلسة كانت قصيرة؛ لم تمكني من أعرف اتجاهه في العقيدة، وإن كنت شعرت من بعض فقراتٍ من حديثه؛ أنه خلفي، صوفي، ثم تأكدت من ذلك بعد أن قرأت له هذا الكتاب(١) وغيره؛ حيث تبيّن لي أنه يحارب أهل التوحيد ويخالفهم في عقيدتهم، مخالفة شديدة، ويقول بالبدعة الحسنة، وينتصر للمبتدعة، ولم يستفد من دعواه الاجتهاد، إلا الانتصار للأهواء وأهلها؛ كما يفعل مجتهدو الشيعة تماماً. . .»(٢).

ولما وقف الغماري على كلام الشيخ الألباني هذا، أراد أن ينفي عن نفسة تهمة الانتماء إلى الخلف، وذلك في نصّ رسالة أرسلها إلي فضيلة الشيخ محمد الأمين بو خبزة، بتاريخ ٢٢ من ربيع أول، عام ١٣٨٠هـ، أي قبل وفاته بفترة وجيزة، قال فيها عن الشيخ الألباني: «. . . وله

---

= الشيخ عبد الله التليدي في كتابه: «درّ الغمام الرقيق برسائل الشيخ السيد أحمد بن الصديق» ص(١٩٠ ـ ١٩١)، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

(١) يعني: كتاب أحمد الغماري، المسمّى «إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور»، والكتاب مطبوع بمصر، بمطبعة دار التأليف، بدون تاريخ. وقد ضمّن الألباني كتابه «تحذير الساجد» ردّاً عليه، أبان فيه عن تلبيس الغماري، وفرط انتصاره لبدعة القبورية، وتروجيه لهذه الخرافة باسم العلم والتحقيق، فاللهم هداك.

(٢) «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد» ص(٥٦)، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة: ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

تعرُّضٌ لنا في كتابه تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد؛ ذلك أنه اجتمع بي فوجدني صوفي خلفي [كذا] وهذا في نظره نهاية الذم! وكذب عدو الله في نسبتي إلى الخلفية، وأنا عدوهم اللدود ولكنه لجهلة يرى أن كل من ليس بتيمي وهابي؛ فهو خلفي...».

ولكن إن كنت تبرأت من تأويلات الخلفية، وشقشقاتهم الكلامية، وانتسبتَ إلى السلف؛ فأنت لم تحسن فهم عقيدتهم، ونسبتهم خطئاً إلى التفويض؛ الذي هو من أشر أقوال أهل البدع؛ والتفويض ـ لاشك ـ بدعةٌ خلفية، والقبورية عقيدة شركية خرافية، ولو رام المرء تتبع تخريفاتك؛ لخرج الكلام عن المقصود.

يقول عنه فضيلة الشيخ بكر أبو زيد ـ حفظه الله ـ: «تعرف منه وتنكر، لا سيما في توحيد العبادة؛ فله عظائم، نسأل الله العافية»[(١)].

ويقول عنه أيضاً: «... محدّث مكثر، له ما يزيد على مائة كتاب، ... وهو شديد الخصومة لابن تيمية وابن القيم، ومن نحا نحوهما من علماء السلف»[(٢)].

**فالحاصل**: أن أحمد الغماري لم يدرج على طريقة السلف في الصفات؛ وإن كان يعتزي إليهم، ويدّعي انتحال مذهبهم؛ ويظن أن

---

(١) «التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل» ص (٨٨)، حاشية رقم (١). تأليف: بكر أبو زيد، طبع: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٣هـ.

(٢) «ابن قيم الجوزية: حياته، وآثاره» ص(١٩)، حاشية رقم(٢). تأليف: بكر أبو زيد، نشر: المكتب الإسلامي ببيروت، ومكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية، سنة: ١٤٠٢هـ١٩٨٣م.

طريقتهم في هذا الباب : تفويض المعنى إلى الله ، ومجرد الإيمان باللفظ ؛ ولذا تراه يقول ـ كما سيرد لاحقاً ـ بعد إيراده بعض آيات الصفات ، وردّه على المتكلمين ؛ تراه يقول : «الله أعلم بمراده منها» .

وجاء في كتابه «البحر العميق»[1] في سياق بيان عقيدته ، ما يؤكد هذا ، وهو قوله في ترجمته لنفسه ـ وهو يتحدث فيها بضمير الغائب ـ : «عقيدته : هي عقيدة أهل السلف الصالح ، ومحققي الصوفية ـ رضي الله عنهم ـ ؛ وهي : التفويض في المتشابه من الصفات ، مع التنزيه ، وعدم التأويل ، ويرى ما عدا هذا ؛ بدعة وضلالاً ، ويجعل كل من خالف ذلك : من الفرق الضالة ، التي أخبر النبي ﷺ ، أن أمته ستفترق عليها» .

وهذا بعينه ؛ مذهب المفوّضة ؛ وهو مذهب ضال ، وقد سمّاه شيخ الإسلام ابن تيمية بمذهب أهل التجهيل ، وأبطله في متفرقات من كتبه ورسائله ، وكذا أبطله تلميذه الإمام ابن القيّم في مواضع من كتبه ، وسماه مذهب **(اللا أدريّة)** . وليس المراد تفصيل بطلان هذا المذهب ، بل التنبيه على غلط أحمد الغماري في حكايته مذهب السلف على هذا النحو ؛ وعدم إصابته الحق فيه ؛ لأنه سيأتيك في هذه الرسالة قصة مناظرة وقعت له مع بعض أهل الإثبات من الحنابلة ، في قضية العلو الإلهي ، وردّه لما ورد عن الإمام أحمد في تفسير آيات المعية ، وادّعائه أن ذلك من التأويل الفاسد ، كما سيأتي إيراد فتوى في مسألة **(الجهة)** نقلها عن والده ؛ مضمونها : الردّ على من أثبت العلو الحقيقي لله تعالى ، وزعمه أن ذلك

---

(١) «البحر العميق في مرويات ابن الصدّيق» (١/ ٥٤) .

من التشبيه، وأن مذهب السلف، هو الكف عن التعرض لذلك بشيء، بل مجرد الإقرار باللفظ، من غير خوض في المعنى، على طريقة أهل التفويض والتجهيل، التي يبرأ منها السلف .

فالغماري على سنن أبيه في هذه المسألة، وإن كان يُظهر الاعتزاء إلى السلف في هذا الباب، وليس هذا هو مذهب السلف ، بل كانوا ـ رحمهم الله ـ على الإقرار بهذه الصفات، وعلم بمعانيها، وإنما دخلتْ الشبهةُ على هؤلاء المفوّضة؛ لأجل عبارات وردت عن السلف؛ فهموها على غير وجهها، وعلى غير مراد قائلها، ولظنهم أن الأخذ بظواهر النصوص، وإجراءها على مقتضى اللغة؛ يؤول بها إلى التمثيل والتشبيه.

والمقام لا يحتمل التفصيل بأكثر من هذا، لكن المقصود التنبيه على أن أهل البدع من المتكلمين، يعيبون مثبتة العلو، ويلقبونهم بـ**(الجهوية)** ويدّعون أن القول بأن الله في السماء؛ تجسيم وتشبيه، وهذا ما وافق فيه أحمد الغماري وأبوه، المتكلمين الذي يصرّح هو بنقدهم!

فالحاصل أن انحرافه في هذا الباب معروف لدى أهل السنة السلفيين، مع أن الرجل وقف على كتب السلف في هذا المعنى، وحثّ على قراءتها، لكنه أخطأ في فهمها، وأعلن بمخالفتهم في مسألة العلو خاصة، وزعم أن هذا من طوام ابن القيم، والحنابلة!!

ونحن نعلم أن هذا الغماري، وإن لم يكن راضياً عن ابن القيم تمام الرضى، إلا أنه يزكي عامة كتبه ومصنفاته، بما في ذلك: ما ألّفه في باب الصفات، فيقول بعد ثنائه على كتابيْه: **(اجتماع الجيوش الإسلامية)**:

و(**مختصر الصواعق**) : « . . . وكتب ابن القيم كلها نافعة، مباركة، عليها نور، وفيها إفادة، وهداية؛ بخلاف كتب شيخه ابن تيمية فإنها مظلمة . . . »[١] .

وهو أيضاً، يسمّي الحنابلة السلفيين بـ(**القرنيين**) يعني : أنهم المقصودون بحديث : أن قرن الشيطان يخرج من نجدٍ! كما سيرد في المناظرة المشار إليها .

بل تراه يقول عن الإمام المجدد : محمد بن عبد الوهاب : « . . . ولهذا : امتنع ﷺ، من الدعاء لنجد؛ لمّا دعا لليمن والشام، فقال : (اللهم بارك لنا في يمننا، اللَّهُمَّ بارك لنا في شامنا) فقالوا : وفي نجدنا يا رسول الله، فأعاد الدعاء لليمن والشام، فأعادوا قولهم، فقال في المرة الثالثة، مبيّناً سبب عدم دعائه لنجد : (هنالك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان) . فلم يظهر منها ممن حصلت به الزلازل والفتن في الدين إلا محمد بن عبد الوهاب، الضال، المضل؛ فكان هو : قرن الشيطان الذي أخبر به الرسول ﷺ، وامتنع من الدعاء لنجد من أجله، وأجل الفتن الصادرة بسبب دعوته الإبليسية؛ التي ما تمسّك بها أحد إلا كفر عياناً، وكان خاتمة أمره؛ الإلحاد، والمروق من الدين، كما هو مشاهد من سائر ملاحدة العصر المشاهير بالإلحاد؛ فإن جميعهم كان ابتداء أمره؛ التّمسك بمذهب قرن الشيطان، كما هو معروف لأهل العلم والخبرة والاطلاع »[٢] .

---

(١) هذا النص منقول من رسالة أرسلها إلي السيد محمد الفلاح، في ١٤ من ربيع ثاني، سنة : ١٣٧٢ هـ، ومصورتها عندي، مع رسائل أخرى له .

(٢) «إحياء المقبور» ص(٥٩ ـ ٦٠) .

فالرجل هالك في التعصّب على الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ودعوته السلفية، شديد العداوة لها جداً، وهو على طريقة الصوفية الغلاة، القبوريّة، وعلى عقيدة أصحاب وحدة الوجود. وجَمْعُ متفرقاتِ كلامه بهذا؛ يستدعي سِفْراً كبيراً.

كما أنه يلتقي مع بعض الصوفية في بغض شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ ويرميه بالنفاق، بل هو عنده: «رأس المنافقين»[١]، ويصرح بلعنه[٢]، ويقول عنه: «إمام الضالين»[٣]، و «شيخ المجرمين»[٤]، إلى غيرها من الألفاظ الدالة على مبلغ حقده الدفين، على شيخ الإسلام، وعلم الإعلام: ابن تيمية الحرّاني ـ نوّر الله مرقده ـ فالله حسيبه، على ما بهت وافترى.

وليُعلم أن غرضي من سياق كلام هذا الزائغ، في ذم الأشاعرة والمتكلمين؛ هو إلزام محبيه، ومعظميه، بالطعن عليه؛ كما يطعنون في أتباع السلف، الذين يلقبونهم بالوهابية، أو يرمونهم بالتجسيم، والتشبيه، والحشو، أو قد يكفرونهم؛ لأجل إثباتهم صفات الباري، والقول بأنها حق على حقيقتها، مع قطع الطمع عن إدراك الكيفية؛ فيثبتونها إثبات وجود، لا إثبات كيفيّة. لكن: هل هم قائلون فيه،

---

(١) انظر كتابه المسمّى بـ«البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي والردّ على ابن تيمية الحنبلي» ص(٥٥)، طبع بمصر، بتحقيق: أحمد مرسي.

(٢) كما في الكتاب السابق، ص(٥٦).

(٣) انظر الكتاب السابق، ص(٥٧).

(٤) انظر الكتاب السابق، ص(٥٧).

كقولهم فيهم؟ مع تصريحه بتضليل أئمتهم ، وتبديعهم ، بل وتكفير من يعدّهم أهل سنة وجماعة ؟ هذا ما ننتظر جوابه ممن كان منهم حيّاً ، ووقف على هذا السؤال .

وليس لأحدهم أن يقول : ما يضير الغماري ، والتفويض أيضاً ، مذهب تبنّاه بعض المتكلمين ، وأشار إلى ذلك اللقاني الأشعري ، بقوله :

وكل نص أوهم التشبيها أوّله أو فوّض ورم تنزيهاً

وقال الكوثري : «والحاصل أن التفويض مع التنزيه ؛ مذهب جمهور السلف ؛ لانتفاء الضرورة في عهدهم ، والتأويل مع التنزيه ؛ مذهب جمهور الخلف ؛ حيث عنّ لهم ضرورة التأويل ؛ لكثرة الساعين في الإضلال في زمنهم ، وليس بين الفريقين خلاف حقيقي ؛ لأن كليهما منزّه»[١] .

وقال السقاف في مقدمة تعليقه على كتاب (دفع شبه التشبيه)[٢] لابن الجوزي : «لقد بيّنا فيما تقدّم بما لا يدع مجالًا للشك ؛ أن التأويل ثابت في الكتاب والسنة ، . . . وبقيت مسألة التفويض ، ولا شك أن السلف كانوا يفوضون الكيف والمعنى ؛ وهو المراد بالتفويض عند إطلاقه بلا شك» .

فيقال لكم : أنتم تجوّزون الأمرين ، وهو يبطل التأويل ، أشد ما يكون عليه الإبطال ، ويبدّع منتحله ، ويراه خلاف الحق ، ويضلل المائلين إليه ، ويحض على قراءة كتب ، هي عندكم من أفسد الكتب ، ومن

---

(١) «السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل» ص(١٣٣) للسبكي ، بتعليق الكوثري ، طبع مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى ، سنة : ١٣٥٦هـ.
(٢) ص(٢١) .

أخطرها على عقائد العوام، وأصحابُها مجسّمة، مشبّهة !! فالفرق بينكم وبينه ظاهر، وليس بينكم وبينه وفاقٌ ـ بالجملة ـ في باب الصفات .
وسيتقدم من عباراته، عبارات شديدة غليظة في حق من تعدونهم أئمة الاعتقاد، فهل ـ بعد هذا ـ تقدرون على التصريح بانحرافه في هذه القضية؟ هذا ما ننتظر جوابه منكم، إن كنتم تقدرون على البوْح به .

وبعد تدويني لهذا الكلام، وقفتُ على رسالةٍ بُتيْراء، سمّاها صاحبُها ( **قاموس شتائم الألباني وألفاظه المنكرة التي يطلقها في حق علماء الأمة وفضلائها وغيرهم** ) بقلم المدعو : حسن بن علي السقاف، سلك فيها مسلك التحريف، والتلبيس؛ على عادته فيما يؤلف ويصنّف، وحاول فيها نفي قدح وذم أحمد الغماري في عقيدة الأشاعرة، فقال : «فصلٌ : وأمّا ماذكره هذا الكاتب المحترم !! من ص (٤٧ـ٤٨) من أن العلامة الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري، قد ذم الأشاعرة؛ فتدليسٌ، وتمويه؛ لا ينطلي على الصيرفي النقّاد إن شاء الله تعالى !! وذلك ؛ لأن السيد أحمد بن الصديق رحمه الله تعالى، كان ينفر من التأويل، ويميل إلى التفويض؛ وكلاهما داخل في إطار عقيدة أهل السنة والجماعة : الأشاعرة ـ أعلى الله تعالى منارهم ـ وقد قال في ذلك العلّامة اللقاني، في منظومته جوهرة التوحيد :

وكلُّ نصٍّ أوهم التشبيها أوّلهُ أو فوّض ورُم تنزيها

فالتأويل مذهب أهل الحق عندنا، كما أن التفويض مذهب لأهل الحق عندنا أيضاً . وقد وقعتْ بين السيد أحمد وبين بعض المؤولة مشاحنات؛ ممّا يقع بين الأقران؛ ممّا قال في مثله الحافظ الذهبي (وكلام

الأقران يُطوى ولا يُروى) !! وكان السيد الحافظ أحمد بن الصديق، يعظّم كثيراً من الأشاعرة في القديم والحديث، والسادة الصوفية على رأسهم وهم أشاعرة ـ بلا شك، ولا ريب ـ ومنهم شيوخه كالمحدّث محمد بن جعفر الكتاني، وكالفقيه العلامة محمد بخيت المطيعي!! فظنّ هذا الكاتب الألمعي ومن وراءه من أهل نحلته المبتدعة، أنهم إذا ذكروا ذم السيد أحمد بن الصديق لبعض الأشاعرة المؤولّة الذين نافرهم ونافروه؛ أنهم يستطيعون أن يوهموا من يقرأ ما يكتبوه ويسودوه بأن السيد الحافظ كان مائلًا لعقيدة التشبيه والتجسيم التي يعتقدها جد هذه الطائفة المخذولة ابن تيمية الحراني وأتباعه المفتونون به!! وليس كذلك!! بل كان السيد الحافظ أحمد بن الصديق يذم ابن تيمية الحراني وعقيدته أشد الذم في دروسه ومؤلفاته، ويحذر من بدعه وشواذه، ويبيّن ضلالته أشد بيان!! كما سأنقل لكم الآن من كتبه ونصوصه المعروفة المشهورة في ذلك، وكل ذلك مما يقضي على هراء هذا الكاتب ويجعله ممجوجاً دون فائدة !!

ثم هب أن السيد أحمد بن الصديق ذم الأشاعرة لأنهم يؤولون؛ فهو لم يخرج بذلك عن عقيدة الحق التي يعتقدها السادة الأشاعرة من تنزيه الله، ونبذ عقيدة التشبيه والتجسيم !! لأنه اختار التفويض؛ وهو أحد القولَيْن في المذهب عند السادة الأشاعرة؛ فينبغي أن نتنبّه إلى أنه كان مفوّضاً، والتفويض ضلالٌ وإلحادٌ، بنظر الشيخ الحرّاني ـ بتشديد المهملة ـ كما صرّح بذلك في كتابه (موافقة صريح المعقول) (١/ ١١٨).

فالسيد أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ من أبعد الناس عن مذهب المتمسلفين

العكر!! والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات!!»[١].

ثم قال هذا المتخبّط في حاشية رسالته البتيراء تلك؛ تعليقاً على قوله فيها: (ثم هب أن السيد أحمد بن الصديق ذمّ الأشاعرة لأنهم يؤولون...)، قال ما نصّه: «تنبّه أخي القارئ إلى أن هذا الكاتب المدلّس، لم يذكر تمام كلام السيد الحافظ أحمد بن الصديق الغماري - رحمه الله تعالى - لئلا يتبيّن منه ما هو مقصوده بقوله عن الأشاعرة (بدعتهم) فبتر عبارته، وأراد أن يُبْهِم المراد بلفظه (بدعتهم) ليتوهم القارئ بأن المراد بذلك عقيدتهم! ومراد المؤلف ليس ذلك، وإنما مراده: العيب على بعضهم تأويل بعض النصوص، كما سيتبيّن إن شاء الله تعالى لنا بعد قليل عند نقل كلامه في ذم ابن تيمية وأذياله»[٢].

وعجيبٌ - والله - أمر هذا المدلس؛ جدّ عجيب!! فنحن نعترف بأنه أخطأ حينما فوّض، لكن محاولة السقاف - هنا - التشكيك في ذمّ أحمد الغماري لعقيدة الأشاعرة؛ مكابرةٌ جلية، وستجد في تضاعيف هذه الرسالة، ما يدحض تلبيسه، ويردّ عليه تمويهه، ويكشف عن تناقضاته؛ حيث إنه وجد نفسه مضطراً إلى الاعتراف بهذا القدح فيما بعد، لكنه عاد إلى التشكيك في هذه القضية بأسلوبٍ تعمّد فيه التعمية على القارئ؛ فشرّق وغرّب، وبذل في سبيل ذلك محاولات بائسة، بل يائسة، كشفتْ

---

(١) «قاموس شتائم الألباني وألفاظه المنكرة التي يطلقها في حق علماء الأمة وفضلائها وغيرهم» ص (١٩٤ - ١٩٥)، بقلم: حسن بن علي السقاف، نشر: دار الإمام النووي، بالأردن.

(٢) المصدر السابق، ص (١٩٥)، حاشية رقم (١).

عن حقيقة التلبيس الذي بلغ فيه شأواً بعيداً، كما ستراه لاحقاً، وسترى أيضاً وتقرأ، أن أحمد الغماري، يبطل عقيدة الأشعريه، ويعيب مؤسس المذهب نفسه، ويبطل قوَاعِدَهَم التي قام عليها مذهبهم في التأويل. فدع عنك تهويل هذا المتخبط بالأباطيل، ولتكن أنت أيها القارئ حكماً بيننا وبينه، ولا نطالبُكَ إلّا بالتّأمل في كلام الغماري جيداً؛ لتنظر هل توافقنا أم توافق حضرة الكاتب !!

وأقول لهذا السقاف: أمّا ما يتعلّق بموضوع دخول التفويض في إطار من سميتهم بـ(أهل الحق)، وبناءً عليه: فلا يُضير الغماري القول بالتفويض؛ لأنه بهذا لا يكون خارجاً عمّا قررته الأشاعرةُ؛ فلا يُعَدُّ خارجاً عن مذهبهم في الجملة!

فالجواب: لو كان الغماري ينسب القول بالتأويل إلى أهل الحق، كما نَسَبَتْه الأشعريةُ؛ أقول: لو كان كذلك: لقلنا: صدقتَ، وصحّ لك الأمر، واستتمّ لك مرادك، ولعددناه أشعرياً بإقراره على نفسه بذلك، ولكن ـ هداك الله ـ شيخ شيوخك يتبرأ من مذهب الأشعرية، ويبدّعهم، ولا يعدّهم من أهل السنة أصلاً، ويكفّر من يعتقد ذلك؛ فإن كنت تصحح مذهبه، فهو لا يصحح مذهبك الأشعري، فلتعلم بهذه الحقيقة إن كنت لا تعلم.

ولا أريد إثقال هذه المقدمة بأكثر مما هنا، لكن أكتفي ببعض نقول من كلام أحمد الغماري؛ فيها الذم المصرّح لعقيدة الأشاعرة، لا كما أراد هذا الكاتب ـ كما سبق ـ أن يوهم القرّاء بأنها قضية معاصرة، أو عدواة بينه وبين أشخاص، في أمرٍ خاص!

فمن ذلك: قوله عن أبي الحسن الأشعري ـ بعد أنْ ذم الغماري طريقة المتكلمين ـ: «. . . بل هم في الحقيقة كاذبون مكذِّبون، غير مؤمنين بالله، ولا بما جاء به رسوله من الغيب، وإنما هم مؤمنون بعقولهم؛ على ما رسمه لهم أهل الابتداع من المعتزلة والجهمية، وتبعهم عليُّ بن بشْر، المعروف بالأشعري، الذي قضى برهة من عمره في الاعتزال ثم انفصل عنه بمذهب بناه على صرح قواعده؛ جامعاً فيها ـ زعم ـ بين المعقول والمنقول؛ فأثبت بعض المنقول، وحرّف معناه إلى المعقول، بكلامٍ أعرق في التشبيه والتجسيم من كلّ مشبّه ومجسّم؛ إذ لولا أنه قام في ذهنه التجسيم والتشبيه؛ لما صرف اللفظ عن ظاهره، ولآمن به كما آمن الصحابة والتابعون، وسائر السلف الصالح، الذين شهد الله بصدقهم وهدايتهم، ومع ذلك يسمي أصحابه رَأْيَهُ مذهبَ أهل السنة والجماعة؛ فقبّح الله سنةً تخالفُ سنة رسول الله ﷺ، وتناقضُ كتابَ الله وتعارضه، وأخزى الله جماعةً تدين بما لم يدن به رسول الله وأصحابه والتابعون»[1].

فماذا ترى أيها الصيرفي النّقّاد! في هذا النصّ، ودأبك النظر إلى النصوص والنقول بعين عوراء، كعور مذهبك التي تنتحله؟ أما نحن فنرى فيه ذماً مصرّحا لمؤسس المذهب نفسه، ووصمه بالتشبيه والتجسيم، بل بالعراقة فيهما، وتقبيح مذهبهم، والدعوة بالسوء على منتحله، وعدم حشر من على هذا المذهب، في زمرة أهل السنة والجماعة.

---

(١) «الإقليد في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد» لأحمد الغماري، ص (١٥).

فالواضح من هذا النقل أن أحمد الغماري لا يرتضي طريقة أبي الحسن الأشعري في طوره الثاني، الذي تحوّل فيه من مذهب الاعتزال، فأثبت ما يسمونه بصفات المعاني، أو الصفات العقلية، وتأولوا ما عداها، وهي الطريقة التي ينتصر لها هذا السقاف، بل ترى الغماري يثني على أبي الحسن الأشعري، ويترضّى عنه، لما كان يظن أنه يقول بموجب كتاب **(الإبانة)** لكنه آخراً: تراجع عن هذا المدح؛ بعد إطلاعه على كتاب **( اللمع )** للأشعري. فالحاصل: أن الغماري بنى تزكيته لأبي الحسن الأشعري، وارتضاه بموجب كتاب **(الإبانه)** ثم قدح فيه أخرى، واتهمه بالرجوع من الصواب إلى الخطأ، وهاك من كلامه ما يؤكد ما قلتُ. قال الغماري: «... من الغريب ما كان حاصلًا بين الحنابلة والأشعرية من العداوة المفرطة البالغة، التي لم تُر بين الأشعرية والمعتزلة، ولا بينهم وبين الفرق الأخري من المبتدعة؛ حتى حصلت بينهم حروب وفتن ومقاتلات، كما هو معروف من التاريخ، مع أن أبا الحسن الأشعري موافق للسلف وأهل الحديث في عقيدته، وقد نصّ في كتاب الإبانة على عقيدة أحمد بن حنبل بالخصوص... فنصّ على أنه على عقيدة أحمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ وأهل الحديث، وعلى ذلك مشى في كتابه. **فإن كان لم يرجع عن ذلك في كتاب آخر**: فإن الحنابلة يظلمونه فيما ينسبون إليه من البدعة، والظاهر عندنا ـ والله أعلم ـ أن المعتزلة لما قهرهم بذكائه وأبان ضلالهم بحججه؛ استغلوا شهرتَه بالسنّة وحسن عقيدة الناس فيه، وتقليدهم له في كل ما نُسب إليه؛ فاندسوا بين أصحابه وأظهروا أنهم أشعرية؛ ناشرون لمذهبه؛ مقررون له؛ ناصرون

لطريقته، ثم صاروا يدسون عقائد الاعتزال والفلسفة وأهل الضلال وينسبونها لأبي الحسن الاشعري؛ لتروج بين الناس باسمه؛ وكذلك كان: فقد صارت عقيدة الأشعرية هي عين عقيدة المعتزلة إلا في المسائل المشهورة بهم؛ كخلق القرآن، والقدر، وإنكار الشفاعة، وعذاب القبر؛ فإنهم أحجموا عن إدخالها في عقيدة الأشعري خوفاً من الافتضاح. و إلا فمن قرأ كتاب الإبانة للأشعري؛ وجده بريئاً من المسائل الثلاثة التي نسبها إليه ابن قدامة، ووجده يردُّ على مدّعيها من الجهمية والمعتزلة والأشعرية؛ فإنه ما ترك للأشعرية قولًا من أقوالهم الباطلة إلا ونقضَه وأفسده ـ رحمه الله ورضي عنه ـ.

**ثم طُبع له كتاب (اللّمع)؛ فإذا هو على عقيدة الأشعرية الضالة، في غالب ما بيدهم من العقائد الفاسدة؛ فلا أدري ما هذا الرجوع من الصواب إلى الخطأ، ومن الحق إلى الباطل، ومن الهدى إلى الضلال؟!»**[(١)].

فالواقف على هذا النقل؛ يستظهر منه ميل الغماري إلى أن الأشعري استقر أمره آخراً، على أصوله التي خالف بها المعتزلة ابتداءً؛ لما أعلن توبته من مذهب الاعتزال، وأنه تراجع عَمَّا كتبه في (**الإبانة**)، وهذا ما قطع به مجددُ توحيدكم (**الكوثري**) فهو يرى أن (**الإبانه**) ليست آخر مصنفات الأشعري، وينازع في هذا؛ حيث يقول: «. . . وإمام السنّة: أبو الحسن الأشعري؛ لمّا رأى ما أحدق بالإسلام من الأخطار من شرار المبتدعة؛ جاهد معتزلة البصرة ومشبهتها؛ فقمعهم، ثم دخل بغداد

(١) «جؤنة العطار»: (٣/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

وسعى بكل حكمة أن يتدرج بمتقشفة الحشوية إلى معتقد السنة، بكتاب الإبانة، الذي ألّفه أول ما دخل بغداد، وليس هو آخر مؤلفاته، كما يلهج به متأخرو الحشوية. . . »[١].

بل أنت تقول في تعليقاتك السّمجة على «**دفع شبه التشبيه**» لابن الجوزي: « . . . ومنها: ما في كتاب (**الإبانة**) لأبي الحسن الأشعري، وهو أول مؤلفاته؛ خلافاً لما تزعمه المجسّمة: أنه آخر مؤلفاته. . . »[٢].

والمقام لا يفي بحكاية الخلاف في كون (**الإبانة**) هل هي آخر مصنفات الأشعري، أم ليست كذلك؟ وإنما أردت تثبيت رأي الغماري في مؤسس المذهب نفسه.

ثم أقول: إن سيدك الغماري يقرر أن مذهب السلف؛ إجراء اللفظ على الظاهر، وأن هذا هو مذهب الصحابة، أما أنت فما رأيك في هذا المسلك؟ الجواب هو قولك في كتابك (**التنديد بمن عدّد التوحيد**) ما نصّه: «فرعٌ: التأويلُ من منهج السلف: يشيع المجسّمة والمشبهة أن مذهب السلف عدم التأويل، وإمرار النصوص واعتقاد حقيقة ظواهرها، وأن مذهب الخلف ـ وعلى رأسهم الأشاعرة ـ هو تأويل الصفات والتعطيل، وهذه إشاعة لا أصل لها من الصحة البتّة، وقد اغتر بها كثير من الناس، بل كثير من أهل العلم؛ فظنوا صحتها، والصواب أن السّلف

---

(١) «تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»، ص(٣٩٢)، تعليق رقم (١). تأليف: أبي القاسم ابن عساكر، تعليق: الكوثري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة: ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

(٢) «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه»، حاشية ص (١٢٦).

بما فيهم الصحابة والتابعون كانوا يؤولون كثيراً من الألفاظ التي لا يراد منه إثبات صفات الله تعالى. . . »[(١)].

ونحن نترك التعليق للقارئ الكريم، ليعرف بنفسه ويتعرّف على حقيقة هذا المتناقض، المتلاعب.

وأقول للسقاف: ألم تقل في كتابك الآنف عن شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: « . . . ثم نعرض نماذج من كتاب **(شرح العقيدة الطحاوية)** لابن أبي العز، المنسوب للحنفية خطئاً، والحنفية منه براء؛ لأن ذلك الكتاب؛ كتاب خطير؛ يحوى على كثير من العقائد الفاسدة التي سأذكر بعضها إن شاء الله تعالى، والذي ينبغي أن يحذره المدرسون وطلاب العلم، ويعلموا بأن ابن أبي العز ـ شارحها ـ يردُّ على صاحب العقيدة الطحاوية الإمام أبي جعفر الطحاوي. . . »[(٢)].

وتقول أيضاً: «وقد عرضنا البعض اليسير مما في شرح الطحاوية من أخطاء مستشنعة مرفوضة في عقيدة الإسلام؛ محذّرين لطلاب العلم والمدرسين في شتى المجالات من تدريسها ودراستها وتقريرها على الطلاب، وموافقة ما فيها من الخطأ. . . »[(٣)].

سبحان الله! أنت تحذّر! وسيدك الغماري يقول عن هذا الشرح ـ: « . . . وهو أوسع من شرح المرجاني وأحسن؛ لأنه سلفي محض،

---

(١) «التنديد بمن عدد التوحيد» ص (٤٦)، تأليف: حسن السقاف، نشر: دار الإمام النووي، الأردن، الطبعة الثانية، سنة: ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

(٢) المصدر السابق، ص (٥٠ ـ ٥٢).

(٣) المصدر السابق، ص(٦٧ ـ ٦٨).

بخلاف المرجاني . . .» .

بل وأشدّ من ذلك : وهو أن سيدك الغمارى يرمي المؤوّلة ، بالسّفه ، واختلال العقل ، وبالكفر أيضاً ، وهاك كلامه بالحرف الواحد مبرءً من التحريف . قال الغماري في تفسير قوله تعالى : ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ [البقرة : ١٣٧] ما نصّه : «وعند هذه الآية يتوقف المقلدة ؛ ونسألهم : هل كان أصحاب رسول الله ﷺ ؛ مهتدين بإيمانهم ـ كما وصفهم الله تعالى ـ أو لا؟ فإن قالوا : لا ؛ كفروا ، وعوملوا معاملة الكفّار ، ؛ أعني : المرتدين ؛ لأنهم ( . . . )(١) أثنى الله عليهم في غير ما آية من كتابه ورضي عنهم ، وإن قالوا : نعم ؛ سألناهم : هل آمنوا بما أنزل الله على رسوله كما أُنزل ، وفوّضوا علمه إلى الله وإلى رسوله ، وقدّموا نصوص الموحي به إليه ، على الآراء ، وحكموها عند تنازعهم ، أم أوّلوا واتبعوا طريقة المؤولين بذلك ، كالأشعري ونحوه ؛ وقدموا الآراء على النصوص ، ولم يتحاكموا إليها في التنازع ؟ فإن قالوا : أوّلوا واتبعوا طريقة الأشعري ، وغيره من المؤوّلين : سقط معهم الكلام ، وإن قالوا : لم يؤولوا ، قلنا : فكيف ساغ لكم مخالفة من شهد الله بأنهم مهتدون ، وشهد بالاهتداء لمن آمنوا بمثل ما آمنوا به ، واتبعتم غير طريقهم في الإيمان والعمل ، وقد قال تعالى : ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء : ١١٥] وليتكم اقتصرتم على ذلك! بل جعلتم المؤمنين بمثل ما آمنوا به ـ الذي أخبر الله بأنه مهتد ـ : ضالاً ، مبتدعاً .

---

(١) في الأصل كلمة لم أستطع قراءتها ، وتُشبه أن تكون جُملة دعائية .

فهل يكون فوق ضلالهم هذا ؛ ضلالٌ، وفوق سفههم هذا ، واختلال عقولهم؛ سفهٌ واختلال، وفوق كفرهم هذا ؛ كفرٌ : فلا أنتم آمنتم بمثل ما آمنوا به؛ فتكونوا مهتدين . . . »[١] .

وقال : «الذين في قلوبهم زيغٌ هم المبتدعة؛ من المعتزلة، والجهمية، والأشعرية، ونحوهم»[٢] .

وأثلّثُ فأُهدي لك أيها المفتون هذا النصّ من كلام سيدك الغماري، الذي يقول فيه : «والآية صريحة في أن الأشعرية مبتدعة، زائغون، ومن زعم أنهم أهل السنة والجماعة؛ فهو كافرٌ، مكذبٌ بخبر الله تعالى؛ بأنهم زائغون مفتونون . . . »[٣] .

فإذن! من زعم أنهم أهل سنة وجماعة ؛ فهو كافرٌ عند الغماري، فأين مكانك من هذا الزعم، وأنت القائل في كتابك (إلقام الحجر للمتطاول على الأشاعرة من البشر) ما نصّه : «الحمد لله الذي اختص الأشاعرة بحمل راية التوحيد وعقيدة الإسلام، وجعلهم يذبون كل شبهة وضلالة يذيعها المبتدعة بين العوام، ويكشفون ما لهم من الألاعيب والأوهام؛ فورّث الأشعرية معالجة تلك الأمراض والأسقام»[٤] . وأنت

(١) «الإقليد» ص (٣٢ ـ ٣٣) .

(٢) المصدر السابق نفسه، ص (٤٣) .

(٣) المصدر السبق، ص (٤٤) .

(٤) «إلقام الحجر للمتطاول على الأشاعرة من البشر» ص(٣)، تأليف : حسن بن علي السقاف، نشر : دار الإمام النووي، عمّان، الأردن، الطبعة الثانية : سنة : ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

القائل كذلك في كتابك **(التنديد بمن عدّد التوحيد)** : «اعلم يرحمك الله : أن أهل السنة والجماعة ـ بما فيهم الأشاعرة والماتريدية ـ : يثبتون لله من الصفات ما أثبت لنفسه . وما يشوشه المجسّمة عليهم من أنهم معطّلة وجهمية : تشويش فارغ ، لا قيمة له ، بعد التمحيص العلمي والتدقيق»[١] .

وأنت القائل أيضاً في خاتمة دفاعك عن البيجوري الأشعري ـ أشهر شرّاح كتاب جوهرة التوحيد للقّاني ـ ما نصّه : « . . . كما أسأل الله تعالى أن يكتبني في زمرة المدافعين عن علماء أهل السنة والجماعة ؛ الأشاعرة . . . »[٢] .

وتقول أيضاً : «تنبيه : ونريد أن يعلم هذا الدكتور[٣] ، أوّلًا : بأنّنا نحن الأشاعرة ، لا نقبل خبر الواحد في أصول العقيدة»[٤] .

فالسقاف يرى أن مذهب الأشاعرة ؛ هو مذهب أهل الحق ، ويعتقد أنهم أئمة أهل السنة والجماعة[٥] ، ويُنْكر على من يراهم فرقةً خارجة عن

---

(١) «التنديد بمن عدد التوحيد» ص (٤٣) ، تأليف : حسن بن علي السقاف ، نشر : دار الإمام النووي ، الأردن ، الطبعة الثانية ، سنة : ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

(٢) «إلقام الحجر» ص (٧٩) .

(٣) يقصد الدكتور : عمر الأشقر .

(٤) «تنبيه أهل الشريعة إلى ما في كتب الأشقر من الأخطاء الشنيعة» (١/ ٢١٦) وهذه الرسالة منشورة ضمن مجموع رسائله ، نشر : دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع ، عمّان ، الأردن .

(٥) انظر : «تهنئة الصديق المحبوب ونيل السرور المطلوب بمغازلة سفر المغلوب» : (٢/ ٧٥٥) ، وهي منشورة ضمن المجموع السابق أيضاً .

دائرة أهل السنة والجماعة[١].

فأقول له: إذا كنتَ تدَّعي ـ أيها السقاف ـ أن الأشاعرة هم أهل السنة، ـ ولا يعفيك تصريحك بمخالفتهم في بعض الأمور[٢] ـ فقد حكم (**سيدك الحافظ** . . .) على قائل هذه المقالة بالكفر، والتكذيب لخبر الله تعالى، وهذا القول من حيث العموم: لاصقٌ بكل من يعتقده (**لصوق الأذنين بالرأس**) ـ على حدّ تعبيرك ـ: فهل شيخ شيوخك هذا، الذي نعتَّهُ في حاشية كتابك[٣] بـ: «**السيد، المحدّث، الحافظ، الشريف**»: ظالمٌ، وجائرٌ، في حكمه هذا؛ مجانب للحق فيه ؟!.

فأحمد الغماري، يلعن الأشعريّةَ، ويُبدّعهم، ويضللهم، ويكفّر من يعتقد أنهم أهل سنة وجماعة؛ فهل ينطبق عليه ما نقلته ـ في سياق دفاعك عن الأشاعرة ـ عن ابن رشد (الجدّ) في فتاواه (٢/ ٨٠٢)، في حكمه على قائل ذلك، أو فاعله ؟![٤] إذْ جاء في جواب هذه الفتوي ما يلي: «. . . فلا يعتقد أنهم على ضلالة وجهالة؛ إلا غبي أو مبتدع زائغ، عن الحق مائل، ولا يسبّهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق. . . فيجب أن يبصّر الجاهل منهم، ويُؤدّب الفاسق، ويستتاب المبتدع الزائغ عن الحق؛ إذا كان مستسهلًا ببدعته؛ فإن تاب وإلا ضُرب أبداً حتى

(١) المصدر السابق: (٢/ ٧٥٥).

(٢) انظر «إلقام الحجر»، ص (٢٠). لأنه يرى أن مخلفتهم في بعض القضايا، لا تخرجه عن إطارهم؛ ما دام يجري على أصول مذهبهم في التنزيه !!.

(٣) انظر الكتاب السابق، ص (٤)، حاشية رقم (٢).

(٤) انظر «تهنئة الصديق المحبوب»: (٢/ ٧٦١).

يتوب، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بصبيغ المتّهم في اعتقاده . . . »[(١)].

فإذا استثنينا قضية الضرب، والتأديب، والاستتابة ـ لأن الرجل قد هلك ـ أفلا يستحقّ عندك ما سواها من الأسماء والأحكام، الواردة في تلك الفتوى؛ فيكون (غبياً)، أو(جاهلًا)، أو(مبتدعاً زائغاً)، أو(مائلًا عن الحق)، أو(فاسقاً) ؟!

وأقول: لقد كان ذمّ أحمد الغماري للأشاعرة، وتبديعهم، وشنّ الغارة عليهم، إلى عهد قريب: أمراً يكاد يجهله الكثيرون؛ فلم يكن ساعتئذٍ مشتهراً متداولًا؛ لأن غالب نقده لهذه الطائفة؛ لا يزال في مصنفاته المخطوطة، وفي بعض الرسائل الشخصية التي كان يراسل بها بعض تلامذته، ولكن لمّا تداول طلّاب العلم كثيراً من هذه المصنّفات المخطوطة، والرسائل الشخصيّة ـ وقد طُبع بعضها مؤخراً ـ وظهر ما ظهر فيها من ذمِّ الغماري للأشعرية وأهل الكلام، وحثّه في بعض رسائله طُلّابَهُ على قراءة كتب السلف، ومدحه لمثل كتاب الردّ (للدارمي)، و(التوحيد) لابن خزيمة، و(مختصر الصواعق)، وغيرها، أقول: لمّا ظهر هذا، ونُشر؛ أُسقط في يد كثير مّمن لا يحبون أن يعرف الناس هذه الحقائق، عن أحمد الغماري؛ فانتهجوا أسلوب التلوّن والمرواغة، مع اضطرارهم أحياناً إلى التسليم بهذه الحقيقة؛ كذلك السقاف، الذي أخذ يتخبط ويهذي، ويتعثّر، كالأعمي الذي يتلمس طريقه بين الطرق

---

(١) انظر المصدر نفسه: (٢/ ٧٦١).

الملتوية الشائكة، فنقض ما كان أبرمه من قبل - كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً - فبعد أن أرعد وأزبد في كتابه (قاموس شتائم الألباني) محاولًا - بكل سبيل - أن يشكك في قدح الغماري في المذهب الأشعري، وفي تبديعه للأشعرية، ويبرهن بأن ما صدر من الغماري كان ردّ فعلٍ، إزاء بعض الجامدين المقلّدين من متعصبه المالكية الأشاعرة! أقول: عاد هذا المتخبط فقال بالحرف الواحد: «. . . والسيد أحمد وإن كان يقول بأنه لا يوافق الأشاعرة، أو لا يحبهم، أو لا يسير على طريقتهم، أو أنه يراهم من الضالين، والمنحرفين، إلّا أنه لا يقول بعقيدة الوهابيين التيميين»[1].

أقول: فالحمد لله الذي ألجأك إلى الاعتراف، بما كنت أنكرته أولًا، ونحن معك في أن الغماري لم يكن راضياً عن شيخ الإسلام ابن تيمية، ولا عن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، وهذا مما نعلمه عنه من قبل أن تقوله أنت أو غيرك من أهل البدع والشّنع، ولكن يجب عليك أن تعترف أيضاً، بأنك لم تكن مصيباً، فيما حاولته في كتابك (قاموس الشتائم) من تشكيكك في قدح الغماري في الأشعرية، وفي عقيدتهم.

ولكن هذا المتخبط، لا يثبت على قدم - شأن كل المتخبطين - فتراه بعد إقراره واعترافه، بما يدمغه وأمثاله، يعود ليشكك في كل ما ورد في هذه الرسائل، ويدّعي بأنه لا تعويل عليها مطلقاً؛ بأسلوب يحملك على الشفقة عليه؛ لما تحسه من خلال عباراته من (حجم المعاناة) التي يقاسيها، أمام الحقائق التي أرهقته وأزعجته؛ حتى صار يهذي هذياناً

---

(١) «الجواب الدقيق»: (٢/ ٧٣٥).

عجيباً؛ لا طائل من ورائه، ويتهم ناشري هذه الرسائل بأنهم طلّاب دنيا؛ وهو يعني بذلك: ما نُشر من مراسلاتٍ بين أحمد الغماري وبين فضلية الشيخ أبي أويس محمد الأمين بو خبزة، وعبدالله التليدي، وفيها ما فيها من قضايا، وفتاوى؛ أسخنت عينَ هذا المبتدع، الضال، وأمثاله؛ فلم يجد هذا المفلس إلا أن يلجأ إلى حجة العاجزين؛ باتّهام أصحاب هذه الرسائل بالمتاجرة، والتشكيك فيها برمتها، وبأنها مؤامرة من (الوهابيين) الذين أغروا هؤلاء بالمال، لنشرها! إلى آخر هرائه وافتراءاته. وأجدنُي مضطراً لإيراد كلامه، وإن طال المقام، وأستميح القارئ عذراً لذلك.

قال هذا المرواغ عن أحمد الغماري: «وأما ذمّه الأشاعرة؛ فالأشاعرة فرقٌ عديدة على التحقيق؛ فنحن لا نحبّذ طريقة الباقلاني، وما يُنسب إلى الأشعري، بل نحن ننكر طريقتهما، ونحبّذ طريقة الغزالي، مع أننا نخالفه في بعض القضايا والمسائل، ولا سيما والمذهب الأشعري، ينصّ في قواعده وأصوله، على وجوب النظر، وعدم التقليد! ولا أدل على ذلك من قول صاحب الجوهرة الأشعري:

إذْ كلّ من قلّد في التوحيد إيمانه لم يخل من ترديد

**ولا ضير على من ينكر على الأشعرية؛ وهو يقول بما يقولونه من التنزيه**، كابن حزم، إلا في مسألة المحال التي يقول بها، والتي ردّ عليه وعلى ابن العربي الحاتمي فيها، سيدنا الإمام المحدث: عبد الله بن الصديق ـ أعلى الله درجته ـ في رسالته القيمة المهمّة (رفع الإشكال عن مسألة المحال).

ولذلك نجد الألباني يرمي ابن حزم بأنه جهمي جلد؛ لأنه لا يقول بعقيدة العلو الحسي، التي يقول بها الألباني .

ومن هنا أقول : إن الرسائل المنسوبة إلى السيد أحمد بن الصديق، التي تطبع اليوم، وخاصة؛ ما يصدر عن الشيخ محمد بو خبزة، والشيخ التليدي : لا يُعوّل عليها! والظاهر أن هناك مؤامرة من قبل الوهابية المتمسلفين الذين يعرضون على مثل هؤلاء الأشخاص عروض (كذا) مالية؛ لنشر مثل تلك الأكاذيب، أو ذلك التزوير المسطور في مثل (در الغمام الرقيق. . .) ونحوه، ومقدمة حمدي السلفي لكتاب (فتح الوهاب. . .) للسيد أحمد؛ حيث نقل عن محمد بو خبزة التطواني الطعن في السيد أحمد بن الصديق كلاماً فيه الطعن بالسيد أحمد بن الصديق (كذا) .

فكل ذلك مردود، ولا يوثق به، ولا يشوّه صورة السيد أحمد بن الصديق عندنا، مع أننا لا نقول بعصمة السيد أحمد ولا غيره، ومن قال بالضلال والكفر : كان كافراً، ولا محاباة في الدين؛ لأن الكفر كفرٌ؛ كائناً من صدر عنه، كما قال الإمام المحدث الكوثري ـ عليه الرحمة والرضوان ـ .

وقد كنت قد تكلمتُ نحو هذا الكلام في أواخر كتاب (اللاحق الماحق المنقض على إيقاف الزاهق) المطبوع مع كتاب (قاموس شتائم الألباني) ص (١٩٤)، فليرجع إليه من شاء الاستزادة .

وبذلك نكون قد بينا موقفنا من هذه المسألة، وما ينبغي أن يصار

إليه، وفتحنا آفاقاً لمن أراد أن يكتب ويتوسع في القضية مثل أخينا: محمود سعيد ممدوح. أسال الله أن يجنبنا طريقة الأشخاص الذين يكتبون البحوث، ويتملقون، ويبيعونها لغيرهم؛ رجاء دراهم معدودة، فيُسقِطون قيمة العالم والعلم. والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل»[١].

أيّ آفاقٍ تلك التي قد فتحتها أيّها الأفاك المتناقض، هل فتحتها بتزويرك، وتلبيسك، الذي اشتملت عليه كلماتك هذه؛ لينوب عنك أفّاكٌ آخر؛ فيواصل مسيرة الكذب والتزوير ؟!

لكن الأمر الذي لا يزال يُقلق هؤلاء المبتدعة، ويُزعجهم، ويفلقُ هامتهم؛ هو: أن رسائل الغماري، أصبحت الآن متداولةً بين كثير من طلاب العلم، ولا يمكن للسقاف ومن يؤازره؛ نفي ما فيها إلا على وجه الجحد والمكابرة.

وأما قضيّة التّصرف، أو الحذف، من قِبَلِ بعض النّاشرين؛ فالأمر فيهما سهلٌ، وليس كما هوّل به هذا المبتدع؛ لأنه يمكن الكشفُ عنهما؛ بالمقارنة بين المطبوع والمخطوط، ولا أحد يحجر على أحد تبيين الحقائق !! لكن إذا كان الشيخ التليدي كتب إليك بوقوع التصرّف أوالحذف في بعض الفقرات، والعبارات، ونسب ذلك للناشر، فلماذا تريد أن تلغي الكلّ؟! ألا يمكن تداركه من المخطوط، أيها النبيه، الفقيه؛ وهو مُتداوَلٌ، منتشر؟! مع أن الشيخ (بو خبزة) لم يقل ذلك، بل أحالني إلى ما طُبع من تلك الرسائل الخاصة به، فأخبرتُه بوجود

---

(١) «الجواب الدقيق»: (٢/ ٧٤٠ ـ ٧٤١).

مصوراتها لديّ .

فهذا الضال المعثّر ، لجأ إلى الصدّ عن الحقائق التي دمغته ، وأوهم الناس أن الغماري يخاصم عن سادته (الأشاعرة) ، مع أن محتوى تلك الرسائل : حقائقُ تكشفُ عن مقته الشديد لهم ، وتبديعهم ، وتضليلهم ، وترفعُ التّوهمَ الذي حاول السّقاف ترويجه على من لا علم عندهم بواقع الأمر ؛ فإذا كان الهوي ، والعصبيّة المذهبية ، وغيرها من الآفات ، جعلتك تشحّ بالحقائق ؛ وأبيتَ إلا ذلك ؛ فهاهي الحقائق لم تشح بنفسها ؛ فأسفرتْ عمّا واريتَه ، وكتمتَه ، وفررتَ منه !

و مع هذا : فلسنا ـ بحمد الله ـ : نرى فيما ذكره الغماري الأكبر ، في حق أئمتنا ، شيوخ الإسلام ، الهداة ، الأعلام ، الإماميْن : ابن تيمية ، ومحمد بن عبد الوهاب ؛ وتلامذتهما ؛ ما يقدح فيهم ؛ لأننا نملك الردّ عليه وإبطاله ، ونُضَلِّلُ غماريكم ، فهل تَقْوُونَ أنتم على هذا الأمر ؛ فتضللونه ؛ كما ضللكم ، وتبدّعونه ؛ كما بدّعكم ، وتخرجونه من دائرة أهل السنة والجماعة ؛ كما أخرجكم؟ ! فهل ـ مع هذا كلّه ـ لازال الغماري عندكم إمام هدى؟ ! .

لكنني أعود فأتساءل مرةً أخرى : أيّ فائدة تُرجى بعد هذا ـ مع اعترافك السابق ـ من قولك : (وأمّا ذمه الأشاعرة ؛ فالأشاعرة فرق عديدة على التحقيق) ؟ هل تريد يا هذا أن توهم القارئ ، وتلبّس عليه ، وتقنعه مرةً أخرى ، بأن أحمد الغماري كان نقده منصباً على واحدة من هذه الفرق؟ ! فسمّها لنا إذن ! لكن هذا ما لا تساعدك عليه الحقائق ، ولا

يساعدك عليه كلام أحمد الغماري نفسه، فقد كان نقده موجهاً للأشاعرة بعامة، ولم يستثن منهم إلا من يقول بموجب كتاب الإبانة فقط، لا الباقلاني، ولا غيره. وأنت لا ترتضي جملةَ ما في كتاب الإبانة، ولا تُثني على طريقة الباقلاني، مع أن أصوله أشعرية؛ ربّما لأنه يثبت بعض الصفات التي تنفيها، كالوجه، واليدين، والعينين[1]، وغيرها من الصفات!

فها أنت أيها الألمعي البصير، والناقد الخطير؛ تخالف بعض أئمة المذهب الأشعري الكبار، و تعلنُ هذا، وتقول: (**ولا ضير على من ينكر على الأشعرية، وهو يقول بما يقولونه من التنزيه، كابن حزم إلا في مسألة المحال . . .**) .

فهل مخالفتك لهم، وحكمك بالبطلان على بعض مسائلهم الاعتقادية: يُعَدُّ تطاولًا؛ لأن مخالفتهم للحق في بعض المسائل الاعتقادية، يعني: أنهم نطقوا بالباطل فيها؛ وهذا نوع طعنٍ في الجملة، ولو بطريق غير مباشرٍ؛ فهل تكون بهذا الإبطال: قد أدخلتَ نفْسَكَ ضمن عنوان كتابك (**إلقام الحجر للمتطاول على الأشاعرة من البشر**) أم تعني بالأشاعرة أشاعرة آخرين؟ أو أنك تعني بالتطاول عليهم؛ مجرّد تبديعهم، وانتقاصهم، وإخراجهم عن دائرة أهل السنة والجماعة؛ كما فعل الغماري الأكبر؛ فيكون بهذا الصنيع؛ ممن يستحقّون حجراً من حجارة كتابك الآنف !!

---

(١) انظر كتابه: «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل»، ص (٢٦٢ ـ ٢٦٣)، تحقيق: مكارثي، المكتبة المشرقية، بيروت، عام: ١٩٥٧م.

ولماذا تعطي لنفسك حق المخالفة والإبطال لبعض عقائد أئمة الأشعرية، وتحجر على غيرك هذا الفعل، وتعدّه اعتداءً، وتطاولًا، ثم تمطره بوابل حجارتك ؟!

ثم راح هذا المسكين يمعن في تخبطه، ويتهافت، حيث لم تفلح كلماته المتناقضة المتهاترة، في تلطيف هجمة الغماري الأكبر، وحملته على ساداته الأشعرية، فلم يجد مهرباً وملاذاً، إلا بالإيواء إلى (كهف الكذب)، و( ركن الافتراء والتشكيك )، والاتهام بـ(العمالة) و(التآمر)، إلى آخر فرياته المتقدمة .

وهنا عبارة كان بودّي أن يزيدها شرحاً وتجليةً، وهي قوله : ( . . . مع أننا لا نقول بعصمة السيد أحمد، ولا غيره، ومن قال الضلال والكفر كان كافراً، ولا محاباة في الدين ؛ لأن الكفر كفرٌ، كائناً من صدر عنه . . . ) .

وعندها أتساءل : ما الداعي لهذه العبارات الشديدة؟ وما مناسبتها هنا؟ هل نطق الغماري بما يوجب ضلاله أوكفره، وهل صدر منه ما به يستحقّ أَحَدَ الحُكْمَيْن عندك؟ ولأيّ شيءٍ سُقْتَ هذا الكلام؛ هل لأنه ذمّ الأشاعرة، وبدعّهم ؟ أم لثنائه على كتب التوحيد السلفية؟! فإن كان ذلك كذلك؛ فما يمنعك من التصريح بضلاله وانحرافه في هذه القضايا بخصوصها، إن كنتَ تمتلك الشجاعة، وتدّعي ألّا محاباة في الدين، فما الذي تهابه أو تخشى منه، في مسألة الصفات والأشعرية بالذات، مع أنك أعلنتَ مخالفته بصريح العبارة في تعظيمه لابن عربي الحاتمي، فقلتَ :

(وأما تعظيمه لابن عربي، فنحن نخالفه في ذلك، ولا نميل إلى ابن عربي، ولا إلى أسلوبه، ومنهجه، وعقيدته، وكشوفاته، وما يتبع ذلك)[١].

فهل تخالفه، أم توافقه هنا؟ وهل ستلقمه حجراً، كما ألقمتَ غيره من المتطاولين على أشاعرتك، أم تبدّعه، وتضلله؛ لأنه يوصي بكتب تحتوي ـ بنظرك ـ على التجسيم والتشبيه، بل على الكفر؛ فيكون أحمد الغماري من دعاة الكفر والوثنية، و هل مثل هذا؛ يصح أن يكون عندك إماماً من أئمة الدين، وجهبذاً من جهابذتهم، أم ماذا يجب أن يكون؟! نريد أن نقرأ جوابك، ونتشوّف لذلك أيّما تشوّفٍ؛ ألستَ أنت القائل: (ومن قال الضلالَ والكفرَ: كان كافراً، ولا محاباة في الدين؛ لأن الكفر كفرٌ؛ كائناً من صدر عنه . . .).

وأقطعُ الكلام عن السقاف هنا ـ ولي عودةٌ إليه ـ لأتدارك سؤالًا أوجّهه إلى محمود سعيد ممدوح؛ بناءً على قول له تقدم لي نقله؛ وذلك في سياق ردّه على الإمام ابن القيم؛ حيث قال ـ وهو يعني: الإمامَ ابنَ القيّم ـ: «والمعطلة في نظره؛ هم جمهور أهل السنة من الأشاعرة، والماتريديّة؛ وهم أئمة الدين في أصوله، والتفسير، والحديث، والفقه، وسائر علوم الدين، وعلومهم وكتبهم؛ عمدة للسابق واللاحق؛ فإذا وجدتَه يجعلهم أشد كفراً من المشركين؛ فلا بدّ أن يكون لأهل السنة موقفٌ منه هذا التكفير.

ولا كرامة، ولا نعمة عين لهذا المكفر المتعدّي على سادتنا؛ أئمة

---

(١) «الجواب الدقيق»: (٢/ ٧٤٠).

الدين؛ أحسن الله إليهم»[١].

فيقال له: وكذلك فإن: (**الإمام، الحافظ، المحدث، الناقد، نادرة العصر**): الأشاعرةُ والماتريديةُ عنده؛ من جملة المعطلة، ولا يوافقك على تسميتهما (**أهل سنة وجماعة**) بل يكفّر من أطلق عليهم هذه التسمية! وأنت قد فعلتَ! فهذا هو حكمه فيك، وفي من ينصر رأيك، ولكن هل ستسحبُ عليه أنتَ، حكمَكَ الذي أطلقته في حق الإمام ابن القيم، على (**نادرة العصر**)، فتقول: (**ولا كرامة، ولا نعمة عين لهذا المكفّر، المتعدّي على سادتنا؛ أئمة الدين. . .**)؟!.

وأرجع إلى مناقشة السقاف؛ فأقول له: أما قولك: «فالتأويل مذهبُ أهل الحق عندنا، كما أن التفويض مذهبٌ لأهل الحق عندنا أيضا. . .»[٢]، فمعاكسٌ لقول أحمد الغماري الذي نصّ في غير موضع من رسائله ـ كما سيأتي ـ بأن التفويض ـ عنده ـ هو المذهب الحق، وأن التأويل مذهبٌ باطل، بل كفرٌ، وأنت ممن ينتحل التأويل، وينتصر له!

وأختم هذا الردّ بتعقيب على قول هذا الملبس: «والحقيقة أن السيد أحمد كان يسلك طريقة التفويض، ويرى التأويل أمراً منكراً، بل في الحقيقة كان يرى التأويل صواباً وحقاً إذا لم يكن فيه شطط وانحراف؛ لأنه نفسه في مقالته هذه سلك مسلك التأويل؛ حيث أوّل المعيّة بالعلم؛ فَذَمُّهُ للأشعرية ـ كما قدمنا ـ كان ليس لجميعهم، وإنما لفرقةٍ كانت

---

(١) «الشذا الفواح»، ص (٢٢١).

(٢) «قاموس شتائم الألباني» ص (١٩٤).

في المغرب تنتسب للأشعرية، ولها خلط وتخبيط كثير، فافهم!!»[١].

قلت: بعض هذا التلبيس سبق الجواب عنه، وأما استرواح الكاتب إلى قصة المناظرة؛ فباطلٌ؛ ولا يصح؛ لأن الحكاية التي نقلها من كتاب (جؤنة العطار) في المناظرة التي وقعت للغماري مع بعض الحنابلة في الحجاز؛ هي في الحقيقة حجةٌ على السقاف؛ لا له؛ لأنه من الواضح جداً، لمن تأمّل سياقَ القصة نفسها: أن الغماري أنكر على من فسّر معية الله للخلق بالعلم؛ بأن هذا من التأويل المذموم، و أن الواجب: إبقاء النص على ما هو عليه؛ دون تأويل.

وأسوقُ لك من صريح عبارته ما يقطع دابر افتراءك؛ من كتابه (الإقليد)، حيث قال أحمد الغماري: «فمن جزم بأنّ معنى ﴿استوى﴾: استولى، و﴿جاء ربك﴾: جاء أمره، و﴿يداه﴾: قدرتاه، و﴿هو معكم أينما كنتم﴾: بعلمه، ونحو ذلك: فهو كاذبٌ، بل أكذب الكاذبين...»[٢].

فكيف تقول أيها المتناقض: إن الغماري أوّل المعية بالعلم؟! وسأذكر القصة بتمامها في هذه الرسالة، وفيها تصريح الغماري أن تفسير (المعية) بالعلم، هو من تأويلات الأشاعرة الذين يبرأ من طريقتهم.

ثم وقفتُ على كتاب حياة الشيخ أحمد بن الصدّيق، لعبد الله التليدي؛ فإذا هو ينقل من نصّ رسالة بعثها إليه الغماري، يقول فيها الغماريُّ مصرِّحاً: «... وطالع كتاب التوحيد من فتح الباري؛ لترى

---

(١) المصدر السابق، ص (٢٠٣).

(٢) «الإقليد» ص(٤٤).

فيه: نقلَ إجماع السلف الصالح، والصوفية العارفين، على أن المعيّة في القرآن؛ بالذات، لا بالعلم. ولسيدي أحمد بن مبارك ـ صاحب الإبريز ـ رسالة كبيرة، أسماها ـ فيما أذكر ـ (إزالة اللبس عن المسائل الخمس) التي منها: مسألة المعيّة؛ نفيسةٌ جداً، كنتُ قرأتُها منذ خمس وثلاثين سنة»(١).

فَعَلِمْنَا أن حضرة الكاتب؛ إما أن يكون واهماً فيما قال، أو قصد الإيهام والتلبيس؛ انتصاراً لمذهبه الضال.

وأما هداياك التي قدمتها للقارئ؛ فهي خارجة عن موضوعنا، ولم تُضِفْ إلينا بها شيئاً جديداً؛ لأنا سبق أن قررنا ضلال الغماري وزيغه وانحرافه عن عقيدة السلف، وخلطه في هذا الأمر، وأنه ليس على مذهبهم في باب الأسماء والصفات، وأنه صوفي، قبوري، يقول بوحدة الوجود، وينازع في كفر فرعون، ويدّعى أن الخلاف في كفره مسألة اجتهادية، ويدافع عن ابن عربي في انتصاره لإيمان فرعون(٢)، ويقع في أئمة الإسلام العظام، كشيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام المجدد: محمد ابن عبد الوهاب، وغيرهما، وليس الهمّة متوجهة الآن إلى جمع كلامه

---

(١) حياة الشيخ أحمد بن الصديق، ص(٧٣). وقد علّق التليدي على كلام شيخة، قائلًا: «. . . وما أرشدني إليه من مطالعة كتاب التوحيد من الفتح، قد قرأته من أوله إلى نهايته؛ فلم أجد فيه ما قال! ولعل ذلك في موضع آخر، ضلّ عنه مظانه. وقد راجعتُ كثيراً من مظان المسألة في الفتح؛ فلم أظفر بالوقوف عليها». [حياة الشيخ أحمد بن الصديق، ص(٧٣)، حاشية رقم (١)].

(٢) كما ورد هذا في نص رسالة أرسلها إلي الشيخ محمد الأمين بو خبزة، وهو في المعتقل بـ(آزمور) ومصورتها عندي.

في هذا، وإنما غرضي من هذه الجمع هو ما أسلفتُ: وهو إثبات ذمّ أحمد الغماري، للأشاعرة والمتكلمين، وأنهم ليسو ـ عنده ـ من أهل السنة والجماعة، بل هم من الثنتين والسبعين فرقة، وأن من أطلق عليهم أهل سنة وجماعة؛ فهو كافرٌ ـ في نظره ـ، وكذلك: من ينتحل عقيدتهم؛ فهو مبتدعٌ، ضالٌ، حائدٌ عن طريقة السلف؛ هذا أوّلًا. وثانياً: أنّ أحمد الغماري يثني على مصنّفاتٍ؛ هي عندكم تروّج للتشبيه، والكفر، والوثنيّة! فمن يدّعي خلاف هذه الدّعوي؛ فإني أطالبُه، بإقامة الأدلّة والبراهين عليها، فإن قال: أَبَيْتُ؛ فلا مناص له من أن يحكم على قول الغماري هذا؛ بالضلال، والزيغ، ولا يتهرب من الجواب، بإيراد قدح الغماري في ابن تيمية، ومحمد بن عبد الوهاب، وغيرهما، أو يثبت لنا أنه كان صوفياً، درقاوياً، شاذلياً: فهذا مما نسلّم به، ونتعرف بضلاله فيه، كما مضى شرحُه، والله الموفق .

**ولمزيد من الفائدة أقول**: مضت الإشارةُ إلى المخابرة التي أجريتها مع فضيلة الشيخ العلّامة: محمد بو خبزة التطواني، وكنت قد سألتُه عن دعوى حسن السقاف في كتابه (قاموس شتائم الألباني)؛ أن حمْلة الغماري على الأشاعرة، ليست موجّهةً ضدّ المذهب الأشعري نفسه، وإنما كان موقفه الشديد منهم؛ هو ردُّ فعلٍ إزاء بعض معاصريه من متعصّبة المالكية المذهبيين، المقلّدة!! فقال لي فضيلته: «هذا كذبٌ كذلك؛ كان يحُطُّ على الأشعري وعلى الأشاعرة، ما كان يقول: إنه رجع؛ ما كان يؤمن بهذا، ويعتقد أنه معتزلي»، وقد ذكر لي فضيلته، أن أخاه عبد الله، كان ينصر التأويل، ويراه، أما أحمد فكان على مذهب أهل

التفويض. وتجدُ في مقدمته ـ حفظه الله ـ لهذا الكتاب ما يؤكد ذلك .

وأنبّه إلى أن غالب مادة هذه الرسالة مستلٌّ من كتاب أحمد الغماري، المسمّى: (**الإقليد في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد**). وفي علمي أن الكتاب لم يطبع إلى تاريخ كتابة هذه الأسطر. وقد صوّرته من مكتبة الشيخ المحدّث، العلامة: حمّاد الأنصاري ـ رحمه الله ـ لما زرتُه في منزله العامر، بالمدينة النبوية، عام: ١٤١٥هـ، فلم يمانع من تصويره ـ أعلى الله درجته في الجنة ـ .

والكتاب في الأصل مصوّر على (مكرو فلم)، في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، تحت رقم: (٤٦٢).

وقد ضممتُ إلى الرسالة المشار إليها، ما وجدته من كتب الغماري الأخرى؛ المطبوعة، والمخطوطة، ورسائله الشخصيّة التي توفّرت لديّ. ومع هذا: فلا ادّعي بأني قد استقصيتُ كُلَّ ما في كُتبه، ومؤلفاته، فلا شك أنه فاتني بعضها، ولكنه قليل في جنب ما أثبتّه في هذا الجمع، فلعلي أتداركه في طبعة مقبلة إن شاء الله تعالى.

ويصاحبُ الجمعَ الذي أشرتُ إليه: تعُقّباتٌ، واستدراكاتٌ، وتعليقاتٌ؛ أراها من الضرورة بمكان؛ لكن بحسب الوسع والإمكان، وبالقدر الذي يسمح به الوقت، ولا سيما مع تزاحم الشواغل في هذه الأزمان؛ فالله المستعان.

ولا يسعني في خاتمة هذه الرسالة، إلا أن أتقدّم بالشكر الجزيل لفضيلة شيخنا، العلّامة، الأثري؛ ناصر السّنة القويمة، والداعي إلى

الطريقة المستقيمة : أبي أويس محمد الأمين بو خبزة ؛ الذي شرّفني ؛ بما تفضّل به ـ أيّده الله ـ من التقديم الضافي لهذه الرسالة ، على الرغم من أشغاله ، وكثرة أعماله ، والتي جلّى فيها بسواطع البرهان ، وعرّى لأهل العلم والعرفان ؛ حقيقةَ شرذمةٍ من ذوي البهتان والهذيان ؛ من أهل البدع والشنآن ، وعلى رأسهم : أحمد الغماري ؛ فقد تتلمذ الشيخُ عليه مدّةً ، واختصّ به ؛ فهو من أخبر الناس به ؛ ولكن الألطاف الإلهيّة ، والعناية الربانيّة ، قيضت له من العلماء السلفيين ، ما بصّره بما كان عليه أولئك من الضلال والإفك المبين ؛ فكانت هدايته بسبب ذلك ، منّة عظيمة من ربّ العالمين . وستقرأ في مقدمة الشيخ ـ متّع الله به ـ إعلانه بالبراءة من أهل الزوايا ، والطّرقيّة ؛ عموماً ، ومن شيخه أحمد الغماري ؛ خصوصاً .

كما أتقدم بالشكر الجزيل أيضاً لأخي الفاضل : الشيخ خالد الأنصاري ، الذي زوّدني ببعض مخطوطات وكتب أخرى للشيخ أحمد الغماري ، أفدتُ منها في تجميع مادة هذه الرسالة ؛ فأُثَنّي له ـ جزاه الله خيراً ـ بوافر الشكر ، وخالص المودة .

والشكر موصولٌ كذلك للأخ محمد النّمي ، على ما أمدّاني به من كتبٍ تتعلق بموضوع هذه الرسالة ، فجزاه الله خير الجزاء .

والله من وراء القصد ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وكتبه

د . صادق بن سليم بن صادق

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال أحمد بن محمد بن الصدّيق الغماري : «ومسألة الأيدي ، إنما أوّلها من أوّلها ؛ لأنه مجسّم ، مشبّه لله تعالى بخلقه ، يدّعي ظاهر التنزيه مع التفويض في الصفات ؛ فإذا جاءت صفات بنى آدم ، كالعينين ، واليدين ، والمجيء ، والساق ، والضحك : آمن بها ، وادّعى التفويض ، وإذا جاءت الأيدي ، والأعين ، وما هو مخالف لصفات البشر ؛ ادّعى التأويل والمجاز .

أما نحن ـ والحمد لله ـ فنؤمن بكل ما جاء عن الله من يَدٍ ، ويدين ، وأيدٍ ، وعين ، وعينين ، وأعين ، ونؤمن بأنه سبحانه على عرشه بذاته ، كما ورد به النص ، وكذلك نؤمن بهويته معنا ، بدون تأويل ، ولا تشبيه .

فكل من ادّعى التفويض ، وقال خلاف هذا ؛ فهو مشبّه . وما حَمَلَهُم على ذلك إلا التشبيه القائم في أذهانهم ، ولو نزّهوا الله تعالى عن سمات الخلق ؛ لمّا أوّلوا صفاته التي أخبر بها عن نفسه في كتابه ، وعلى لسان رسوله ﷺ .

وهكذا من يدّعي التفويض ؛ فإنهم آمنوا بآيات الصفات الموافقة لصفات الخلق ؛ فإذا جاءت صفات تخالف صفات الخلق ؛ حملوها على المجاز . . .

وما قاله الشوكاني ، من أن الذين لا يؤوّلون هم المشبّهة ؛ غلطٌ منه ، بل المشبّهة هم المؤولون ؛ لأنهم ما أوّلوا حتى أثبتوا التشبيه ، ولو فوّضوا من أول الأمر ؛ لما احتاجوا إلى تأويل .

فقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، هي صفة من صفات الله تعالى؛ نؤمن بها، ولا نكذب على الله تعالى، ولا نكذّبه؛ فنزعم أنها القوّة؛ فإن الله تعالى يقول عند ذكر المبايعة: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠]، وما كان وقتئذٍ فوق أيديهم إلا يد النبي ﷺ(١)، ولا داعي إلى ذكر القوّة في ذلك الموطن: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠]؛ فمن الكذب السخيف أن يقال: قوة الله فوق أيديهم السالمة، الطائعة، المبايعة، المؤمنة، الراغبة في الإيمان.

فاحذر أن تصدّق أهل التأويل، وعليك بمذهب السلف الصالح.

وأما نفي ابن تيمية للمجاز؛ فهو مسبوق إلى ذلك من بعض أئمة اللغة، وله في ذلك رسالة خاصة، وهو مذهب وجيه مقبول. والذي حمله على ذلك؛ كثرة التجاء المعطلة إلى المجاز وادّعائه ـ في تحريف الصفات والنصوص ـ في كلام الله، وكلام رسوله ﷺ.

---

(١) الغماري يتوسّل بهذه الآية أيضاً إلى تقرير عقيدته الفاسدة؛ وهي القول بوحدة الوجود، فقد قال في الإقليد، ص(٢٣٨ـ٢٣٩)، بعد قوله تعالى: ﴿وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلًا﴾، قال مانصّه: «في اتحاد هذه الضمائر العائدة على الله ورسوله، سرٌّ يعلمه أهل التوحيد الخاص، وقد زاد الله تعالى لهذا السرّ بياناً وإيضاحاً بقوله: ﴿إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله﴾، ثم دفع إرادة المعنى المجازي فقال: ﴿يد الله فوق أيديهم﴾، وما كان فوق أيديهم وقت المبايعة إلا يد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. وإلى هذا أشار الله تعالى بقوله أول السورة: ﴿إنّا فتحنا لك فتحاً مبيناً﴾، أي: فعرّفناك به من أنت؛ وأنك ليس غيرنا؛ تحرّكتَ أو سكنتَ».

تنبيه: سقط من مصورتي سطرٌ كاملٌ، واستدركتُه من كتاب الأخ اليوسفي، ص(٩٣).

وبيان هذه المسألة يستدعي بعض الطول. وليس مراده أن ينفي وجود استعمال المجاز في لغة العرب، ولكن المراد أن استعمالهم للحقيقة؛ على نوعين، أو طريقتين أيضاً؛ فالأسد حقيقة في الحيوان، وإذا ضمّت إليه قرينة؛ فهو أيضاً حقيقة في الشجاع؛ بمعنى أن العرب وضعت اللفظ للمعنيين على السواء، وأرادت بكلتاهما الحقيقة، إلّا أن الثانية مشروطة بوجود القرينة التي تصرف اللفظ عن الحيوان المعروف إلى الإنسان الشجاع؛ وعلى هذا: فكلمة اليد مثلًا؛ حقيقة في الجارحة، وحقيقة في الصفة الإلهية، التي لا تُدْرَكُ كنهها، وليست هي مجازاً. هذا ما يرمي إليه ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ»[1].

أقول: وهذا المذهب الوجيه المقبول، لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة المجاز، كما قال الغماري ـ وإن كان هو ممّن ينصرون القول بوجود

---

(١) «در الغمام الرقيق برسائل السيد أحمد بن الصدّيق» ص(١٠٨ـ١١٠). تنبيه: الترحّم الواقع هنا على شيخ الإسلام ابن تيمية، والذي وقع أيضاً في ص (٢٣٤)، لا ينسجم مع تصريحات أحمد الغماري، في مواضع كثيرة من كتبه ورسائله، بأن ابن تيمية: إمام الضالين، وشيخ المجرمين، ورأس المنافقين، بل إنه ليلعنه في غير ما موضع من كتبه؛ واللعن ـ كما هو معلوم ـ: الدعاء عليه بالطرد والإبعاد عن رحمة الله! فهل يستقيم هذا مع الدعاء له بالرحمة؟! لكن لعلّ هذا الترحم من تصرّف النّاشر، أو غيره! ولا توجد عندي هذه الرسالة مخطوطة؛ فأنا على شك من ثبوت ما يتعلّق بجملة التّرحم؛ لأن العهد بالغماري سبّ ولعن شيخ الإسلام ابن تيمية كلما ورد ذِكْرُه، ومع ذلك فلا أشكك في هذه الرسالة؛ لموافقتها لما ثبت عن أحمد الغماري في متفرقات كتبه، ورسائله. ولو ادّعى الخصمُ التشكيك فيها جملةً: فلا يؤثّر هذا؛ للمعني الذي كنتُ قد قدّمتُهُ.

المجاز في القرآن والسنّة ـ : لم يُعجب شقيقه عبد الله بن الصديق الأشعري، الذي نصر التأويل الخلفي، وانتقد قول ابن القيم وشيخه ابن تيمية، في نفيهما للمجاز، فقال عبد الله بن الصديق: «وأعجب من هذا وأغرب، أن ابن القيم كتب تأليفاً سمّاه **(الفوائد المشوق إلى علم القرآن وعلم البيان)**[1] تكلّم فيه على أنواع المجاز والاستعارة، وغير ذلك، مما هو مقرر في علم البيان، وذكر أمثلة لذلك من القرآن الكريم، ثم لما كتب **(الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة)** قلّد شيخه في إنكاره المجاز من جميع أنواعه، وادّعى أن المجاز بدعة، ولم يكن معروفاً في السلف، وأن أول من تكلم فيه وأظهره: أبو عبيدة، وأخطأ في ذلك خطئاً

(١) قال الشيخ بكر أبو زيد: «. . . وفي النفس من نسبة هذا الكتاب لابن القيم شيء» ثم أورد للتدليل على نفي نسبة الكتاب إليه أوجهاً، منها: «أنه قسّم فيه الكلام إلى حقيقة ومجاز، واستغرق نحو ثلث الكتاب في تقرير المجاز وبيان أقسامه، وما يندرج تحت كل قسم. وهذا فيه مناقضة ظاهرة لما هو معروف من منهج ابن القيم ورأيه في المجاز؛ فإنه يرفضه، ويرى المجاز في الشرع قولًا مبتدءاً فاسداً، بل يرى أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز؛ تقسيم فاسد، مخترع، وأجلب على نقضه من خمسين وجهاً، وذلك في كتابه (الصواعق المرسلة) وسمّاه طاغوتاً؛ فقال في فاتحة الكلام فيه: (كسر الطاغوت الثالث وهو المجاز): فكيف مع هذا؛ يمكن الجزم بأن هذا الكتاب ـ كتاب الفوائد المشوق ـ هو لابن القيم؛ هذا فيه بُعد ظاهر، وهو أمر يقوّي نفي الكتاب عن ابن القيم ـ رحمه الله ـ». [«ابن قيم الجوزية: حياته وآثاره» ص(١٨٤ ـ ١٨٥). تأليف: د. بكر أبو زيد. نشر: المكتب الإسلامي ببيروت، ومكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية، سنة: ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م].

وممن سبق إلى إبطال نسبة هذا الكتاب إلى الإمام ابن القيم، الشيخ أحمد شاكر، كما في مقال له في مجلة (المنار) (١٩/ ١٢٠)، عام: ١٣٣٤هـ ١٩١٦م.

كبيراً؛ فإن المجاز معروف في اللغة العربية، منذ خلق الله العرب، والقرآن مشحون بأنواع المجاز[١]. وأي علاقة بين اللغة والبدعة، وهل ورد نص من الشارع أنه لا يجوز الكلام في المجاز وأنواعه من الأمور اللغوية، حتى يأتي عن السلف ؟ !.

وغرض ابن القيم وشيخه من هذه الدعوى؛ حمل الألفاظ الواردة في صفات الله تعالى، على حقيقتها اللغوية؛ مثل الاستواء، واليد، والقدم، ونحو ذلك. وهذا إغراق في الإثبات إلى حدّ التشبيه والتجسيم. والله أعلم»[٢].

والكتاب ليس لابن القيم ـ رحمه الله ـ كما حققه الدكتور: زكريا سعيد علي، الذي أثبت بما لا يدع مجالًا للشك، أن الكتاب ما هو إلا مقدمة لتفسير ابن النقيب الحنفي، المتوفى سنة: ٦٩٨هـ، وهو مقدمة تفسيره الكبير المسمّى: **(التحرير لأقوال أئمة التفسير في كلام السميع البصير)**[٣].

وهذا يُبطل اعتراض الغماري: عبدالله، وتعجبه، من الأساس، الذي ما هو إلا تشغيب ووسواس!

(١) للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله ـ رسالة لطيفة في نقض هذه الدعوى، اسمها «منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز»، وهو مطبوع في ذيل الجزء العاشر من تفسيره «أضواء البيان».

(٢) «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة والمردودة»، ص(١٢٩ ـ ١٣٠). تأليف: عبد الله بن الصديق الغماري.

(٣) انظر كتاب «جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية»، ص(١٣٣ ـ ١٣٤). تأليف: د. محمد أحمد لوح، نشر: دار ابن عفان، الخبر، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

قال أحمد الغماري: «ورؤيا بعض العارفين النبي، يأمره بلزوم عقيدة الأشاعرة، دون الزيديّة.

**الجواب: أولًا**: أن عقيدة الزيدية اعتزالية محضة، فلم يبق اليوم من المعتزلة إلّا الزيود[١]، وعقيدة المعتزلة أبطل بكثير من الأشعرية.

**وأما ثانياً**: فإن الرؤيا تأتي على حسب اعتقاد الرائي، وامتلاء قلبه وخاطره بالشيء، واستيلاء تعظيمه عليه؛ فيتجسّم له ذلك الاعتقاد في صورة النبي أو الملك أو الولي المعتقد المشهور، فلا تكون تلك الصورة أو الرؤيا دليلًا على حقيّة المأمور به من جميع الوجوه؛ لأنها ناشئة عن الاعتقاد.

على أنه قد تكون تلك العقيدة، قد سبق في علم الله تعالى؛ أن ذلك المرء سوف لا يصلحه إلّا هي، ولا ينجو إلا بها، ولا يموت إلّا عليها؛ فتأتي الرؤيا آمرة له بما له فيه مصلحة هو، على وجه الخصوص؛ لأنه لو سلك طريق السلف والإيمان بظواهر النصوص؛ لزاغ وابتدع، وخرج عن الصراط المستقيم، والعقيدة المنجية له عند الله تعالى. ويؤيّد هذا: ما اشتهر عن بعض كبار الصالحين أيضاً، أنه رأى النبي ﷺ، وسأله عن

---

(١) بل الشيعة الاثنا عشرية، عقائدها عقائد المعتزلة، مع اختصاصهم عنهم بأصول أخرى، قال الدكتور القفاري: «وهذه الفرقة تسلك مسلك المعتزلة في عقائدها، وتنفرد بعقائد وآراء في الإمامة، والصحابة، والقول بالرجعة، والغيبة، وغيرها... وهذه الطائفة هي الفرقة الشيعية الكبرى في عالمنا اليوم، ولها أتباعها وأنصارها...». [«مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة»: (١/ ١٧٣)، نشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الخامسة، سنة: ١٤١٨هـ].

أي المذاهب يتبع ؟ فأمره بمذهب أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ الذي هو ضد مذهب الأشاعرة. فهذا النبي ﷺ، يأمر في الرؤيا بالشيء وضده، وما ذلك لاختلافٍ وتناقضٍ، بل لأمرين: إما أن الحق المطلق في أحد الجانبين، والجانب الآخر أمر به لمصلحة الرائي فقط، وإما لأن الجانبين كل منهما على حق؛ فأمر هذا بجانب، وهذا بجانب، أما ما أراده اليافعي الشافعي الأشعري، من الاستدلال على انفراد الأشعري بالحق دون الحنبلي؛ فهو معارض بهذه الرؤيا من الحنبلي. فما أجاب به هو عن رؤيا الأمر بالتحنبل؛ يجيب به الحنبلي عن رؤيا الأمر بالتّشعّر»[(١)] .

وقال عن الكتب المؤلفة في توحيد السلف، ما نصّه: «و **(الدرّة المضيّة)** للسفاريني: كتاب نفيس في عقائد أهل الأثر، ليس في المطبوعات كتاب يستحق الحفظ والاعتناء به مثله، وإن كان قد طبع لابن أبي داود، ولابن قدامة، ولابن القيّم، وغيرهم من المنظوم والمنثور الكثير، إلّا أنه في شكل آخر، غير شكل المتون المحفوظة.

وكم طلب منّا السيد عبد الرحمن الكتاني، ابن سيدي الباقر، تأليف كتاب في عقائد أهل السنة، أو إرشاده إلى كتاب جامع يعتني به؛ فأشرت عليه بالدرة المذكورة، ووعدته بتأليف جامع مانع في ذلك ـ أزال الله عنّا الشواغل حتى نتفرّغ له؛ فإنه يختلج في صدري منذ أزمان ـ . وقد طُبع بقازان شرح الشاه ولي الله ـ فيما يزعم ـ الدهلوي على عقيدة أهل السنّة للطحاوي، كما طُبع للقنوجي **(الانتقاد الرجيح في شرح الاعتقاد**

---

(١) «در الغمام الرقيق» ص(١١٦ ـ ١١٧).

**الصحيح**) للدهلوي أيضاً، وذلك بهامش (**جلاء العينين في محاكمة الأحمديْن** ) للألوسي ـ وهو بين كتبنا في الخزانة ـ إلّا أنه ليس بشيء بالنسبة للسفاريني.

وعليك بقراءة (**اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**) وهو مطبوع مرتين بالهند وبمصر، و(**اختصار الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**) لابن القيّم أيضاً، وهو مطبوع بمكة في مجلدين، و(**ردّ الدارمي على بشر المريسي**) وهو مطبوع بمصر، و(**التوحيد لابن خزيمة**) وهو مطبوع بمصر أيضاً. فإذا قرأت هذه الكتب؛ حزت المبتغى في عقائد السلف، وعرفت جزماً، أن مرادهم بالمبتدعة والمعطّلة؛ هم الأشعرية، وأنهم شرّ ابتداعاً من المعتزلة، وأنهم كاذبون في دعواهم أنهم أهل السنة والجماعة، أو على الأقل؛ غالطون في ذلك ـ ولا بُدّ ـ»[١].

---

(١) قلتُ: وردت هذه الرسالة في «در الغمام الرقيق»، ص(١٥٦ ـ ١٥٧)، مع بعض حذفٍ، وتغييرٍ في موضع واحد، وهو أنه كتب ( ابن أبي زيد القيرواني) بدلًا عن (ابن أبي داود) فلعلّه وهمٌ من الكاتب، أو سبق قلم، ومثل هذا يقعُ كثيراً، ولا يكاد يسلم منه أحدٌ، وأمّا الكلمات والجمل المحذوفة، فهي جملٌ اعتراضيه، ودُعائيّة في الغالب، وليس لها كبير أثرٍ على السياق نفسه بتغيير ونحوه. وأهم ما هو مُثبَتٌ في المطبوع؛ ذِكْرُ الكُتب المشار إليها كلها، ما عدا ما وقع من إبدال لحائيةِ (ابن أبي داود) بمقدمةِ ( ابن أبي زيد القيرواني). أقول هذا، لكنني لا أرتضي مثل هذا الفعل، ولا مانع أن يذكُر المرءُ ما يراه مناسباً للموضوع الذي يتكلّم عنه، ويسوق منه موضع الشاهد، لكن بلا زيادة، أو نقصان، أو تغيير. والله الموفق.

هذا ما وجدته من كلام لأحمد بن الصديق فيما يخصّ موضوع هذه الرسالة، أخذته من كتاب «**درّ الغمام الرقيق برسائل الشيخ أحمد بن الصديق**» جمع: عبد الله التليدي، وقد نقلت منه نصّين اثنين فقط، ولم أنقل الثالث منه، لوجوده مخطوطاً عندي، لكنه غير مؤرّخ في مصوّرتي.

وأنتقل بعد ذلك إلى النقل من كتبه الأخرى، ومن ورسائله الشخصية التي كان يراسل بها بعض تلامذته وطلابه.

قال أحمد الغماري، في ترجمته ـ التي يتحدث فيها عن نفسه بضمير الغائب ـ مبيناً عزوفه عن عقيدة الأشاعرة، وبغضه لها منذ نعومة أظفاره، ما يلي: «ومنها: بُغضه منذ صغره أيضاً لعقائد الأشعرية، واستهجانه لما يسمعه من كلامهم، من غير أن يكون عنده دليل على ذلك، حتى طلب العلم؛ فعرف أن ما أُلْقِيَ في روعه هو الحق، وأن مذهب الأشعرية ضلال، مخالف للحق المعلوم بالضرورة من دين الإسلام...»[1].

وقال في كتابه: الأجوبة الصارفة: «... والذي كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأصحابه: هو العمل بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، واعتقاد كل ما جاء فيهما؛ كما جاء؛ بدون تشبيه المجسّمة، ولا تأويل المعطّلة المشبّهة؛ من المعتزلة، والأشعرية، وغيرهما من الفرق الضالة المبتدعة...»[2].

(١) «البحر العميق في مرويات ابن الصدّيق»: (١/ ٦٤ـ٦٥).

(٢) الأجوبة الصارفة لإشكال حديث الطائفة، ص(٧٤)، تأليف: أحمد بن الصديق الغماري، تحقيق: عدنان زُهار، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٢٢هـ٢٠٠٢م.

وقال في الكتاب نفسه ـ بعد كلام له سبق ـ: «فإنما كان خير الأمّة: أولها وآخرها؛ لما ذكرناه: من العمل بالكتاب والسنّة، ونبذ التقليد، عند خروج المهدي، كما كان في زمن الصحابة والتابعين والسلف الصالح، وبين ذلك: نبج أعوج بالتقليد والشرك بالله تعالى؛ لولا وجود الطائفة القائمة بأمر الله، بين أظهرهم: لخسف الله بهم، وأنزل عليهم صاعقة من السماء تسحقهم، كما فعل بأمثالهم من الأمم السابقة، ولكنه أبدل ذلك بتسليط الكفار عليهم؛ يذلونهم، ويسومونهم سوء العذاب. ولو كانوا مؤمنين؛ لما فعل ذلك بهم، وهو سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، ويقول تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. فلمّا لم ينصرهم، وجعل السبيل للكافرين عليهم: دلّ أنهم ليسوا بمؤمنين، مع أنهم معترفون بوحدانيته تعالى؛ عاملون في الظاهر بشريعته، ولكنهم في الحقيقة: مؤمنون بربٍ يعتقدون صفاته؛ على ما وصفه به الأشعري وأصحابه، لا على ما وصف هو سبحانه وتعالى به نفسه في كتابه، وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ فذاك عندهم ربٌّ مهجور؛ مكفورٌ به. وإنما هم عبيدُ ربٍّ جاءهم به الأشعري، وأفراخُ المعتزلة؛ بصفاتٍ يؤُول أمرُها إلى: عدم وجوده؛ فربُّهم خلاف ربّ العالمين سبحانه وتعالى...»[1].

وجاء في كتاب أرسله إلى أحد أتباعه بتاريخ الجمعة السابع من ذي الحجة، عام ١٣٧٦هـ، ما يلي: «... وكتاب التوحيد لابن خزيمة الذي

---

(١) الكتاب السابق، ص(٨٢).

أثنيت عليه ـ وهو قسم من صحيحه ـ هو الذي ذكرتم، وأما الذي ذكرت أني في شك منه؛ فهو مطبوع أيضاً؛ طُبع بعد هذا، وهو في الحجم الصغير؛ كشرح ابن دقيق العيد على الأربعين النواوية ونحوه. ومرادي من نفاسة الكتاب: ذكر الأدلة الصريحة لمذاهب السلف، مع الأسانيد الصحيحة، والكلام عليها؛ بما يقطع شغب كل مبتدع أشعري؛ من أفراخ الاعتزال. . . ».

و جاء في رسالة أرسلها إلي الشيخ محمد الأمين بو خبزة، بتاريخ ٢٩ من ذي الحجة عام ١٣٧٩هـ، ما يلي: « . . . وإذا بالذي لم نجبكم عنه طلبكم شراء اختصار الصواعق المرسلة لابن القيم من مكة. وهذا الكتاب أصبح نادراً بمكة جداً، ومنذ سنة تقريباً وقعت بيدنا نسخة منه جميلة معروضة للبيع فلم نأخذها استغناءً بما عندنا وندمنا على ذلك، ولعل الله تعالى يوقفنا على نسخ أخرى منه، **فنعم الكتاب هو؛ فقد أجاد فيه ابن القيم رحمه الله غاية الإجادة وأفاد منتهى الإفادة في الرد على الأشعرية وإثبات أدلة السلف نقلًا وعقلًا. وهذا الأخير هو الأعجب الأغرب في الكتاب، أما اجتماع الجيوش الإسلامية فقد طبع أيضاً بمصر، وهو متداول وسوف أرسله لكم إن شاء الله، والعلو للعلي الغفار للذهبي أوسع منه وأمتع، وهما في مسألة واحدة وهي مسألة العلو فقط . . .** ».

وجاء في مكتوب أرسله إلى السيد محمد الفلاح، بتاريخ ١٤ ربيع الثاني، عام ١٣٧٢هـ، ما يلي: « . . . وما أشار عليكم به الأستاذ الهلالي من قراءة اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم؛ فقد أسدى به إليكم

معروفاً وقدّم إليكم نصحاً خاصاً ؛ فإن ما هو في الكتاب المذكور **هو الحق الذي يجب اعتقادة في الله تعالى وأسمائه وصفاته ، وأوسع منه كتابه الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة . . . والمقصود أن العقيدة الحقة في الله تعالى وأسمائه وصفاته هي في مثل كتب ابن القيم ، أما عقيدة الأشعرية ، ولا سيما المتأخرين منهم ؛ فخلاف مجرد لما جاء عن الله ورسوله بل وسائر رسله في توحيد الله تعالى وصفاته ، وهم من الفرق الاثنين والسبعين بلا شك ، وإن سموا أنفسهم أهل السنة والجماعة ظلماً وزوراً وبهتاناً وادعوا أن مذهب السلف أسلم ومذهبهم أعلم ، وفي الحقيقة هو أفسد وأظلم وأجهل** . ومن العجيب أنهم لما رأوا مذهبهم مخالفاً لما ورد عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ الذين شهد الله لهم في كتابه أنهم خير الأمة ، وأنهم الصادقون ، وأنهم ، وأنهم ادعوا أن مذهبهم هو ما كانت عليه بواطن الصحابة ، كما يقوله مجنون الأشاعرة : التاج السبكي ؛ صاحب جمع الجوامع ! فيا لله العجب ! من أخبره عن بواطن الصحابة ، ومن أمره أن يتبع بواطنهم دون ظواهرهم؟ ومن جوّز له أن يتهم الصحابة بالنفاق والكتمان وخلاف بواطنهم لظواهرهم ، حاشاهم من ذلك ؛ فإنهم ما قاتلوا الناس ، ولا فارقوا الرسول ﷺ ، إلا على ما كانوا يدعون إليه بظواهرهم دون ما يفتريه المجرمون على بواطنهم . ومعاذ الله أن تكون بواطن الصحابة منطوية على فلسفة العجم ، ومنطق اليونان الذين اتفق السلف الصالح وانعقد إجماعهم على تحريم الاشتغال بهما ، وضلال معتقد ما جاء فيهما ، ومعاذ الله أن يكون الصحابة يعبدون رباً لا وجود له في الخارج ؛ وإنما وجوده في الذهن واللسان ؛ كإله

الأشعرية الذي ليس هو داخل العالم ولا خارج العالم ولا هو يمين العالم. والعقول مجمعة على استحالة وجود موجود بهذه الصفة[١]، إلى غير ذلك من طاماتهم **التي لو ظهرت في زمان الصحابة؛ لحاربوهم وقاتلوهم عليها كما قاتلوا من هو دونهم بمراحل كالخوارج وأشباههم**، فكيف تكون بواطنهم منطوية على مثل هذا الضلال.

وبعدُ: فلسنا نقول: إن كل ما يذهب إليه ابن القيم في كتبه وما يقرره من آرائه، وإن كان مؤيداً بدليله في نظره: هو الحق، بل نوجب على مبتغي الحق وطالب السلامة أن لا يقلد مخلوقاً كائناً من كان، وأن يتبع الدليل بحسب نظره، ونظر أهل الحق؛ إن عجز هو عن الاستقلال بإدراكه؛ فإن لابن القيم والحنابلة **هنات وأوهاماً وطامات، إلا إنها بالنسبة لطامات الأشعرية؛ كخردلة بالنسبة لجبل، وقطرة بالنسبة لبحر**، والشرح يطول، والكلام في الموضوع متسِعٌ، وكيفما كان الحال فخطأٌ في فهم الدليل، أفضل عند الله وأقرب إلى الحق وإلى مرضاته من خطأ بلا دليل، أو بدليل عقلي فاسد مركب على مقدمات فلسفية وآراء يونانية منتنة. فعليكم بعقيدة السلف الصالح وكتبها، كشرح عقيدة السفاريني، وشرح عقيدة الطحاوي ونحوهما، وما عداه فوسواس وخبال، وبدعة، وضلال...».

---

(١) وهذه عقيدة السقاف بعينها؛ الذي يقول في كتابه (تنقيح الفهوم العالية بما ثبت وما لم يثبت في حديث الجارية): (٢/ ٣٤١) ما يلي: «يزعم المجسّمة والمشبّهة، على اختلاف مشاربهم؛ بأن الذي ينفي أن يكون الله تعالى، داخل العالم وخارجه: يكون منكراً لوجوده سبحانه!! وهذه مغالطة واضحة؛ لا قيمة لها».

قلت : و من الطوام التي يعدها لابن القيم ـ في نظره ـ هو إثبات ابن القيم للعلو الحقيقي لله تعالى ، وتفسير معية الله تعالى بالعلم والإحاطة ؛ فإنه في رسالته السابقة أورد نَصَّ مناظرتين وقعتا له ؛ الأولى مع بعض الأشاعرة ، والثانية مع بعض علماء نجد في مسألة العلو ، ولم يرتض تفسيرهم المعية الواردة في بعض الآيات بالعلم ؛ لأنها في نظره تُناقض الآياتِ الناطقة بالعلو ، ومذهبه ـ كما أسلفنا مراراً ـ تفويض الجميع وعدم تعيين المعنى ؛ مع أنه يفهم من مقتضى الآيات ، كونه تعالى في كل مكان ، كما مضى تفصيل ذلك عنه ؛ ولذا تراه يخالف الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ ويقول : « . . . لهذا قلنا : يجب عدم اتّباع أمثال ابن القيم في كل ما يراه . . . » .

وسيأتي الردّ عليه مفصّلًا ـ إن شاء الله تعالى ـ فانتظره .

وقال أحمد الغماري في نقض قول بعض الأشاعرة : (مذهب السلف أسلم ، ومذهب الخلف أعلم وأحكم)[1] : «فائدة : من الخطأ أو التحريف الرائج بين المقلدة المؤولة قولهم : مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم ـ بالعين ـ وصوابه أظلم ـ بالظاء المشالة ـ فإن اعتقاد كونه أعلم : يؤدي إلى الكفر ؛ لأنه تكذيب بخبر الله تعالي بقوله :

---

(١) انظر «شرح الخريدة البهية» ، ص (٤٢ ـ ٤٣) ، تأليف : أحمد الدردير ، ومع الكتاب حاشية ، لأحمد بن محمد الصاوي ، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، و«رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة» ، ص (٣٠ـ٣٢) ، لمحمد بن درويش الحوت ، تعليق : كمال يوسف الحوت ، نشر : عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة : ١٤٠٤ هـ .

﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمرن : ٧] فسمّاهم راسخين في العلم ؛ فمن اعتقد أن الخلف الذين في قلوبهم زيغٌ ؛ باتّباع ما تشابه من القرآن وابتغاء تأويله ؛ أعلم من الراسخين في العلم : فهو مكذبٌ بالله ؛ وفاعلُ ذلك كافر . . . »[(١)].

و جاء في رسالة أرسلها إلي الشيخ محمد الأمين بو خبزة ، في الثاني من ربيع الأول ، عام ١٣٨٠هـ ، ما يلي : « . . . والساعة قرأت كتابكم المبشر بوصول التقريب ، **واختصار الصواعق ، الذي أرجو قراءته باعتناء واهتمام لتكونوا من الحق على بصيرة ، ومن ضلال عقيدة الأشعرية على يقين إن شاء الله** ؛ فسرّني ذلك ، فالحمد لله على وصولها إليكم . . . » .

وجاء في رسالة أرسلها إلى أحد مريديه ، ما يلي : « . . . وفي هذا الأسبوع سأورد[(٢)] إن شاء الله ، رسالة الموفق ابن قدامة صاحب المغني المتوفى سنة : ٦٢٠ ، في النهي عن قراءة كتب المبتدعة الأشعرية ، في (جؤنة العطار) لأنها طريفة ، وعندي نسخة كُتبت سنة : ٧٢٠ ، بعد وفاة المؤلف بمائة سنة . والطريف فيها أنه سمّى الأشعري والأشعرية ؛ مبتدعة ، وحذّر من قراءة كتبهم ، وأتي بالدليل على ذلك من الكتاب والسنة وكلام الأئمة الأربعة .

وإن أعان الله وكتبتُ في عقيدة السنة وإبطال عقائد الأشعرية ؛ فسوف يكون أطرف وأظرف ، إن شاء الله تعالى . . . » .

---

(١) «جؤنة العطار» : (١/ ١٩) .

(٢) الكلمة في مصوّرتي رسمها غير واضح ، لكني أثبتّها كما استظهرتها . والله أعلم .

وقد أورد الغماري رسالة الموفق ابن قدامة هذه، بنصّها كاملة في كتابه «جؤنة العطار» في الجزء الثالث منه، من: ص (٢٤٨)، إلى ص (٢٥٣).

أما شرح العقيدة الطحاوية الذي طبُع بمكة قديماً، لابن أبي العز الحنفي، والذي ذكر الناشرون في مقدمة الكتاب، أن المؤلف غير معروف، لكنه نحى فيه منحى السلف، وغالب أبحاثة وتقريراته مأخوذة عن الإمامين ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، هذا الشرح يقول عنه أحمد الغماري في مكتوب أرسله إلى صهرة محمد الأمين بوخبزة في: ٢٨ شعبان، عام ١٣٧٦هـ، ما نصه: «. . . وعقيدة الطحاوي هي واحدة، شرحها جماعة، طُبع منها شرحان أحدهما للمرجاني، وهو صغير نوعاً؛ طُبع بقازان من بلاد الروسيا، والثاني في مجلد طبع بمكة ولم يُعلم صاحبه كما ذُكر بأوله، وهو موجود بالمكتبة بتطوان؛ لأنه كان بين كتبنا، وهو أوسع من شرح المرجاني وأحسن؛ لأنه سلفي محض، بخلاف المرجاني. . وإذا زرتمونا فسوف أعطيكم بعض الكتب في العقيدة السلفية تقرأونها وأنتم بطنجة؛ فتخرجون منها بعلم جم، إن شاء الله تعالى. . . ».

أما كتابه «الإقليد» فمشحونٌ بذم الأشاعرة، والمتكلمين، وعلومهم، أنقله لك على ترتيب سور القرآن، كما ذكره مؤلفه.

قال أحمد الغماري عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، ما يلي: «. . . ولماّ كان شأن الأصول مقدّماً في (. . .)[1] تعالى، فوصفهم بنبذ

---

(١) كلمة لم أتبينها لسوء الخط، فلتحرر.

التقليد فيه ، واتقائهم الشرك بالله تعالى ، بتقديم آراء المتكلمين ؛ كالأشاعرة وغيرهم ، على ما نطق به القرآن والسنة ، بأسماء الله تعالى وصفاته التي أنكرها الأشاعرة ، وسمّوا إنكارهم لها ، وردّهم للكتاب والسنة الناطقيْن بها ، وما أجمع عليه السلف الصالح : مذهب أهل السنة والجماعة ، وقالوا : إن العقل لا يقبل ذلك ، وما كان مخالفاً للعقل ؛ وجب ردّه أو تأويله .

فوصف الله تعالى المهتدين بكتابه ، المتقين **لضلال الأشعرية** ؛ بأنهم يؤمنون بالغيب الذي جاء به القرآن والسنة ، وإن لم يفهموه أو يدركوه بعقولهم ؛ لأنهم لو لم يؤمنوا إلّا بما فهموه وأدركته عقولهم ؛ لكانوا مؤمنين بعقلهم ، لا بالغيب الذي أُمروا بالإيمان به ؛ امتحاناً لتصديقهم ، واختباراً لقوّتها ، إيمانهم كالأشعرية بأنهم مؤمنون بما قاله الأشعري ، وفَهِمَهُ بعقله من صفات الله تعالى ، التي لا تُدرك بالعقل ، غير مؤمنين بالغيب الذي جاء به القرآن ، ثم بيّنته السنّة ، بل الإيمان به عندهم : كفر ، وضلال ، وبدعة ، ومروق ، والمؤمنون به : مجسّمة ، ومشبّهة ، وحشوية ، ومبتدعة . ولكن العمل على شهادة خالقهم ومولاهم لهم بأنهم المتقون ، الذين على هدى من ربهم ، وأنهم هم المفلحون ، لا على شهادة المبتدعة الظالمين عليهم ؛ فإن شهادتهم عليهم : عين الشهادة لهم ، كما قيل :

إذا أتتك مذمتي من ناقص ... فهي الشهادة لي بأني كامل

وكما قيل :

وليت الذي بيني وبينك عامر ... وبيني وبين العالمين خراب»[1] .

---

(١) «الإقليد في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد» ص(٧) .

وقال في معنى الآية السابقة أيضاً: «. . . ثم وصفهم تعالى بأنهم يؤمنون بما أنزل إلى الرسول ﷺ، ويعتقدونه كما أُنزل، ويعملون به كما ورد؛ من غير تأويل، ولا تعطيل، ولا تحريف، ولا تبديل؛ يقولون: آمنا به، كل من عند ربنا، بخلاف المقلدة المبتدعة؛ فإنهم يقولون: لا نؤمن بكل ما أنزل على الرسول من آيات الصفات، بل نؤوّلها على ما يتفق وعقلنا، وإن كان في ذلك التأويل ردٌّ صريح، وتكذيب واضح. على أن التأويل من أصله؛ فرع التكذيب»[١].

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ الآية، [البقرة: ١٣]، ما نصّه: «يريدُ: رسولَ الله ﷺ، وأصحابه، والسلف الصالح، الذين يؤمنون بكل ما أنزل الله تعالى كما أنزل، من غير تشبيه، ولا تمثيل، ولا تأويل، ولا تعطيل، بل يؤمنون بالمحكم؛ كما يؤمنون بالمتشابه، ويقولون: آمنا به كل من عند ربنا، واعتقدناه على المعنى الذي أراد، لا على المعنى الذي تفهمه العقول[٢]، وتتصوره الأفكار؛ فإنه لا تحيط به العقول، ولا تحوم حول ساحته الظنون، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ الذين لا يؤولون ما أخبر الله تعالى به

---

(١) المصدر السابق، ص(٧ـ٨).

(٢) هذا إشارة منه إلى عقيدة التفويض الباطلة، وبين يديّ أطروحة علمية وافية، تجلّي حقيقة هذا المذهب البدعي، عنوانها (مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات: عرض ونقد)، وهي من تأليف: د. أحمد بن عبد الرحمن القاضي، طبع: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٦هـ١٩٩٦م.

من أسمائه وصفاته، ويؤمنون بذلك كما جاء، ويفوّضون علمه إلى الله تعالى؛ فإنهم مجسّمة، مشبّهة، سفهاء العقول، حشويّة، بل نؤمن بما قاله الأشعري، والماتريدي، وأصحابهما، ونجزم بأن معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، هو: استولى، ومعنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ [الحديد: ٤] بعلمه[1]، ومعنى قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]: أَمْرُهُ، ومعنى قوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]: قدرته وإرادته، ومعنى قوله: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقوله: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]: علمنا. وهكذا نردّ على الله تعالى كل ما أخبر به من صفاته، ونعطل معناها، ولا نفوّض علمها إليه، ولا إلى رسوله ﷺ، حتى يتفق ذلك وعقلنا، ونسميه: مذهب أهل السنة والجماعة، الذي هم أعرف من الله ورسوله بذاته، وصفاته، وأسمائه، ولا نفعل كما فعل السلف الصالح، الذين هم الحشوية السفهاء، المجسّمة، البلهاء، الذين لا يفهمون، ولا يعقلون بمذهبهم، وإن كان أسلم، فمذهبنا أعلم وأحكم! فردّ الله تعالى قولهم بقوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]؛ وذلك لفساد مزاجهم بالتقليد، وعمى بصيرتهم به؛ فإنه لا أسفه عقلاً، ولا أسقط رأياً، ولا أقل إيماناً

---

(١) سيأتي أن تفسيرها بالعلم؛ ليس من التأويل في شيء؛ لأن المعيّة في لغة العرب لا تقتضي ممازجةً ولا مخالطةً؛ فيمكن أن يكون الشئ معك؛ وهو عالٍ عليك؛ مباينٌ لك؛ ألا ترى أن القائل يقول: سرتُ والقمر معي، ومع هذا: فالقمر مباينٌ له؛ عالٍ عليه؛ فإذا كان هذا لا يلزم في القمر، مع كونه مخلوقاً؛ فلا يلزم ذلك في الخالق من باب أولى وأحرى، فتأمل.

ممن يكذب الله ورسوله الناطق عنه، ويعتقد أنه أعلم بالمراد، وأفقه بما يقول من الله ورسوله، وأن كلام الله فيه خلل، يجب إصلاحه، حتى يتفق مع المعقول، وأن أكثره خارج عن قوانين العقل، وقواعد المخاطَبة؛ بحيث من أخذه على ظاهره؛ ضلّ وكفر، وأنه أعرف بصفات الله تعالى وأسمائه منه؛ فليس هو تعالى كما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، بل هو كما نقول به نحن، ونصفه به بعقولنا، وفهمنا ـ تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً ـ .

فلا يشك من له مثقال ذرة من إيمان: أنهم أسفه السفهاء؛ فإن مخلوقاً لو قال لمخلوق مثله يراه، ويجالسه، ويخالطه، ويعاشره، وهو من جنسه، ومتحد معه في سائر صفاته: أنا أعرف منك بأوصافك الباطنة، وأخلاقك الكاملة، وأعلم بمقاصدك في خطاباتك منك؛ لما توقف فيه أبلدُ البلداء، في الحكم والجزم بأنه أسفه السفهاء، فكيف بمن يقول هذا في رب العالمين؟ بل هم في الحقيقة كاذبون، مُكَذِّبون، غير مؤمنين بالله، ولا بما جاء به رسوله من الغيب، وإنما هم مؤمنون بعقولهم، على ما رسمه لهم أهل الابتداع من المعتزلة والجهمية، وتبِعَهُم عليّ بن بِشر، المعروف بالأشعري؛ الذي قضى برهة من عمره في الاعتزال، ثم انفصل عنه بمذهب بناه على صرح قواعده؛ جامعاً فيها ـ زعم ـ بين المعقول والمنقول؛ فأثبت بعض المنقول، وحرّف معناه إلى المعقول بكلام أعرق في التشبيه والتجسيم من كل مشبّه ومجسّم؛ إذ لولا أنه قام في ذهنه التجسيم والتشبيه؛ لما صرف اللفظ عن ظاهره، ولآمن به كما به آمن الصحابة، والتابعون، وسائر السلف الصالح، الذين شهد الله

بصدقهم، وهدايتهم، **ومع ذلك : يسمّي أصحاب رأيه؛ مذهب أهل السنة والجماعة ؛ فقبّح الله سنةً تخالف سنّة رسول الله ﷺ ، وتناقض كتاب الله تعالى وتعارضه. وأخزى الله جماعةً تدين بما لم يدن به رسول الله ، وأصحابه ، والتابعون»**[1] .

وقال في قوله تعالى : ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ما يلي: « . . . وعند هذه الآية؛ يتوقف المقلدة، ونسألهم: هل كان أصحاب رسول الله ﷺ؛ مهتدين بإيمانهم، كما وصفهم الله تعالى، أم لا ؟ فإن قالوا: لا؛ كفروا، وعوملوا معاملة الكفّار؛ أعني: المرتدين ؛ لأنهم ( . . . )[2] أثنى الله عليهم، في غير ما آية من كتاب، ورضي عنهم. وإن قالوا: نعم ؛ سألناهم، هل آمنوا بما أنزل الله على رسوله كما أُنزل، وفوّضوا علمه إلى الله ورسوله، وقدّموا نصوص الموحى به إليه على الآراء، وحكّموها عند تنازعهم، أم أوّلوا واتبعوا طريقة المؤولين في ذلك؛ كالأشعري ونحوه، وقدّموا الآراء على النصوص، ولم يتحاكموا إليها في التنازع؟ فإن قالوا: أوّلُوا واتَّبَعُوا طريقة الأشعري وغيره من المؤولين؛ سقط معهم الكلام. وإن قالوا: لم يؤولوا. قلنا: فكيف ساغ لكم مخالفة من شهد الله بأنهم مهتدون، وشهد بالاهتداء لمن آمنوا بمثل ما آمنوا به، واتّبعتم غير طريقهم في الإيمان والعمل، وقد قال تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ

---

(١) «الإقليد» ص (١٤ـ١٥).

(٢) كلمة لم تتضح لي.

جَهَنَّمَۖ﴾ [النساء: ١١٥].

وليتكم اقتصرتم على ذلك، بل جعلتم المؤمنين بمثل ما آمنوا به؛ الذي أخبر الله بأنه مهتد؛ ضالًا، مبتدعاً! فهل يكون فوق ضلالهم هذا؛ ضلال، وفوق سفههم هذا، واختلال عقوله؛ سفه واختلال، وفوق كفرهم هذا؛ كفر؟! فلا أنتم آمنتم بمثل ما آمنوا به؛ فتكونوا مهتدين...»[1].

وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ﴾ [البقرة: ٢٠٨] ما يلي: «ولا تتبعوا خطوات الشيطان، التي زيّن لكم بها التقليد، وفرّق كلمتكم بعد جمعها؛ فجعلكم أشعرية، وماتريدية، ومعتزلة، ومالكية، وشافعية، وغير ذلك من المذاهب، وقد كان سلفكم كما أمرهم الله تعالى؛ على كلمة واحدة، وشريعة متحدة، واعتقاد واحد»[2].

وقال عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُۚ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ما يلي: «تمّ هلاكهم وعقابهم على مخالفة كتابه، وردّ ما جاء به؛ الذي منه: هذه الآية الكريمة؛ إذ كَذَبُوا على معناها؛ فقالوا: إلّا أن يأتيهم أمْر الله، في ظلل من السحاب! فلو كان ذلك هو المراد؛ لقاله تعالى بعد قوله المذكور، وهو سبحانه أعلم بمصالح عباده في كل شيء، فكيف يخاطبهم بخلاف الواقع، ويأت بلفظ موهم؛ يوقع من اعتقده في الضلال، حتى يتوقف على اصطلاح المخلوقين بعقولهم القاصرة، وقلوبهم الفاسدة؟!. أما

(١) «الإقليد»، ص(٣٣).

(٢) المصدر السابق، ص(٤٠).

أهل الحق والإيمان فيقولون: الله تعالى أعلم بمراده منها ومن أمثالها؛ آمنّا به كل من عند ربنا. ولا يجزمون بأن إتيانه تعالى في ظلل من الغمام؛ هو إتيان أمره؛ إذ لا معنى لإتيان أمره في ظلل من الغمام»[١].

وقال في قوله تعالى: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٢]: «المؤمنين بما قال الله ورسوله، من غير تأويل، ولا تعطيل؛ فيسمّونهم: حشوية، ومشبّهة، ومجسّمة، كما أنهم يسخرون منهم في العمل بالدليل في الفروع، ويسمونهم: مجتهدة العصر؛ تهكّماً، حتى قال النبهاني في كتابه (الشواهد) إنه يتقذّر من رؤية وجوههم كما يتقذّر من رؤية النجاسة»[٢].

وقال عند قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ما نصّه: «... الذين في قلوبهم زيغ؛ هم المبتدعة من المعتزلة، والجهمية، والأشعرية، ونحوهم»[٣].

وقال في قوله تعالى: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، ما يلي: «زاعمين أن تأويله واجب؛ حتى لا يضل به العوام؛ غير ملتفتين إلى نهي الله تعالى ورسوله عن ذلك، وأن الله سمّاهم زائغي القلوب؛ أصحاب فتنة وضلالة، وأنهم كاذبون فيما يقولون، من أن ذلك التأويل واجب، وأنه مذهب أهل السنة والجماعة»[٤].

---

(١) «الإقليد»، ص(٤٠).

(٢) المصدر السابق، ص(٤١).

(٣) المصدر السابق، ص(٤٣).

(٤) المصدر السابق، ص(٤٣ ـ ٤٤).

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ما نصّه: «فمن جزم بأن معنى ﴿استوى﴾: استولى، و﴿جاء ربك﴾: جاء أمره، و﴿يداه﴾: قدرتاه، و﴿هو معكم أينما كنتم﴾ بعلمه، ونحو ذلك: فهو كاذب، بل أكذب الكاذبين، فمن حلف بالطلاق على كذبه؛ لم يحنث؛ فإن الخُلْف في خبر الله تعالى محال، وقد قال: إنه لا يعلم تأويلها إلا الله، أي: غيره»[(١)].

وقال في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، ما يلي: «سواء آيات العلو وآيات المعية، [لا][(٢)] كما يقول الحنابلة، ومن يسمّون أنفسهم سلفية، بل نؤمن بالجميع؛ لأنه كُلٌّ من

---

(١) «الإقليد»، ص(٤٤). لكن تفسير المعية المذكورة في الآية بالعلم، ليس من التأويل في شيء، كما سبق التنبيه عليه. وستأتي مناقشته مفصلًا. كما أن إدخاله آيات الصفات في المتشابه؛ أمر باطل. وانظر للردّ عليه كتاب: «الإكليل في المتشابه والتأويل» ص(٣٢ ـ ٥٠)، لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتابه «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٥).

(٢) مابين المعكوفتين ليست في الأصل، وهي زيادة لابدّ منها ليستقيم مرادُ المؤلف على ما يطلقُه ـ بزعمه ـ من تناقض الحنابلة؛ حيث إنهم أجروا آيات العلو على ظاهرها، وتأولوا آيات المعيّة، التي تقتضي عند المؤلف ومن وافقه على فهمه المنحرف: أن يكون تعالى بإنيّته مع الخلق، كما هو مذهب أصحابه الصوفية الوجودية، القائلين بأنه تعالي موجود في كل الوجود، وأنه تعالى في الكون العلوي، كما أنه في الكون السفلي، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. فالحنابلة لم يتأولوا آيات المعية؛ لأنها تستلزم ما ظنّه بفهمه الفاسد: اقتضاءها ـ عندهم ـ للمازجة والمخالطة؛ فأولوها تبعاً لذلك، كما افترى عليهم. وسترى الردّ عليه قريباً.

عند الله تعالى، وقد ناظرتُ جماعةً من القرنيين[(١)] الحنابلة الزاعميين العمل بالكتاب والسنة؛ فأوجبوا اعتقاد العلو؛ مستدلين بالآيات الدالة عليه، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ونحوه، فقلت لهم: أليس هذا قرآناً؟ قالوا: بلى، قلت: فقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ [الحديد: ٤]، ونحوه، ليس قرآناً؟ قالوا: بلى، ولكن معناه: معنا بالعلم، وتأويله بذلك واجب، قلت: بما أوجبتَ تأويل هذا دون آيات العلو؟ فإنه لو شاء غيركم أن يعكس، فيقول: الواجب تأويل آيات العلو دون آيات المعية؛ لكانت دعواه كدعواكم، فما الذي يرجح تأويلكم على تأويلهم؟ قالوا: الإمام أحمد قال ذلك. قلتُ: أنتم تزعمون الاجتهاد، وتنكرون التقليد، فكيف تحكمون في كلام الله تعالى برأي مخلوق؟ فسكتوا.

والمقصود: أن الراسخين في العلم، يؤمنون بالجميع، ويفوضون حقيقة العلم به إلى الله تعالى، ويقولون: آمنا به كل من عند ربنا. والآية صريحة في أن الأشعرية مبتدعة زائغون، ومن زعم أنهم أهل السنة والجماعة، فهو كافر مكذّب بخبر الله تعالى بأنهم زائغون، مفتونون.

ومن العجب ادّعاؤهم[(٢)] أن مذهبهم هو ما كان عليه بواطن الصحابة.

---

(١) هكذا يُطلق عليهم هذا الوصف، وقد أفصح عن قصده الخبيث بهذا الإطلاق فيما تقدّم، ولا شك في فساده؛ فالإمام محمد بن عبد الوهاب من أعظم المجددين، ومن أشهر زعماء الإصلاح، ولا ينكر هذه الحقيقة إلا حاقد، جاحد، مكابر، شرق بهذه الدعوة المباركة، فأفلس عن مقارعتها بالحجة، إلى السباب والشتام؛ فهذه بضاعة القوم التي يقابلون بها الحق ودعاته.

(٢) يعني: الأشاعرة؛ والسياق بعده يوضّح مراده.

فانظر إلى صفاقة وجوههم، وقلة حيائهم؛ خالفوا ما كان عليه الصحابة والسلف الصالح، ثم لمّا رأوا أن ذلك حجة عليهم، انتقلوا إلى بواطنهم! وليت شعري! من عرّفهم ببواطن الصحابة حتى اتبعوهم فيها؟ وما الذي حمل الصحابة على أن يخالف باطنُهم في الاعتقاد ظاهرَهم؟! وإذا كان الصحابة فعلوا ذلك ـ وهم القدوة ـ: فلِم تمسكوا ببواطنهم دون ظواهرهم، ولم يجمعوا بين الظاهر والباطن، كما جمع الصحابة بينهما؟!.

وهذه دعوى لا يعجز أحد عن مثلها، وعمّا هو أعظم منها؛ إذا لم يخف الله تعالى، ولم يخش عار الفضيحة بالكذب.

وهذه الخرافات والدعاوى الكاذبة، يقوم بها مجانين الأشعرية، كالتاج السبكي، الذي يريد أن يجعل مذهب الأشعري وحياً سماوياً، والأشعرية أنبياء التوحيد، ومرسلي علم الكلام!

ومن مقالتهم الفاسدة: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم. وهي مقالة جاهل؛ تؤدي إلى الكفر الصراح ممن يعتقدها؛ لأن فيها ردّ خبر الله تعالى وحكمه؛ إذ سمّى السلف الصالح المفوضين؛ الذين يقولون: آمنا به كل من عند ربنا؛ الراسخين في العلم، والراسخ في العلم: العارف بمعاني الكتاب والسنة، لا المقلد الذي لا يَدِينُ بهما»[1].

وهذه المناظرة التي وقعت له مع بعض علماء الحنابلة في الحجاز، أوردها كذلك في كتابه (**جؤنة العطّار**) وأرى أن أسوقها لاحتوائها على زيادات يسيرة على ما هنا.

---

(١) «الإقليد» ص(٤٤).

قال أحمد الغماري: «. . . ولما حججتُ سنة ست وخمسين، اجتمعتُ بثلاثة من علمائهم في بيت الشيخ عبد الله الصنيع بمكة، وهو نجدي منهم؛ فأظهروا أنهم من أهل الحديث والعمل به ونبذ التقليد؛ فانجرت المذاكرة إلى إثبات العلو لله تعالى، وأنه فوق العرش، وذكروا بعض ما ورد من الآيات في ذلك. فقلتُ لهم: هذا قرآن؟ قالوا: نعم! قلتُ: فقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ليس بقرآن؟ قالوا: بلى. قلتُ: وقول الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية، ليس بقرآن؟! قالوا: بلى! قلتُ: فما الذي جعل ذلك القرآن أولى بالاعتقاد والعمل من هذا القرآن، وكله من عند الله؟! قالوا: إن الإمام أحمد قال ذلك. قلتُ: وما لكم ولأحمد! فهل أنتم تعملون بالدليل أم بقول أحمد؟ فسكتوا، ولم ينطقوا بكلمة. وكنت انتظر منهم ادِّعاء أنها مُؤوَّلَةٌ دون آيات العلو، فأسألهم: ما الذي أوجب تأويل هذه الآيات دون تلك؟! وإن ادعوا الإجماع على تأويل هذه ـ كما يفتريه أمثال ابن كثير ـ: ذكرتُ لهم حكاية جماعةٍ ـ كالحافظ ـ إجماع السلف على عدم تأويل الجميع، وأن الواجب التفويض، أو يميلون على تأويل الأشعرية بأنها معية بالعلم، فأقرأُ قول الله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] وأقول أيضاً: ما الذي جعل تأويل آيات المعية بأولى من تأويل آيات الجهة والعلو؟! ولكنهم سكتوا كما ذكرتُ لك.

ولا يُفهم من هذا أني موافق للأشعرية على بدعتهم، كلا، وبلا، ومعاذ الله من ذلك؛ وأنْ أكْذِبَ على الله كَذِبَ الأشاعرة أفراخ المعتزلة،

لا مسّاهم الله بخير، وإن سمّوا أنفسهم ـ زوراً وبهتاناً ـ أنهم أهل السنة والجماعة»[١].

وقال في مكتوب له إلى عبد الله التليدي: «. . . وقد عجبتُ من سؤالك عن المعيّة، وشَكِّكَ في ضَلال الأشعرية، وكذبهم على أسماء الله تعالى وصفاته؛ فإن ذلك مما لا يرتاب فيه مؤمن بالله وأنبيائه ورسله؛ إذ المسألة ثنائيّة؛ إما أن يكون الله تعالى وأنبياؤه ورسله، من آدم إلي سيد الخلق صلى الله عليهم أجمعين: صادقين فيما أخبروا به عن الله تعالى وصفاته؛ والأشعرية ضالين، مكذّبين لله وأنبيائه أجمعين؛ وإما أن يكون العكس؛ وهو الكفر الذي لم يقله كافرٌ على وجه الأرض، إلا ما يشير إليه صنيع الأشعرية ـ قبّحهم الله ـ . وأما كون القرآن والسنّة حقّاً، وما يقوله الأشاعرة حقّاً؛ فمحالٌ عقليٌّ مقطوعٌ؛ لعدم تصوّره؛ فالله تعالى يقول: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] فهل الله سبحانه وتعالى يتكلم بالمُحال، ويقول: ولكن لا تُبصرون عِلْمَنا، الذي هو عرض لا يبصرون[كذا]. ويقول الله تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦] ما هو صفة الحاضر بذاته؛ لا بعلْمه، وإلا لقال: إنني معكما أعلَمُ أمركما، وكلَّ ما ينزل بكما، مثلاً. فلمَّا ذَكَرَ مع المعيّة؛ السمعَ، والرؤيةَ: دلّ على أنها بالذات، لا بالعلم.

---

(١) «جؤنة العطار»: (١/ ٤٣ ـ ٤٤). ويبدو أن الغماري كان شديد الزهو بهذه المناظرة؛ فكان يكررها كل ما سنحت له سانحة، فقد ساقها أيضاً، في رسالة أرسلها إلى السيد محمد الفلاح، بتاريخ ١٤ من ربيع ثاني، عام ١٣٧٢هـ، ولديّ من هذه الرسالة صورة، وقد أشرتُ إليها فيما سبق.

وأما أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ فلا يُقبَلُ قولُه في هذا الباب؛ لأنه كان ـ رضي الله عنه ـ لا يفهم طريق الجمع بين النصوص(١)؛ من جهةٍ؛ ومن جهة أخرى: فإنه كان يعتقد الجهة(٢)، والعلو، والانحياز فوق العرش؛ ممّا جعله يؤّول نصوص المعيّة تأويلًا باطلًا؛ فيكون مؤمناً ببعضٍ وكافراً ببعضٍ(٣)؛ بخلاف الأشعريّة: فإنهم كافرون بالجميع ـ قبّحهم الله تعالى ـ . أما نحن والصوفيّة أجمعون، والمحققون من السلف؛ فيؤمنون بالجميع ـ والحمد لله ـ مؤمنون بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] من استواء بذاته(٤)، كما ورد به الحديث الصحيح، لا كما فهمه ذووا القصور وأنكروا على القيرواني ـ رحمه الله

---

(١) بئس ما قال! فو الله ما نطق إلا بالباطل، ولا فاه إلا بما يشهد عِلْمُ الإمام أحمد بضد ما فاه؛ فمنزلة إمام أهل السنة: أحمد في الفقه، ودقة الفهم؛ لا تُنقِصها دعوى هذا الدعيّ، ودونك كتب التراجم؛ لرجم هذا (البهتان الغماري).

(٢) علّق عبد الله التليدي على هذه العبارة في الحاشية بقوله: «اعتقاد الجهة والعلو، قد صرّح القرآن والسنة المتواترة بذلك، وفي ذلك وضع ابن القيم كتابيه: اجتماع الجيوش الإسلامية، والصواعق المرسلة، والحافظُ الذهبي كتابه: العلو. ولكن عقيدتنا على طريقة الشيخ ـ رضي الله تعالى عنه ـ ولنا كتاب في ذلك». [حياة الشيخ أحمد بن الصديق، ص(٧٢)، حاشية رقم (١)، تأليف: عبد الله التليدي، طبع: المطبعة المهدية، تطوان، المغرب].

قلت: وعقيدة الشيخ التي يعتزي إليها؛ سيأتي بيانها قريباً.

(٣) قطع الله لسانك، أيها المجرم الأثيم، بل أنت أحقّ بهذا الوصف؛ حيث قادك فهمك السقيم لهذه الآيات، إلى الاعتداد بقول الاتحاديّة، الوجودية، حتى قلت بما قالوه: بأن الله تعالى كائن في كل مكان، وموجود في كل الوجود!!

(٤) كذا في المطبوع.

تعالى ـ قولَه: (وهو على العرش المجيد بذاته). ومؤمنون بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]؛ بذاته أيضاً، كما ذكرتُه في تعليقي على فضائل القرآن للقرطبي بدليله. والمقام يحتاج إلى بسط ولكن خلاصته ما سمعتم في هذه النُبذة الوجيزة النافعة ـ إن شاء الله تعالى ـ لأمثالك من أهل الحق. . . »[١].

نعم! الرّجلُ ليس موافقاً لما ذهبت إليه الأشعرية من التأويل، لكنه يزعم أن الحنابلة وقعوا فيما فرّوا منه؛ فأوّلوا هذه الآية كالأشاعرة سواء! مع إثباتهم العلو له تعالى؛ فتناقضوا، وأن الصوفية أصابت الحق؛ بإعمالهم الأدلة؛ والجمع بينها؛ لأنهم يعتقدون أن الله تعالى في العرش؛ بمقتضى آيات العلو، ومع الخلق أيضاً؛ بمقتضى آيات المعيّة.

وقد وقفتُ على مذهبه الردي هذا، بواسطة كتاب: (تنبيه القاري إلى فضائح أحمد بن الصديق الغماري) لأخينا الفاضل: مصطفى اليوسفي؛ حيث نقل تعليقاً لأحمد الغماري ـ من نسخته الخاصة من مجموع فتاوى ابن تيمية، طبعة المنار ـ عند حكاية شيخ الإسلام افتراقَ الناس في العلو؛ فذكر ثلاثة مذاهب، ثم قال: «القول الرابع: قول من يقول: إن الله بذاته فوق العالم؛ وهو بذاته في كل مكان؛ وهذا قول طوائف من أهل الكلام والتّصوف؛ كأبي معاذ وأمثاله»[٢]. فعلّق أحمد الغماري على هذا قائلًا: «وهو الذي تقتضيه ظواهر الآيات؛ وهو الحقّ إن شاء الله تعالى»[٣].

---

(١) حياة الشيخ أحمد بن الصديق، ص(٧١ـ٧٢).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٢٥٩). هذه الإحالة إلى طبعة المنار، نقلًا عن كتاب اليوسفي.

(٣) تنبيه القاري إلى فضائح أحمد بن الصديق الغماي، ص(٩٢). وقد نقل أخونا =

وكذب عدو الله؛ فليس للحنابلة اختصاص بما ذكره، بل هذا يقوله أيضاً أحدُ أئمةِ الصوفية المتقدمين؛ وهو: الحارث المحاسبي، الذي قال في كتابه (تفهيم القرآن): «. . . وأما الآي التي يزعمون أنها قد وصلها ـ ولم يقطعها كما قطع الكلام الذي أراد أنه على عرشه ـ فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧] فأخبر بالعلم، ثم أخبر أنه مع كل مُنَاجٍ، ثم ختم الآية بالعلم، بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

فبدأ بالعلم، وختم بالعلم: فبيّن أنه أراد أنه يعلمهُم حيث كانوا؛ لا يخفون عليه، ولا يخفى عليه مناجاتهم. ولو اجتمع القوم في أسفل، وناظرٌ إليهم في العلو؛ فقال: إني لم أزل أراكم، وأعلم مناجاتكم: لكان صادقاً ـ ولله المثل الأعلى أن يُشبّه بخلقه ـ. فإن أبو إلا ظاهر التلاوة، وقالوا: هذه منكم دعوى: خرجوا عن قولهم في ظاهر التلاوة؛ لأن من هو مع الاثنين فأكثر؛ هو معهم، لا فيهم؛ ومن كان مع شيء: خلا جسمه، وهذا خروج من قولهم»[1].

وقال عمرو بن عثمان المكي ـ وهو من أئمة الصوفية المشاهير، بعد كلام له سبق ـ في كتابه (التعرّف بأحوال العُبّاد والمتعبدين): «. . . تعالى وتقدس أن يكون في الأرض، كما هو في السماء؛ جلّ عن ذلك علواً كبيراً»[2].

---

= اليوسفي هذه العبارة من خط أحمد الغماري، من تعليقه السابق على الكتاب المذكور، وهو محفوظ عند فضيلة الشيخ محمد الأمين بوخبزة.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية(٥/ ٧٠).

(٢) المصدر السابق(٥/ ٦٥).

بل سيأتي تصريح الشيخ عبدالقادر الجيلاني، بإبطال هذه الضلالة، وقوله: «ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان» وعبدالقادر الجيلاني، عند والد الغماري هو «شيخ العارفين»، و«قطب الكاملين» و«مَنْ ليس في مقامه ثاني»!! فأين الإجماع الذي حكاه عن الصوفية، في تفسيرهم للمعيّة الواردة في الآية، أنها بالذات، لا بالعلم؛ وهؤلاء ثلاثة من أئمتهم على خلاف ما زعم؟! فما حكاه الغماري، هو قول طائفة منهم؛ لم يُطْبِقْ عليه عامتهم؛ فأين الإجماع؟!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، عند حكايته افتراق الناس في العلو: «الثالث: قول من يقول: هو فوق العرش، وهو في كل مكان، ويقول: أنا أُقرّ بهذه النصوص، وهذه؛ لا أصرف واحداً منها عن ظاهره[1]؛ وهذا قول طوائف ذكرهم الأشعري في (المقالات الإسلامية)، وهو موجود في كلام طائفة من السالمية، والصوفية، ويُشبه هذا، ما في كلام أبي طالب المكي، وابن برجان، وغيرهما، مع ما في كلام أكثرهم من التناقض. . . وهذا الصنف الثالث، وإن كان أقرب إلى التمسك بالنصوص، وأبعد عن مخالفتها من الصنفين الأولين؛ فإن الأول لم يتبع شيئاً من النصوص؛ بل خالفها كلها، والثاني: ترك النصوص الكثيرة المحكمة، وتعلق بنصوص قليلة اشتبهت عليه معانيها، وأما هذا الصنف فيقول: أنا اتبعتُ النصوص كلها؛ لكن غلط أيضاً؛ فكل من قال: إن الله بذاته في كل مكان؛ فهو مخالفٌ للكتاب والسنة؛ وإجماع سلف الأمة

(١) وهذا قول الغماري بعينه!

وأئمتها، مع مخالفته لما فطر الله عليه عباده؛ ولصريح المعقول، وللأدلة الكثيرة»[١]. هذا أوّلًا.

ثانياً: ما توهّمه الغماري من التّعارض الذي قام برأسه؛ بين آيات العلو، وبين آيات المعيّة، ناتجٌ عن سوء فهمه، وظنّه الكاذب: بأن حَمْل المعيّة على ظاهرها؛ وحَمْل آيات العلو على ظاهرها: يدلّ على أنه تعالى فوق العرش، كما أنه تعالى بذاته مع مخلوقاته؛ بمقتضى الدليلَيْن! لكنّ هذا لا يتمشّى مع قوله بالتفويض؛ الذي هو: نفي العلم بمعاني آيات الصفات؛ فقوله بمقتضى الدليلين؛ فرعٌ عن العلم بالمعنى، ولا بُدّ: وهذا يعود على مذهبه بالإبطال، وإلا ركبهُ التّناقضُ!

ثالثاً: وحتى لا يلتبس ما شبّه به أحمد الغماري، الزاعم تناقض (الحنابلة)؛ فإنا نسوق من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي، ما هو كفيل ـ إن شاء الله ـ بإزالة اللبس، وإزاحة الغشاوة، عمّن قد ينساق خلف ترهات الغماري، وتضليلاته؛ لأنه ما جاء فيها بجديد، بل حقيقةُ شُبْهتِهِ؛ استشكالٌ قديمٌ للجهمية ـ نفاة العلو الإلهي ـ؛ فالأمر لا تأويل فيه أصلًا، ناهيك عن قضية التقليد التي رمى بها الحنابلة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسنة، يحصل منهما كمالُ الهدى والنور؛ لمن تدبّر كتاب الله وسنة نبيّه، وقَصَدَ اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية(٥/ ١٢٤ـ١٢٥).

ولا يحسب الحاسب أن شيئاً من ذلك يناقض بعضه بعضاً البتة؛ مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة، من أن الله فوق العرش، يخالفه الظاهر من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ . . . وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع بينهما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]، فأخبر أنه فوق العرش؛ يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كنّا . . .

وذلك أن كلمة(مع) في اللغة إذا أُطلقت؛ فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة؛ من غير وجوب مماسة، أو محاذاة عن يمين أو شمال؛ فإذا قُيِّدتْ بمعنى من المعاني؛ دلّت على المقارنَة في ذلك المعنى؛ فإنه يقال: ما زلنا نسيرُ والقمر معنا، أو النجم معنا. ويقال: هذا المتاع معي؛ لمجامعته لك؛ وإن كان فوق رأسك. فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة.

ثم هذه المعيّة تختلف أحكامها بحب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾؛ دلّ ظاهرُ الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها: أنه مطّلعٌ عليكم؛ شهيد عليكم، ومهيمن، وعالم بكم. وهذا معنى قول السلف: أنه معهم بعلمه؛ وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته.

وكذلك في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى

قوله: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ الآية.

ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] كان هذا أيضاً حقاً على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا؛ معية الاطلاع، والنصر، والتأييد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وكذلك قوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]. هنا المعيّة على ظاهرها، وحكمها في هذه المواطن: النصر، والتأييد.

وقد يدخل على صبيٍّ من يُخيفه؛ فيبكي؛ فيُشرف عليه أبوه من فوق السقف، فيقول: لا تخف؛ أنا معك، أو: أنا هنا؛ أو: أنا حاضر، ونحو ذلك؛ ينبّهه على المعيّة الموجبة ـ بحكم الحال ـ دفع المكروه. ففرقٌ بين معنى المعيّة، وبين مقتضاها؛ وربما صار مقتضاها من معناها؛ فيختلف باختلاف المواضع.

فلفظ المعية قد استُعمل في الكتاب والسنة في مواضع، يقتضي في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضع الآخر؛ فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدلّ على قدر مشترك بين جميع مواردها ـ وإن امتاز كل موضع بخاصيّة ـ فعلى التقديرين؛ ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عز وجل، مختلطة بالخلق؛ حتى يقال: قد صُرِفتْ عن ظاهرها»[1].

وقال في موضع آخر: «الرابع: سلف الأمة وأئمتها؛ أئمة أهل العلم والدين، من شيوخ العلم والعبادة؛ فإنهم أثبتوا وآمنوا بجميع ما جاء به

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية(٥/ ١٠٢ ـ ١٠٤).

الكتاب والسنة، من غير تحريف للكلم عن مواضعه؛ أثبتوا أن الله فوق سماواته على عرشه؛ بائن من خلقه، وهم بائنون عنه.

وهو أيضاً مع العباد عموماً؛ بعلمه، ومع أنبيائه، وأوليائه؛ بالنصر، والتأييد، والكفاية، وهو أيضاً قريب مجيب؛ ففي آية النجوى: دلالة على أنه عالم بهم.

وكان النبي ﷺ، يقول: (اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل) فهو مع المسافر في سفره، ومع أهله في وطنه؛ ولا يلزم من هذا أن تكون ذاته مختلطة بذواتهم، كما قال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ أي: على الإيمان، لا أن ذاته في ذاتهم؛ بل هم مصاحبون له.

وقوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٦] يدلّ على موافقتهم في الإيمان، وموالاتهم؛ فالله تعالى عالم بعباده، وهو معهم أينما كانوا، وعلمه بهم من لوازم المعيّة؛ كما قالت المرأة: زوجي طويل النجاد؛ عظيم الرماد؛ قريب البيت من الناد! فهذا كله حقيقة، ومقصودها: أن تعرّف لوازم ذلك؛ وهو: طول القامة، والكرم بكثرة الطعام، وقرب البيت من موضع الأضياف.

وفي القرآن: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]؛ فإنه يراد برؤيته وسمعه: إثبات علمه بذلك، وأنه يعلم: هل ذلك خير، أو شر؟ فيثيب على الحسنات، ويعاقب على السيئات. وكذلك: إثبات القدرة على الخلق؛ كقوله: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى

ﵟٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِۖﵞ [العنكبوت: ٢٢] وقوله: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسۡبِقُونَاۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤]؛ والمراد: التخويف بتوابع السيئات ولوازمها: من العقوبة، والانتقام.

وهكذا كثير مما يصف الرب نفسه بالعلم بأعمال العباد؛ تحذيراً، وتخويفاً، ورغبة للنفوس في الخير. ويصف نفسه بالقدرة، والسمع، والرؤية، والكتاب؛ فمدلول اللفظ؛ مراد منه، وقد أريد أيضاً لازم ذلك المعنى. فقد أريد ما يدل عليه اللفظ في أصل اللغة، بالمطابقة، والالتزام؛ فليس اللفظ مستعملًا في اللازم فقط، بل أريد به مدلوله الملزوم، وذلك حقيقة»[١].

وتلخيص القضية؛ كما أشار إليها ابن تيمية بقوله: «. . . وأيضاً: فلفظ المعيّة ليست في لغة العرب، ولا شيء من القرآن، يُراد بها اختلاط إحدى الذاتين بالأخرى» ثم ساق بعضاً من الآيات التي تقدّمت، ثم قال: «. . . ومثل هذا كثير؛ فامتنع أن يكون قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ يدلّ على أن ذاته مختلطة بذوات الخلق. وأيضاً: فإنه افتتح الآية بالعلم، وختمها بالعلم؛ فكان السياق يدل على أنه أراد: أنه عالمٌ بهم.

وقد بُسط الكلام عليه في موضع آخر، وبُيّنَ أن لفظ المعيّة في اللغة ـ وإن اقتضى المجامعة والمصاحبة والمقارنة :ـ فهو إذا كان مع العباد؛ لم ينافِ ذلك علوه على عرشه، ويكون حكم معيته في كل موطن بحسبه؛ فمع الخلق كلهم بالعلم، والقدرة، والسلطان، ويخصّ بعضهم

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٢٦ ـ ١٢٨).

بالإعانة، والنصر، والتأييد»[١].

وصفوة القول: أن آيات المعيّة لا تناقض آيات العلو، وبيان شيخ الإسلام لهذه المسألة؛ كاف، شاف، قد أتي فيه بما يثلج الصدور، أما من استولت الظلمة على قلوبهم؛ فلا يزال الشيطان يرشقهم بسهام الشُّبه، التي جعل عقولهم ـ له ـ ولها غرضاً؛ حتى عجزوا عن حلّها؛ فخرجوا إلى مقالات مضحكة، وتأويلات تَسَلَّطَ عليهم بسببها الملاحدةُ، ومنكرو الشرائع، والنُّبُوَّات؛ كهذا الغماري الذي أشكل عليه الجمع بين نصوص العلو، ونصوص المعية؛ فمال إلى هذيانات الصوفية الوجودية، الاتحادية، الملاحدة، وادّعى أنه عين التوحيد، ومنتهى التنزيه!!

فلنقتصر على هذه الجملة من الردّ على ما لبسّ به، وأوهم، ولنعُد إلى كلامه في النقض على الأشاعرة.

قال الغماري في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] ما نصّه: «. . . أما الأشعرية فأنكرتْ أن يكون لله يد بالمرة ـ فمن أظلم منهم ـ وزعموا أن من قال: لله يد، وعين، وقَدَم؛ مُشَبِّه، مجسِّم، وَحَرَّفُوا معنى قوله تعالى: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، و[الطور: ٤٨] و: ﴿يد الله﴾ ونحوهما؛ بالحفظ، والقدرة؛ وهو خلاف الحق ومذهب السلف؛ فكانوا بذلك؛ أعلم من الله الذي أثبت ذلك لنفسه على المعنى الذي أراده، لا على معنى الجارحة، الذي فهمته الأشعرية، وغيرهم من المؤولة.

﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. وكذب من

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥/ ٤٩٧).

قال: قدرتاه مبسوطتان»[١].

وقال الغماري في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ما نصّه: «. . . استواءً يعلمه الله تعالى، ويجب علينا الإيمان به، وتسليم معناه لله ورسوله، لا استواءً كما يقوله الأشعرية المبتدعة، تعالى الله عن قولهم ومذهبهم علواً كبيراً»[٢].

ولا يظنن ظانٌّ أن الغماري، على معتقد السلف في هذه المسألة؛ نعم! هو وإن كان ينكر تأويلات الأشاعرة وغيرهم للاستواء؛ لكنه يتّخذ التفويض مركباً؛ ليتوسّل به إلى تقرير عقيدة أسلافه الاتحادية، الصوفية؛ الملاحدة؛ الزاعمين أنه تعالى موجود في كل الوجود. وكنت قد أشرتُ إلى هذا قريباً، وذكرتُ أنه لا يرتضي ما أطبق عليه السلف؛ من الإقرار لله عز وجل بالعلو والفوقيّة؛ على وجه الحقيقة؛ وأنه ممّن ينفون ذلك، ويرمي معتقد هذا بالتجسيم، ويسميها (مسألة الجهة)؛ تقليداً منه للمعطلة، مع أنه يذم طريقتهم! بل تقليداً لوالده؛ فقد قال في ترجمته ما يلي: «. . . وقد عثرتُ على بعض المكاتب التي أجاب فيها أصحابَهَا عن أسئلة قدَّمُوها له، أذكرها لتتميم الفائدة، منها: (وأما مسألة الجهة التي ذكرها في (**الغنية**) شيخ العارفين، وقطب الكاملين، من ليس في مقامه

---

(١) «الإقليد» ص(٩٢).

(٢) «الكتاب السابق»، ص(١١٩). وقوله: «استواءً يعلمه الله . .» إلخ كلامه، إنْ ظنَّ أنه مذهب السلف؛ فليس كذلك؛ لأن مذهبهم هو الإقرار بمعاني الصفات، مع تفويض الكيف إلى الله تعالى، لا التفويض بإطلاق؛ كما ينحو إليه وينسبه إلى السلف؛ غالطاً في هذه النسبة.

ثاني : سيدنا، ومولانا، عبد القادر الجيلاني ـ رضي الله عنه ـ وأمدنا بمدده الرباني[١]؛ فليعلم سيدنا أنِّي قبل أن أراجع **(الغنية)** المذكورة؛ صرتُ أبحث عمَّا يمكن أن يكون جواباً عن الشيخ ـ رضي الله عنه ـ فراجعت ما أمكنني الوقوف عليه من كتب موضوع المسألة، كـ**(اليواقيت)** للعارف الشعراني، و**(الفتاوي الحديثية)** لابن حجر الهيتمي، و**(المحاسن الغالية)** لليافعي، المطبوعة بهامش **(كرامات الأولياء)** للنبهاني؛ فوجدتهم ثلاثتهم برّأوا الشيخ من اعتقاد الجهة، وصرّحوا برجوعه، أو دَسّ ذلك عليه في كتاب **(الغنية)** وذلك في المبحث السابع من **(اليواقيت)**، ومسائل الكلام من **(الفتاوى الحديثية)**، وآخر **(المحاسن الغالية)**. ولمّا رأيتُ ذلك في هذه الكتب الثلاثة؛ كفاني عن تطلب غيرها؛ حيث لم يبق داع للجواب عنه برجوعه عن ذلك المعتقد، أو دسّه عليه، ثم راجعتُ الغنية؛ فوجدت عبارته ـ رضي الله عنه ـ لا تقتضي ما نسبوه إليه؛ غاية ما في المقام، أنه ينكر تأويل الآيات والأحاديث التي تقتضي بظاهرها؛ إثبات العلو والفوق والجهة، من غير أن يعتقد معناها الذي تقتضيه اللغة[٢].

فاعتقاده ـ رضي الله عنه ـ فيها: أنها صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، وأوجب على عباده أن يصفوه بها، ويكلوا بعد ذلك، علم حقيقتها إليه

(١) هذا غلو في مقام الشيخ الجيلاني، وما كان ـ رحمه الله ـ ليرضاه.

(٢) هذا تقوّلٌ على الشيخ عبد القادر، وسيتقدم لاحقاً تصريحه بلفظ ( الجهة )، فليس عند من ينفون ثبوتَ ذلك عنه، إلا عدم موافقته لما هم عليه من التعطيل. و أمّا دعوى دسّ ذلك عليه أو تراجعه عنه؛ فقول لا يسنده ولو شبه دليل، ومثله: القول بأنه لا يحمل الصفات على معانيها اللغوية.

سبحانه، من غير أن يؤول الفوق بالعلو والعزة والقهر، كما هو رأي الأشعرية، ولا بالغلبة والاستيلاء، كما هو رأيهم أيضاً مع المعتزلة، بل ينبغي أن يترك تفسير ذلك، والخوض فيه، رأساً، مع تنزيه الله تعالى عن ظاهر معناها.

وهذا الذي قاله ـ رضي الله عنه ـ هو معتقد الصحابة والسلف الصالح قاطبة، وفي مقدمتهم: الأئمة الأربعة[(١)]. وهذا أيضاً معتقد أكابر الأولياء، الذين جعل الله الشيخ في مقدمة صفوفهم. فلم يأت الشيخ في المقام بما يخدش في عقيدته، ولا بما يشين عرض ديانته، وإنما خالف المتأخرين من الأشاعرة، والماتريدية، في عدم التأويل؛ تبعاً للإمام أحمد بن حنبل؛ فإنه كان شديد الإنكار على المؤولين، ويأمر بإمرار ما ورد، كما ورد، من غير اعتقاد معنى يخالف الربوبية وعظمتها[(٢)]. والمؤولون كإمام الحرمين، والغزالي، والباقلاني ـ رضي الله عنه ـ لا ينكرون هذا، بل يقولون: إنه الأفضل، والأولى. وإنما أوّلوا خوفاً على

---

(١) مذهب (التفويض) الذي ينصره الغماري وأبوه، ليس هو ـ قطعاً ـ مذهب أحدٍ من الصحابة أو السلف الصالحين، ولا هو أيضاً مذهب أحد من الأئمة الأربعة.

(٢) بل هذا من الكذب على الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «. . . فإني ما أعلم عن أحدٍ من سلف الأمة ولا من الأئمة؛ لا أحمد بن حنبل، ولا غيره: أنه جعل ذلك من المتشابه، الداخل في هذه الآية، ونفى أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يُفهم، ولا قالوا: إن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه، وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة». [«الإكليل في المتشابه والتأويل» ص(٢٥ ـ ٢٦)، نشر: المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: ١٣٩٣هـ].

العامة أن يفهموا تلك الآيات والأحاديث على ظاهرها؛ فيقعوا في ورطة التجسيم، وذلك يؤديهم إلى أن يكون الخالق كالمخلوق[1]! وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ فإن الله كان ولا فوق، ولا جهة، ولاعرش، ولا سماء، ولا أرض، ولا زال سبحانه كما كان، فكيف يكون في جهة من الجهات، وهو الذي خلقها، وكيف يحتاج إليها، وهو الذي أوجدها؟ فهو سبحانه قبل أن يخلقها، وبعد أن خلقها؛ هو الله الأحد، الصمد، موصوف بجميع الكمالات، منزه عن سمة الحادثات، لا يشك في هذا مسلم، لا من المتقدمين، ولا من المتأخرين، ولم يأت الشيخ ـ رضي الله عنه ـ بما يخالف هذا، وحاشاه من ذلك! وكيف وهو الرجل الذي لم تنتج الأرحام مثله، ولم يسمح الزمان بمشابه له في ولايته، ومعرفته؛ بَعْدَه ـ رضي الله عنه، وعن جميع أولياء هذه الأمة ـ فتأمل هذا، وأمعن فيه نظرك؛ فإن كفاك وإلا فعرفنا لنتذاكر في المسألة إن شاء الله).

قلتُ: ومن جواب الشيخ ـ رضي الله عنه ـ يظهر لك موافقته للسلف، ومخالفته للخلف الذين تجهموا؛ فضلوا وأضلوا من قلدهم، واعتقد سنيّتهم، حتى صار يستشكل كلام كبار أهل الله، الموافق لما نطق به القرآن، وتواتر عن الرسول ﷺ، وأجمع عليه الصحابة والتابعون، والسلف الصالح، من الإيمان بالصفات وإمرارها كما جاءت، من غير تكذيب، ولا تعطيل، باسم التأويل؛ إذ لو أراد الله سبحانه وتعالى

---

(١) هذه دعوى فاسدة؛ وهي حجة المؤوّلة التي أبطلها أحمد الغماري نفسه، ولم يرضها، وقد سقتُ لك من كلامه، وصريح عباراته؛ ما يغنيني عن إعادته هاهنا.

تأويله، لما أنزله بتلك الألفاظ الموهمة للتشبيه والجهة والتجسيم، والموقعة في الضلال والكفر والبدعة، على زعم المتأخرين[(١)]؛ والله تعالى أنزل القرآن هدى وشفاء لما في الصدور من الريبة والشكوك والوسواس والأوهام، لا ضلالًا وحيرة وشكاً وريبة ومحتاجاً إلى إصلاح زيد، وبيانِ عمرو، وتعقّب بكرٍ، وشرح خالدٍ! فقبّح الله العقول التي تتقدم بين يدي الله ورسوله، وترى أنها أولى بالهداية والبيان ونصيحة العباد، من الله ورسوله»[(٢)].

ما ألمح إليه والد الغماري، من الوقوف بنفسه على كلام الجيلاني، وعدم اقتضاءه لما نُسب إليه: لا يُسلّم له؛ فقد نقل الإمام ابن القيم في كتاب **(اجتماع الجيوش الإسلامية)** عن الجيلاني، ما يُبطل زعمَ والدِ الغماري؛ إذ نَصُّ عبارةِ الجيلاني، هي كالآتي، قال ـ رحمه الله ـ «... ووقف جماعةٌ من منكري استواء الرب عز وجل، على قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وابتدؤا بقوله: ﴿استوى له ما في السماوات وما في الأرض﴾ [طه: ٥]؛ يريدون بذلك: نفي الاستواء الذي وصف به نفسه؛ وهذا خطأ منهم؛ لأن الله تعالى استوى على العرش بذاته»[(٣)].

---

(١) هذا زعم فاسد كما سبق، والقرآن والسنة ليس في ظاهرهما ما يوهم التشبيه، بل الحامل على هذا القول، هو: ما قام في ذهن القائل من قياس الخالق على المخلوق، وظنه أن حمل صفاته تعالى، على الحقيقة؛ يوجب التشبيه؛ فشبّه ثم عطّل، فتأمل.

(٢) «التصور والتصديق بأخبار الشيخ سيدي محمد بن الصدّيق»، ص(٦٧ـ٦٩). تأليف: أحمد بن الصديق الغماري، طبع: مطبعة السعادة بمصر، سنة: ١٣٦٦هـ.

(٣) «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية» ص(١٧٥). تأليف: =

وهذا نقله الإمام ابن القيم من كتاب **(تحفة المتقين وسبيل العارفين)** لعبد القادر الجيلاني نفسه، كما نقل عن كتابه **(الغنية)** قول الجيلاني ـ رحمه الله ـ : «أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار ؛ فهو أن تعرف وتتيقن أن الله واحد أحد ـ إلى أن قال ـ وهو بجهة العلو ؛ مستو على العرش، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر : ١٠]. ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة : ٥]. ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال : إنه في السماء، على العرش استوى، قال الله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ـ وساق آيات وأحاديث ثم قال ـ وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش ـ ثم قال ـ وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على كل نبي أُرسل، بلا كيف»[(١)].

فكلام الجيلاني فيه التنصيص على الجهة[(٢)]، وفيه التصريح

---

= الإمام ابن القيم، نشر : دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة : ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

(١) «اجتماع الجيوش الإسلامية»، ص(١٧٥)، و«مجموع فتاوي ابن تيمية» (٥/ ٨٥ـ٨٦).

(٢) اعلم أنَّ لفظ (الجهة) : من الألفاظ المجملة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها بعينها في الكتاب ولا في السنة ؛ ولذا : فلا بد من الاستفصال عن مراد قائلها بها ؛ فقد يريد من إطلاقها معنى صحيحاً ؛ دلتْ عليه النصوص، أو معنى باطلًا، وهذا مثل لفظ (الجسم)، و(الحيز) وما أشبه ذلك، فنوقف اللفظَ الذي لم يرد إثباته ولا نفيه في الكتاب أو السّنة، ونثبتُ المعنى الصحيح. و على هذا : فبعضُ مثبتة الجهة، مرادهم من هذا الإطلاق : إثبات علوه تعالى على خلقه، فهو بهذا المعنى حق، ثابتٌ، وأمّا =

بالاستواء الذاتي؛ فأي محاولة لزحزحته إلى ناحية المفوّضة، أو المؤولة: محاولة غير مجدية، وكلامه لا يساعدهم، ولا يعاضدهم، بل يبطله، ويفنده. كما أنه اشتمل على إبطال عقيدة: أن الله تعالى في كل مكان، وهي عين عقيدة الغماري الصوفية؛ الكفريّة، التي ينسبها إلى أهل التحقيق، وهي أبعد ما تكون عن الوحي، والعقل، والفطرة، فضلًا عن أن يُنسب من يصادم شيئاً منها إلى التحقيق والولاية!! فاللهم هداك!

وبعد هذا التعقيب على الغماري، نرجع إلى أقواله في ردّه على الأشاعرة والمتكلمين.

قال الغماري، عند قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوٗا﴾ [الكهف: ٥٦]، ما يلي: «... يهزءون بها، ويسخرون من العاملين بمقتضاها، والمعتقدين معنى[1] آيات الصفات كما جاءت، من غير

---

= اللفظ فنوقفه؛ فلا ننفيه، ولا نثبته. أما أهل الكلام فينفون عن الله الجهة، ومرادهم بذلك؛ نفي علوه الحقيقي على سائر المخلوقات. وقد فصّل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ القول في الجهة، وما يتعلق بردّ شبه الرازي وتشغيباته في هذه المسألة، بما لا مزيد عليه؛ كما في كتابه «نقض تأسيس الجهمية» (٢/ ١١٧ ـ ١١٩). وانظر أيضاً كتابه: «منهاج السنة النبوية» (١/ ٢٦٤).

(١) قد يقول قائل: هذا تناقضٌ من الغماري؛ لأنه يدّعي أن مذهب السلف هو: مجرد الإيمان باللفظ، وعدم حمل المعاني على ما تقتضيه اللغة العربية، وهنا يُنكر على من يسْخرون من المعتقدين بمعاني الصفات الإلهية! فيُقال: لا تناقض؛ لأن المفوّضة يجزمون أن الصفات لها معاني في نفس الأمر؛ لكن لا يعلمها إلا الله، وعلى هذا تُحمل عبارة الغماري المجملة؛ لأنه بيّن في مواضع أخرى ـ كما تقدّم عنه، في تفسير سورة البقرة ـ: أن من جملة ما امتدح الله به المؤمنين: إيمانهم بالصفات الإلهية على =

تحريف ولا تأويل، ولا تشبيه، ولا تعطيل؛ ويسمونهم: حشوية، ومجسّمة، وضُلّالًا، ومبتدعة...»[(١)].

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ﴾ الآية [الكهف: ٦٠]. ما يلي: «في قصته مع الخضر ـ عليهما السلام ـ، ساقه الله عقب ذكره إنذار المقلدة؛ إشارة إلى أن ضلالهم، وفساد طريقتهم، وإلحادهم، في الاعتراض على كتاب الله ووحيه إلى رسوله، فكأنه يقول: يا معشر المقلدة، الجهلة، الفجرة، إذا كان موسى ـ كليم الله ورسولُه ـ لم يدرك الحكمة من أفعال نبيٍّ مخلوقٍ مثله، ولم يُصب في أي اعتراض عليه؛ وقد قال له الخضر: ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من البحر ـ لعصفور نقر البحر، وهما ينظران ـ: فكيف تعترضون أنتم على الخالق في كتابه، وتُخرجون معاني آيات صفاته، وتؤولونها بحسب جهلكم، وفساد عقولكم، ولا تدركون الحكمة من ذكره تعالى إيّاها بتلك الألفاظ؟ إذ لو كان في ذلك ضلال (...)[(٢)] كما زعمتم، ومراد الحق، كما به جأرتم: لكان سبحانه أولى بمعرفة ذلك منكم؛ فإنه أحكم الحاكمين؛ فما ذكره كذلك: إلا ليضلّ به كثيراً، ويهدي به كثيراً، وما يضل به إلا الفاسقين، وإلّا ليُؤمَن به كما جاء.

كما أنه ـ سبحانه ـ أمر عباده بالعمل بكتابه، وسمّاه نوراً، وهدى،

---

= المعنى الذي أراده الله؛ وذلك: بتفويض العلم بها إليه سبحانه وتعالى.

(١) «الإقليد»، ص(١٥٥).

(٢) لم أتبيّن هذه الكلمة لسوء الخط.

وأخبر أن من تمسّك به؛ فلن يضل أبد؛ فلو كان العمل به ضلال، إلا من طريق فهم الأئمة ورأيهم؛ لكان أولى بأن ينبّه على ذلك، ويأمر به، ولا يترك عباده سدى، حتى يأتي الأئمة الذين لا ذكْر لأحدهم ـ فضلًا عن جميعهم ـ في الكتاب والسنة، فيصلحون كلامه!

وذلك مما يوجب عليه الملامة، نسأل الله ـ مما عليه المقلدة ـ السلامة، وتعالى الله عن قولهم، علواً كبيراً»[1].

وقال عند قوله تعالى: ﴿... إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾، [الفرقان: ٤٤] مانصّه: «... ﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾: منها؛ لأن لها نوع تمييز واختيار لما ينفعها، واجتناب لما يضرّها، ويوبقها، وانقياد لربها وصاحِبها القائم بشئونها. أما المقلدة؛ فإنهم بالتقليد: مسلوبو الاختيار، وبعمههم: مفارقو الاعتبار، حتى إنهم يصدّقون وأئمتهم؛ المستحيلَ من الآراء، والمتناقض من المذاهب والأهواء، في الأصول والفروع؛ فإنهم قالوا: إن الله موجود؛ غير أنه ليس داخل العلم ولا خارجه، ولا هو العالَم؛ فصدّقوهم، وقالوا: إن هذا هو الحق، وكذّبوا قول ربهم ـ الذي يزعمون أنهم به مؤمنون ـ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، و﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وزعموا أن ما هم عليه؛ هو مذهب أهل السنة والجماعة. ومعنى ذلك: أنه موجود ولا موجود! وقس على هذا أكثر مسائل الكلام»[2].

---

(١) «الإقليد» ص(١٥٦).

(٢) «الإقليد»، ص(١٨٢). وكن على ذُكرٍ أيها القارئ الكريم، بأن هذا الاعتقاد، يتبنّاه، ويتنحله، المدعو: حسن السقاف.

وقال عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ما يلي: «وهذه الآية قاضية على كل آية في الصفات، رافعة كل تشبيه وتجسيم، مبطلة كل تأويل وتعطيل؛ فمن آمن بأنه تعالى ليس كمثله شيء؛ لم يبق له احتياج إلى تأويل، ولا تحريف، ولا تعطيل، ولا تلاعب بكلام الله، وحديث رسوله؛ فإنه ما حمل المؤولة على التأويل، إلا ما قام بأذهانهم من التجسيم، ولو آمنوا بأنه ليس كمثله شيء؛ لآمنوا بكل ما أخبر الله من الصفات في كتابه، وسنة رسوله، مع تفويض علم حقيقة ذلك إليه»[1].

وقال في معنى قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ كَرِهُوا۟ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ﴾ الآية، [محمد: ٢٦]، ما نصّه: «وهم المناطقة، والفلاسفة الملاحدة.

﴿سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ﴾ [محمد: ٢٦]، ونأخذُ بعضَ قواعدكم المنطقية، وبراهينكم الفلسفية، فنُدْخِلها في العِلْم الإسلامي، ونجمع بينها وبين نصوص القرآن والحديث؛ ليكون فهمنا على قواعد المعقول، وندع العمل بما يخالفه من أدلتهما، ولا تقبله العقول؛ فجرّهم ذلك إلى التحريف، والتأويل، والتبديل، والتعطيل؛ في آيات الأسماء والصفات، وبنوا توحيدهم وعقائدهم، على تلك القواعد التي أخذوها عن الفلاسفة، والمناطقة، الذين كرهوا ما نزّل الله على أنبيائه ورسله، وأنكروا الأديان والنبوات من أصلها، وتبعهم الأصوليون والفقهاء في

---

(١) «الإقليد»، ص(٢٢٣).

بعض تلك القواعد المعوّجة. وأعظمها: أنواع الأقيسة؛ فهدموا الفروع، كما هدم المتكلمون الأصول، وضاع الدين بدون مَيْن؛ بيْن هاتين الطائفتين: طائفة المتكلمين، وطائفة فقهاء المقلدين، ثم جاء من بعدهم مقلّدوهم، وأصرّوا على ذلك، وأعرضوا، وعاندوا كل دليل منقول أو معقول، حتى صار الدين بينهم غريباً، كما بدأ غريباً، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِسۡرَارَهُمۡ﴾ [محمد: ٢٦] ـ بفتح الهمزة ـ[1]: أسرار الفلاسفة ومقاصدهم الخبيثة؛ بتأسيس علم الفلسفة، وتأصيل مسائله؛ وهي هدم الأديان، وإفساد عقائد أهل الإيمان؛ فإن علم الفلسفة ما وُضع إلّا لهذا الغرض، وما دخل فيه مؤمن بدين من الأديان؛ إلّا كفر وفسق، وانخلع من دينه ومرق.

﴿فَكَيۡفَ إِذَا تَوَفَّتۡهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَضۡرِبُونَ وُجُوهَهُمۡ وَأَدۡبَٰرَهُمۡ﴾ [محمد: ٢٧]: ذلك الضرب للوجوه والأدبار؛ بسبب أنهم ﴿ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ﴾ [محمد: ٢٨]: وكرهه من قواعد علم الفلسفة، وتقليد من بنى عليها العقائد والأحكام، ﴿وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ [محمد: ٢٨]؛ أي: العمل بما

---

(١) قال أبو محمد: مكي بن أبي طالب القيسي: «... قرأ حفص، وحمزة، والكسائي؛ بكسر الهمزة؛ جعلوه مصدر (أسرّ). ووحّد؛ لأنه يدل بلفظه على الكثرة. وقرأ الباقون بفتح الهمزة؛ جعلوه جمع (سِرٌّ) كـ(عِدْل) وأعدال. وَحَسُنَ جَمْعُهُ؛ لاختلاف ضروب الإسرار من بني آدم» [«الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» لمكي بن أبي طالب القيسي، (٢/ ٢٧٨)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة: ١٤٠١هـ ١٩٨١م].

يرضيه، وأمر باتباعه؛ وهو كتابه، وسنة نبيه، المشتمليْن على جميع مراداته من المكلفين؛ فلا دين إلا ما هو مبيّن في وحيه.

﴿فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨]: أبطلها، ولم يقبل منها شيئاً.

﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [محمد: ٢٩]: كفر ونفاق، وبغض الأديان ﴿أَن لَّن يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ﴾ [محمد: ٢٩]: مَقْتَهُمْ للإسلام وأهله، وسعيهم في إبطال دعوته، ودسّهم الدسائس لأبنائه، أيظن هؤلاء، أن الله لا يبدي ما هم عليه للمؤمنين؟ كلا: إنه تعالى سيعرّف الجميع بمكائدهم.

﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ﴾ [محمد: ٣٠]: في عالم المثال[1]، وعرضناهم

---

(١) زعم الجلال السيوطي في رسالته «المنجلي في تطور حال الولي»، المطبوع ضمن «الحاوي للفتاوي»: (١/ ٢٩٠)، أن عالم المثال: هو عالم متوسط بين عالم الأجساد، وعالم الأرواح؛ وهو ألطف من عالم الأجساد، وأكثف من عالم الأرواح!!. وهذا، لا شك أنه من خزعبلات الصوفية وترّهاتهم، و هذا التفسير الذي فسّر الغماري به الآية، حقّه أن يُلحَق ببدع التفاسير، فالقول بوقوع هذه الرؤية في عالم المثال؛ قولٌ باطل؛ لاشك في ذلك؛ فعالم المثال ليس بشيء، بل هو ضربٌ من الخيال، وإن شئتَ فقل: نوعٌ من الخبال. فالرؤية المقصودة، إن كانت هي العلمية؛ فسبيلها الوحي، وإن كانت هي البصرية؛ فهي واقعة في عالم الحسّ، والمراد ـ على هذا ـ: رؤية أشخاص المنافقين الذين كانوا في زمانه. وأما كون الرؤية المقصودة؛ هي في عالم المثال: فلم يفسرها بذلك، حتى القشيري الصوفي، وانظر تفسيره «لطائف الإشارات» (٣/ ٤١٤)، وكذا لم يفسرها بهذا المعنى، الشهاب الألوسي، وهو ممن يتعاطى التفسير الإشاري الصوفي، وانظر تفسيره «روح المعاني» (٢٦/ ٧٧)، فضلًا عن أن تكون واردة عن أحد من السلف! فلعل الغماري أخذه عن =

عليك، واحداً بعد واحد.

﴿فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ [محمد: ٣٠]: علامتهم.

﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]: معناه، ومغزاه، ومرادهم به في كتبهم التي ألّفوها؛ زاعمين أنهم خدموا بها الشريعة الإسلامية، وحققوا مقاصدها، ونقّحُوا أدلتها، وبيّنوا المراد من آيات الأحكام والصفات، مما يعرض كل ذلك عليها. فإن من رأى كلامهم وكلام مقلدتهم المغترين بهم: عرف من لحنه ومعناه؛ أنه يدور حول تكذيب النبي ﷺ فيما جاء به من قرآن وحديث، بألفاظ خفيفة يسمونها: التأويل، والجمع بين المنقول والمعقول، وتقديم المعقول على المنقول؛ لأن المعقول أصل المنقول، وبالعقل أدركنا صدق الرسول في رسالته؛ فلا يمكن أن نقبل منه ما يناقض العقل؛ لأن ذلك يؤول بنا إلى تكذيبه في رسالته، ونحو هذا؛ مما غرّوا به جهلة المقلدة؛ فصدَّقوهم في كل ما نفوه وحرّفوه؛ إذ لو علموا أنهم قالوا وصرّحوا بأنه غير نبي، والقرآن غير كلام الله تعالى؛ لما قَبِلَ منهم ذلك أحدٌ، ولكنهم سلكوا السبيل المحكمة ـ في نظرهم ـ فاعترفوا بالنبوة، والقرآن، ثم اشتغلوا بمحاربتها بالطرق المذكورة.

---

= ابن عربي الصوفي، أو عن غيره من المتصوفة الباطنية. وقد قال ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ١٨٠) في معنى الآية، ما نصّه: «يقول عز وجل: ولو نشاء يا محمد لأريناك أشخاصهم؛ فعرفتهم عياناً، ولكن لم يفعل تعالى ذلك في جميع المنافقين؛ ستراً منه على خلقه، وحملًا للأمور على ظاهر السلامة».

فمن أزاح الله غشاوة الجهل عن بصيرته، وكشف غطاء الضلال عن سريرته؛ لا يرتاب في ذلك، ولا يشك فيما هنالك»[(١)].

وقال في قوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨]، ما يلي: «. . . إيماناً يقتضي اتباع سنته، والعمل بحديثه، وتصديقه فيما أخبر به من صفات ربه وأسمائه، بدون تأويل، ولا تحويل، ولا تشبيه، ولا تمثيل، وإلا فأنتم غير مؤمنين، ولا معدودين من المسلمين، وإن أطلق عليكم ظاهراً اسم الإيمان؛ فهو غير معتبر، ولا مقبول شرعاً؛ إذ الإيمان المعتبر، هو : القول باللسان، والعمل بالأركان، والاعتقاد بالقلب .

والناطق باللسان، والمعتقد بالقلب ـ كالمقلدة ـ غير مفيد . لا يقال: إنهم عاملون بالأركان؛ لأن كل عمل خالف الكتاب والسنة؛ لا يُعتبر شرعاً، وإن وافق أعمال أكثر الناس . ولا ريب أن أعمالهم مخالفة لهما؛ فَكَمِّلُوا أيها المقلدة إيمانكم»[(٢)].

وقال في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]، ما يلي: «كما في الحديث الصحيح، أن النبي ﷺ، قال: (ينادي منادٍ يوم القيامة: لتتبع كل أمة ما كانت تعبد، فيتبع الشمس من كان يعبدها، ويتبع نفرٌ من كان يعبد، ويتبع كل أحد ما كان يعبده)؛ أي: كالمقلّدة؛ فإنهم يتبعون أئمتهم الذين كانوا يعبدونهم .

قال: (ثم تبقى هذه الأمة وفيها منافقوها)، وهم مقلدة الأئمة

---

(١) «الإقليد»، ص(٢٣٥ـ٢٣٦).

(٢) المصدر السابق، ص(٢٤٨).

والفقهاء، المعرضون عن اتباع القرآن وسنة إمام الشفعاء.

فيقال لهم: ما شأنكم؟ فيقولون: ننتظر ربنا. قال: فيجيئهم الله تعالى في غير الصورة التي عرفوه، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك، قال: فيقول: أتعرفونه بعلامة ترونها؟ فيقولون: نعم، فيكشف لهم عن ساقه، فيقولون: نعم، أنت ربنا، ويخرّون للسجود، ويسجد كل مؤمن، وترجع أصلاب المنافقين عظماً واحداً، فلا يستطيعون السجود؛ لأنهم كانوا في الدنيا لا يسجدون له خالصاً، ولا عملًا بأمره، وأمر رسوله، وإنما كانوا يسجدون له بأمر أئمتهم؛ فهم كانوا في الحقيقة يسجدون لهم، لا له، وكانوا لا يؤمنون بالصفات التي وصف بها نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله، ومنها: هذا الساق المكشوف عنه في ذلك الوقت، بل يقولون: في معنى قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]، هو كناية عن شدّة الأمر، وعظم الهول؛ ضاربين بالحديث المُخرّج في الصحيح؛ عرض الحائط؛ فلذلك مُنعوا من السجود لهذه الصفة، كما امتنعوا من الإيمان والتصديق بها، وتفويض علم حقيقتها إلى الله تعالى»[1].

---

(١) «الإقليد»، ص(٢٥٥ـ٢٥٦). ولابدّ من التنبيه إلى أن تفسير ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ هذه الآية، بشدّة الأمر، وهول المطلع، لا متمسّك فيه للمتأولين، على تسويغ التأويل؛ للآتي: أنكم معاشر المتأولين؛ متناقضون؛ لأنكم لا تأخذون بأخبار الآحاد في مسائل الاعتقاد، ورددتم بسبب ذلك أحاديث صحيحة صريحة، واردة في الصفات؛ فكيف تحتجون بخبر ابن عباس، مع أنه وارد من طريق الآحاد. وهو قول صحابي؟! إن هذا لهو عين التناقض. هذا أولًا. =

وقال: «قال تعالى في وصف القرآن: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٧]؛ أي للإنس والجن والملائكة، ويقول المقلدة: إن هو إلا ذكر لأربعة أشخاص فقط؛ مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأما من سواهم؛ فليس هو ذكر لهم.

وذِكْرُهُم هو: ما ذهب إليه أولئك الأربعة بالنظر إلى الأحكام، وما ذهب إليه الأشعري، والماتريدي، في العقائد. هذا هو قول جميعهم تصريحاً وتلويحاً. وقد صرّح به متأخروهم، ومنهم ذلك الجاهل

---

= وثانياً: لا نسلّم بأن الآية تدل دلالة قاطعة على إثبات هذه الصفة له تعالى، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «. . . ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من آيات الصفات؛ فإنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، نكِرةٌ في الإثبات؛ لم يضفها إلى الله، ولم يقل: عن ساقه؛ فمع عدم التعريف بالإضافة؛ لا يظهر أنه من الصفات، إلا بدليل آخر» [«مجموع فتاوى ابن تيمية» (٦/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥)].

ثالثاً: إذا كان ظاهر القرآن؛ لا يدل على أن هذه الآية من آيات الصفات، دلالة قاطعة؛ فالأمر فيها كما قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: «ومثل هذا؛ ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف، ولكن كثيراً من هؤلاء يجعلون اللفظ على ما ليس مدلولًا له، ثم يريدون صرفه عنه؛ ويجعلون هذا تأويلًا». [«مجموع فتاوى ابن تيمية» (٦/ ٣٩٥)].

الرابع: يُحتمل أن يكون تفسير ابن عباس؛ جار على مقتضى اللغة، وليس مراده تأويل الصفة. قال القاضي أبو يعلى الفرّاء: «أن يُحتمل أن يكون هذا التفسير منهما، على مقتضى اللغة، وأن الساق في اللغة؛ هو الشدّة، ولم يقصدا بذلك تفسيره في صفات الله تعالى، في موجب الشرع». [«إبطال التأويلات» (١/ ١٦٠)]. ومقصوده بقوله: «منهما» ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ والحسن البصري ـ رحمه الله ـ.

الخامس: أن يقال: لعل الحديث بذلك لم يبلغه، ولو بلغه لفسّر الآية بموجبه، والله أعلم.

الضال: الوزاني، صاحب (المعيار الكفيل بأحوال أهل النار)»[١].

قال أبو عبد الله: وبانتهاء هذا النقل، يتم ما أردنا جمعه من كلام أحمد الغماري، في ذم الأشاعرة وغيرهم من المتكلمين والفلاسفة.

والحمد لله في البدء وفي الختام، وأزكى الصلاة، والتحيّة، والسلام، على خير البرية والأنام: عبد الله، ورسوله، محمد، وعلى آله وصحبه الكرام.

---

(١) «الإقليد»، ص(٢٥٩).

# الفهرس الموضوعي

# منشورات دار التوحيد

**سيصدر قريبا بإذن الله تعالى:**

- أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، د. عبد العزيز المبدل ـ الطبعة الثانية ـ.
- جهود الشافعية في تقرير توحيد العبادة، د.عبد الله العنقري ـ الطبعة الثانية ـ.
- جهود المالكية في تقرير توحيد العبادة، د.عبد الله العرفج.
- آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، د.عبد الله السند.
- مصادر النصرانية ـ عرض ونقد ـ د.عبد الرزاق ألارو.
- أبو بكر بن العربي وآراءه في الإلهيات، د.سعد العريفي.
- القواعد الفقهية للدعوى القضائية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، د.حسين آل الشيخ.
- عادات الجاهلية وموقف القرآن الكريم منها، د. ابتسام الجابري.
- الشفاعة عند المثبتين والنافين، دراسة مقارنة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، د. عفاف الونيس.
- رسالة في الحث على اجتماع كلمة المسلمين، وذم التفرد والاختلاف، للعلامة عبد الرحمن السعدي، تحقيق عبد الله آل مسلم ـ تطبع لأول مرة ـ.
- فوائد العراقيين، للأصبهاني، تحقيق خالد الأنصاري.
- رسالة فيمن يدعي أن من ذرية العباس بن عبد المطلب ﷺ "حمزة الخلف"، تأليف العلامة المحدث برهان الدين إبراهيم بن محمد الشهير بالناجي، تحقيق د. جمال عزون.
- التعليق الرشيق في التختم بالعقيق، تأليف العلامة المحدث برهان الدين إبراهيم بن محمد الشهير بالناجي، تحقيق د. جمال عزون.
- جزء فيه مجلس من حديث أبي الحسن علي بن إبراهيم بن داود العطار الشافعي، تخريج الحافظ الذهبي تحقيق د. جمال عزون.
- جزء فيه فوائد من رواية أبي العباس أحمد ابن بجير الذهلي (ت ٣٢١هـ) تحقيق د. جمال عزون.
- ذم الأشاعرة المتكلمين والفلاسفة، أحمد الغماري، جمع إعداد وتعليق د.صادق سليم.
- تكحيل العين بجواز السؤال عن الله ب"أين" والرد على أهل الضلال والمين: الكوثري، والغماري، والسقاف، ومن لف لفهم، تأليف د.صادق سليم.
- رسالة في اختلاف ألفاظ الحديث النبوي، للصنعاني ـ تطبع لأول مرة ـ.

**صدر عن الدار:**

## سلسلة الرسائل الجامعية

- القرآن الكريم ومنزلته عند السلف ومخالفيهم - دراسة عقدية - محمد الطاهري.

## سلسلة رسائل أئمة وعلماء الدعوة

- الكلام المنتقى مما يتعلق بكلمة التقوى، للشيخ سعيد بن حجي الحنبلي تحقيق عبد الله آل مسلم.
- رسالة في أحكام النكاح، للشيخ سعيد بن حجي الحنبلي تحقيق عبد الله آل مسلم.
- فصل الجواب في استحقاق المتأخر فضل الصحاب، للعلامة حسن بن حسين محمد عبد الوهاب تحقيق عبد الله آل مسلم.
- الرسالة الدينية في معنى الإلهية ورسالة حقيقة الدعوة النجدية، للإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود، تحقيق عبد الله آل مسلم.
- فتح المنان في نقض شبه الضال دحلان، للعلامة محمد بن زيد آل سليمان، تحقيق عبد الله آل مسلم.

## سلسلة التحقيقات

- كتاب الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري، للحافظ ابن عبد البر، تحقيق عبد الخالق ماضي.
- أخبار عمرو بن عبيد المعتزلي، للحافظ الدارقطني، تحقيق محمد آل عامر.
- الإمداد لمعرفة علو الإسناد، للحافظ عبد الله بن سالم البصري، تحقيق العربي الفرياطي.
- العقد المنظم في سيرة الشيخ عبد الله بن مسلم، عبد الله آل مسلم.
- ملاحظاتي حال مطالعاتي، للعلامة سليمان بن حمدان، تحقيق سعد السعدان.

## سلسلة المؤلفات

- سؤالات ابن القيم لشيخ الإسلام ابن تيمية وسماعاته منه، عبد الرحمن الجميزي.
- حكم صيام يوم السبت في غير الفريضة، د. سعد آل حميد.
- حكم الشرب قائما، د. سعد آل حميد.
- المبادئ القضائية في الشريعة الإسلامية، د. حسين آل الشيخ.
- الأصول العامة والقواعد الجامعة للفتاوى الشرعية، د. حسين آل الشيخ.
- قطوف من تاريخ المسجد النبوي الشريف، سليمان بن صالح العبيد.




دار التوحيد للنشر
الرياض

مطابع الحميضي - ت ٤٢٥٠٦٢٥

ردمك: ٩٩٦٠-٩٦٦٢-٨-٣